



الشهيد عباس السميع



الشهيد علي السنابيسي



الشهيد سامي شبيب

شهداء وطن

شهداء وطن

فبراير 2017

© جميع الحقوق محفوظة لصحيفة مرآة البحرين

www.bhmirror.no-ip.org | www.bahrainmirror.com
editor@bahrainmirror.com | info@bahrainmirror.com

مرآة
البحرين | Bahrain Mirror

الفهرس

- 9 في حضرة أم عباس
- 23 اليوم الأخير
- 39 سيناريو الموت الطويل
- 59 رسائل إلى عباس
- 67 أمهات الشهداء
- 99 يوم التفجير الطويل
- 105 اعترف وتموت...
- 119 العمالة الزائفة
- 157 أصدااء الإعدام

لقد فعلوها، جعلوا الحكاية لكبراهم

لا نعرف حكاية الساعات الأخيرة من حكاية عباس السميع ورفيقه سامي مشيمع وعلي السنكيس، ف «المحكوم بالإعدام لا حكاية له» كما يجربنا الأديب الروسي دوستوفسكي (1821 - 1881) الذي حُكم عليه بالإعدام بسبب أفكاره السياسية، لكن في اللحظات الأخيرة من تنفيذ الحكم، تم تحويلها إلى عقوبة أخف، فعاد ليحكى لنا حكاية المحكوم بالإعدام في روايته (الأبله) يقول «أما في حالة الإعدام فهم يجرمونك تماما من تلك البقية الباقية من الأمل التي تخفف وقع الموت على نفسك عشرات المرات فاليقين عن أنك لن تفلت من حكم الإعدام هو ذاته العذاب الذي ليس بعده عذاب».

لم يتوفر الملك الذي صادق على قرار إعدام عباس وسامي وعلي، على مناقبية، لتحيي فيهم شيئاً من أمل العفو أو التخفيف أو الإيقاف، كان أدنى من ذلك، وكانوا أعلى فصعدوا بحكايتهم. (حكاية الإعدام) تلك هي المهمة التي يريدنا عباس ورفيقاه أن ننجزها، أن نحكي القصة، أن نروي ما كان يعتمل في أرواحهم ومخيلتهم، أن نُنزل إلى الأرض القصة التي صعدوا بها إلى السماء، أن نتخيل كيف أخذوهم؟ وكيف أوقفوهم؟ وكيف وجهوا أسلحة الموت إلى وجوههم؟ وماذا أذاقوهم من ذل الانتقام؟ وكيف تلت قلبهم الرهيفة رصاصات الحقد؟ كيف نطقوا آخر كلماتهم؟ كيف

وجهوا نظرهم إلى القاضي الذي حضر قتلهم؟ كيف أدار رجل الدين خجله وهو يعظهم؟ وكيف حضرت صور أمهاتهم في مخيلتهم الأخيرة؟ وهل كانوا مطمئنين إلى أننا مؤتمنون على رسالة دمهم؟

لقد تركوا لنا من سيرهم وقصصهم ورسائلهم ما يساعدنا لبناء الحكاية التي لم تصلنا، لنكمل فراغات حكايتهم الأسطورية، هكذا يُلهم البطل حكاية إعدامه، وكأنه يُنزلها من السماء في قلوب من يؤمنون برسالته. وتلك إحدى مفارقات الشهيد، هو قادر أن يُوحى بحكايته حتى لو لم تُتَح له فرصة السرد، ذلك لأنه يُوهب حياة ولا يُعدم حياة حتى لو قضى بالإعدام.

لقد منحتهم هذه الشهادة حياة أخرى وحكاية استثنائية، ولكأن (الإعدام) السياسي في سياق الحراك البحريني كرامة تُدخر لحظتها لأصحاب قادرين على أن يجعلوا منها تاريخاً وطنياً لا يُنسى، لقد تأخرت هذه اللحظة عشرين عاماً، وعلى الرغم من قسوة الأحداث منذ 14 فبراير 2011، فإنها لم تأت، وبقيت مدخرة ومظنوناً بها، حتى نزلت وكأنها هبة ربانية على ثلاثة شبان، صنعوا من خلالها أسطورة ينقصها شيء من الواقع لا شيء من الخيال، لكنها طقس فداء، والمفدى وطن.

لسان حال كل شهيد للقناص الذي كان يطلق باسم الملك: «سأصير يوماً فكرة لا سيف يحملها» (محمود درويش). لقد صاروا فكرة وحكاية وأمثولة، بقوة قضيتهم وبخطابات أمهاتهم التي أجادت تمثيل شهادة الأبناء والنطق باسم هذه الشهادة بقوة خارقة. لقد غدوا حكاية لا يمكن لكل أجهزة إعلام السلطة أن تزورها، بكل هذه الحشود الشعبية التي اصطفت في طوابير لا نهاية لها وهي

تقدم العزاء لأهالي الشهداء، لقد فهموا الفكرة، وعرفوا أنهم يقفون
ليثبتوا الحكاية في التاريخ، إنهم بوقوفهم يثبتون ما تريد السلطة أن
تدمره، ويكسرون ما تريد السلطة أن تفرضه.
لقد فعلوها، جعلوا الحكاية كلها هم، أولئك المحكومون بالحياة
الأبدية.



في حضرة أم عباس



تقلب في جوف الليل، لم تكن تلك الليلة الأصعب فقط، لكنها كانت الأطول، الأكثر وجعاً من كل ليالي الفراق، إنها أم البنين بلا منازع، لكنها اليوم أم الشهيد، هذا ما تريد أن يتم مناداتها به: أم الشهيد وإخوته الأربعة المعتقلين.

تقول: «عدت من الزيارة الأخيرة، تعمدت تنظيف المنزل علّ تفكيري يشت عن التفكير في عباس، حاولت النوم ليلاً، لكن النوم كان آخر ما قد يزورني في تلك الليلة، بقيت أتقلب على السرير فيحضرني طيف عباس، أراه مكبلاً اليدين، مصفرّ الوجه، جزعاً من رهبة الموت، فتساقط دمعتي رغماً عني، حتى إذا ما أقبل النهار، رحل هو، رحل عباس آخذاً مني الجزء الذي كان فقط له، رحل مخضّباً بدمه، رحل بأربع رصاصات في قلبه، لو عرفت الرصاصات قلبه ما خرقتة، كما خرقت روعي»

عاد قميص عباس لكن ليس لبشارة عودته، بل لبشارة رحيله الأبدي، رحيله المهيب، الطويل، العظيم، رحيله الباقي أبداً.

العقاب ليس شخصياً

ورد الاتصال من سجن جو صبيحة يوم السبت الساعة السابعة والنصف صباحاً، أخبروا العائلة بالحضور لزيارة خاصة إلى عباس في الساعة الثانية والنصف ظهراً، كذلك تلقت الدعوة عائلي سامي مشيمع وعلي السنكيس بأوقات متتابعة، الزيارة كانت ظهيرة اليوم نفسه، مع تحديد من يحق له الحضور للزيارة مكتفين بالأب، والأم، والإخوة والأخوات، ولا يشمل ذلك الأخوال والأعمام كما في

الزيارات الاعتيادية، اعتقدت والدته أنها الزيارة التي طلبها الشهيد للقاء أصدقائه، لكنهم أخبروها أنها للأهل فقط.

في الموعد المحدد كانت العائلة تتجه نحو سجن جو، بقلوب راجفة غير مطمئنة، التوقيت غريب، والأجواء غريبة، والطريق بدأ طويلاً مثل حزنهم الطويل، وصلوا حتى الحاجز الأمني الأول وبدأت ملامح المكان مختلفة عن كل الزيارات السابقة، عدد مهول من سيارات الشرطة ومنتسبي وزارة الداخلية، وصلوا لمواقف السيارات وهنا بدأ فصل آخر من حكايتهم المريرة، حكاية عائلة عباس، التي لم تشملهم (المادة 20 - ب) من دستور مملكة البحرين التي تفيد بأن العقوبة شخصية، بل كان لهم جزء من العقاب وكثيراً من الألم، والتشفي والإذلال.

تفاجأت العائلة بالعدد المهول من رجال الأمن، والمخابرات وآخرين كانوا بانتظار وصولهم، وغرفة تفتيش أعدت خصيصاً لهذه الزيارة، لم يكن مثلها في زيارتهم الأخيرة يوم الاثنين السابق للإعدام. بقت هذه الغرفة فيما بعد لكل العائلات التي تزور أبنائها المعتقلين في سجن جو كعقاب جماعي.

ترجلت العائلة من السيارة، توجهوا حيث كان الجميع بانتظارهم، دخلوا غرفة التفتيش المزودة بجهاز كشف إلكتروني، يتم خلع الأحذية والمقتنيات الشخصية لفحصها والمرور بالجهاز، ثم التوجه للغرفة المجاورة للتفتيش اليدوي، لم يخل من تلمس الأجساد بطريقة مذلة وغير سووية، خرجوا من الغرفة ليجدوا حافلة بيضاء صغيرة بانتظارهم، ركبوا برفقة الشرطة النسائية وعناصر من الشرطة المدنية، توجهت الحافلة لمبنى الزيارات، ليتفاجأوا بأعداد أكبر في انتظارهم، كان المكان يمتلئ بالعسكر من النساء والرجال، اصطفوا في خطين

متوازيين ليمر بينهم أهالي المحكومين بالإعدام، وسط نظرات حقد وكرامية واشمئزاز، تقول والددة الشهيد: «كنت أتلقّت خائفة، تنتقل عيناى بينهم، أشكاهم غريبة، نظراتهم مخيفة، وكأنهم تعمدوا إذلالنا لالشيء، سوى لاعتقادهم أن ابننا قاتل»، تدخلت أخت الشهيد بالحديث مضيفة: «بعضهم كانت ملامحهم مختلفة عما اعتدنا عليه، ليسوا بحرينيين، بدوا لي إماراتيين أكثر، فوجههم وملامحهم مميزة، كما تواجد بين العسكريات من كانت هيئة أجسامهم صغيرة جداً، جعلني ذلك أشك في أنهم من عائلة الضابط الإماراتي القتيل، وربما كان هذا الاصطاف بهذه الطريقة وهذا الحضور للتشفي وإشباع حقدهم علينا نحن أهل المتهمين».

ليس عباس الذي نعرف

أكملوا طريقهم وصولاً إلى غرفة الزيارة الخاصة الموجودة في آخر قاعة الزيارة من الجهة اليمنى من المبنى، كان عباس هناك بانتظارهم، مكبل الأيدي والأرجل، اعتذر عن عدم حضوره بمظهر يليق، وعدم تمكنه من حلق لحيته، قال: «سامحوني ما حلقت، لأن أخذوا مكينة الحلاقة قبل الزيارة»، تقول والدته: «يجب عباس أن يهتم بهندامه، لا يحضر للزيارة إلا وقد حلق لحيته ورّتب هندامه، هذه المرة كان يعتذر عن ذلك، لقد هاجموا زنزانتة الفردية قبل الزيارة، وكسّروا أرضيتها، وكأنهم يقولون له بهذا التصرف أنه لن يعود لها بعد ذلك. أخذوا كل مقتنياته وشفرات الحلاقة».

جلست العائلة في الزيارة الأخيرة، وكل منهم يعلم أنها زيارة وداعية، استمر عباس بتكرار أن هذه الزيارة يبدو أنها سوداء علينا، هذه الزيارة لا تبشر بخير، هذا أصعب يوم، كان مصفرّ الوجه، أكثر من الوصايا في هذه الزيارة على غير عادته، تقول

شقيقته: «عباس يجب المزاح، في كل مرة نزوره ييازحنا ويضحك، هذه المرة لم يكن عباس الذي أعرف، كان فقط يكثر من وصاياہ، وكأنه واثق من مداهمة الوقت له»، قاطعت والدته وصاياہ، سألت: «لقد حملتنا وصايا للشعب، لكن لم توصني أنا ووالدك بشيء، أليس لنا من وصاياك من نصيب؟!»، رد: «وصيتكم يا أمي كبيرة، لو أقولها لكم تموتون، لكن بس أبغي توصلون البيت بخير، وتجلدوا واصبروا الكل اللي يوصل عنا»، ظل يردد: «وصيتي للشعب انشروا مظلوميتي، وانشروا رسالتي».

لم يودع عباس سوى والدته، والده، أخته وأخوته الصغار مهدي وقاسم، لم يتمكن من وداع أخوته الثلاثة المحكومين في سجن جو، ولم يلتق شقيقه الأصغر في سجن الحوض الجاف، رحل دون وداع، دون أن يُسمح لإخوته بحضور جنازته وتوديع جثته، رحل كما يرحل كل الشهداء، دون وداع كافٍ، فلا وداع يليق بهذا الموت المهيب.

ليس من الرفاہية شيء

لم تكن حياة عباس سهلة يوماً، كانت مليئة بالتحديات، الشاب الذي وُلد في عائلة كبيرة نوعاً ما، يشاركه المنزل الصغير والداه وأخته وستة إخوة. حياة عباس المتواضعة، لا تشبه الحياة المرفهة التي جاء منها ذلك الذي قصد أرض غير بلاده، ليقتل شعباً طالب بحقه وكرامته. لم يمتلك عباس يوماً شيئاً، لم تكن لديه حتى غرفة خاصة، ينام في الغرفة المخصصة لاستقبال الضيوف «المجلس»، كذلك إخوته.

تستذكر والدته، التي بدت صامدة، راضية باقتناع وليس رضا العاجز، تقول: «كان عباس دائماً نشيطاً في عمله، مبدعاً ومعطاءً في

كل ما يقوم به، كان متميزاً، حين طَبَّقَ تدريبه العملي في مدرسة النعيم الثانوية قال له المدير أنه سيعمل جاهداً على نقله عنده في حال توظيفه في الوزارة، تقول كان المدير يتمنى لو أن لديه عشرة معلمين مثل عباس في نشاطه وإخلاصه، بتسم بصدق، بشيءٍ من الفخر أنها أنجبت عباس، الذي لم يقبل بأنصاف الأشياء أبداً، كان يذهب بعيداً في كل ما يقوم به، مؤمناً أن كل شيء هو رسالة، وأمانة.

منذ صغر عباس تعود الاعتقال، أكمل دراسته الجامعية في ظروف صعبة وخطرة، كان يواظب على محاضراته لاستكمال تعليمه، رغم صدور حكم بالسجن عليه في قضية الائتلاف. لسبب ما ترك عباس يمضي دون اعتقال من الجامعة، أو المدرسة التي تدرَّب فيها لاحقاً، أو المدرسة التي عمل بها قبل اعتقاله بستة أشهر، رغم حصوله على الدعم من برنامج التوظيف بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وإضافته لقائمة معلومات التأمينات الاجتماعية للحصول على الضمان الاجتماعي لاحقاً.

التوظيف في وزارة التربية

في مايو 2013 أعلنت وزارة التربية والتعليم عن وجود شواغر للتوظيف بالوزارة، أراد الشهيد أن يتقدم للتوظيفة، أعدّ أوراقه جميعاً، اكتشف أن جوازه منتهي الصلاحية، تردّد في التوجه لمبنى الهجرة والجوازات خوفاً من اعتقاله، إذ كان اسمه قد نُشر ضمن الخمسين معتقلاً في قضية ائتلاف 14 فبراير وصدر بحقه حكماً بالسجن خمس سنوات، ظلَّ الشهيد متخفياً ومتنقلاً بحذر منذ أبريل 2013 اليوم الذي نُشر فيه اسمه كأحد المطلوبين في قضية الائتلاف وحتى مارس 2014 حين قبض عليه في قضية تفجير الديه، أرسل الشهيد

والديه لإدارة الهجرة والجوازات لتجديد الجواز، رفضوا تجديده لهم وطلبوه حضوره شخصياً، خاف الأهل أن يتم اعتقاله هناك، اتصلوا بالمحامي محمد التاجر الذي طلب منهم الانتظار ريثما يقوم بالتأكد من الأمر، أخبرهم لاحقاً بأن سجل الشهيد نظيف وليس عليه أمر قبض، وبإمكانه الذهاب لتجديد الجواز، وهذا ما حدث، ذهب هناك حيث تم إرساله إلى غرفة التحقيقات في الإدارة ذاتها، لم يتم التحقيق معه، لكن تم الاستهزاء به من قبل ثلاثة أشخاص حول رغبته في التوظيف في وزارة التربية، ثم أعطوه موافقة بالتجديد، لم يتم اعتقاله حينها رغم وجوده على قائمة المطلوبين، تقدم للوظيفة، لكنه عمل لاحقاً في مدرسة الروابي الخاصة ريثما يتم توظيفه بإحدى المدارس الحكومية وهو الأمر الذي لم يحدث.

ظلّ الشهيد يمارس حياته بشكل طبيعي حتى يوم اعتقاله بقضية تفجير الديه التي ألصق فيها بشكل متعمد لسبب لا أحد يعلمه، ألقى القبض على الشهيد ومعه تسعة آخرون من عائلته، إخوة وأبناء عمومة، وآخرون، لم تُقدّم الحكومة أية تبريرات لتركه دون اعتقال قبل هذا الوقت، ولم كان سجله نظيفاً عندما جدد جواز سفره، هل كان يُدّخر لأمر أكبر، لأمر يُنتقم منه بشكل احترافي، ولم عباس، الأستاذ الخلق، الباسم دائماً حتى يوم خطف النظام ابتسامته، لا أحد حقاً يعلم لم تم اختيار هؤلاء الثلاثة فقط لإلصاق تهمة القتل بهم وإصدار حكم الإعدام بحقهم.

تاريخ من الاعتقال

لم يكن تفجير الديه قضية عباس الأولى، لم يكن الائتلاف كذلك، تاريخه أبعد من ذلك بكثير، منذ مراهقته وهو يتظاهر ضد النظام، النظام الذي قتل عمه في التسعينيات وألصق به تهمة تفجير الصراف

الآلي لبنك البحرين الوطني بمدينة عيسى، عاد النظام بعد أقل من عشرين عاماً ليلصق بابن أخيه تهمة تفجير ويصفي جسده بأربع رصاصات كما تم تصفية عمه بثلاث رصاصات في القلب.

اعتقل الشهيد في قضية الحجيرة في العام 2008، بقي في مبنى التحقيقات الجنائية لأسبوع، وتروي والدته حادثة غريبة، تقول: «كان ابني عباس دائماً محاطاً بالرعاية، غير أن الساعة حين تأتي لا يمنحها ولا يدفعها شيء، اعتُقل عباس في قضية ما عُرف بالحجيرة لأسبوع، كاد يتعرض للتعذيب والصعق الكهربائي، في غرفة التعذيب أدخلوه وجرده من ملابسه، وضعوه على المكان المخصص للتعذيب بالصعق، لكنّ ظهور رجل بثوب أبيض ولحية بيضاء طويلة فجأة بالغرفة أوقف تعذيبه، انفتح الباب بهدوء وظهر هذا الرجل الغريب الهيئة، سأل المذبذبين اللذين كانا يستعدان لتعذيب الشهيد عما يفعلانه، قال لهما: «شتسوون؟ هذا ضعيف إن عذبتوه مات، تركوه»، وأغلق الباب بالهدوء ذاته، ما هي إلا لحظات حتى طلبوا من عباس أن يلبس ملابسه وأعادوه للزنازة، ظلّ هذا الرجل مريضاً لزنزارة الشهيد طوال فترة اعتقاله، يراعه ويأخذه لقضاء حاجته، ويسامره طوال الوقت، لكنه اختفى بعد صلاة الفجر يوم الإفراج عن الشهيد من التحقيقات، لم يجده ليشكره، ولم يعرف عنه أيّ شيء ليسأل عنه، أحضروا له ملابس من إخوته الذين كانوا معتقلين بنفس المبنى أيضاً وطلبوا منه أن يختار أيهما مناسب ليقوم بارتدائه.

من المعتقل حتى دوار اللؤلؤة

في 2010 تم اعتقال الشهيد عباس السميع في أحداث شغب وقعت في منطقة إقامته، وتم الإفراج عنه في فبراير 2011 مع من تم الإفراج

عنهم والذين توجهوا مباشرة لدوار اللؤلؤة مكان اعتصام المتظاهرين آنذاك، ظلت السلطة تحاول القبض على من أفرج عنهم بعد فرض السلامة الوطنية، لكن الشهيد بقي متخفياً ولم يُقبض عليه آنذاك، حتى قبض عليه في كمين، حيث كان يختبئ في منزل عمه عند وقوع التفجير .

بعد اعتقاله داهمت قوات الشغب المنزل، مع فريق من الأدلة الجنائية، راحوا يبحثون في المنزل عن الأدلة التي يدعونها، قاموا بتمشيط المنزل، كنسوا أرضية غرفة الضيوف وأخذوا التراب منها وقالوا إنه غبار متفجرات، سألوا عن الغرفة التي في الطابق العلوي والتي كان الشهيد يقضي بها الوقت مع إخوته، ظل الشهيد مغيباً لشهر ونصف، ينتقل بين التحقيقات والقلعة ومركز الرفاع، بعد أربعة وعشرين يوماً تلقت العائلة مكالمة سريعة تطلب حضورهم لزيارة عباس في التحقيقات الساعة الثانية عشرة ظهراً، تقول والدته: «كنا قد سمعنا أن أحد المعتقلين من عائلة السميع قد تم نقله إلى المستشفى العسكري، وأنه يرقد في قسم العناية، وكان ذلك هو عباس»

بعد اتهامه بالقتل وإصدار حكم الإعدام توجهت العائلة للأمانة العامة للتظلمات، حاملةً شهادة من مدرسة الروابي التي كان يعمل بها الشهيد تفيد بأنه كان في المدرسة يوم وقوع حادث التفجير، لكن الأمانة رفضوا استلام ذلك وطلبوا تسليمه للمحكمة، في المحكمة أيضاً لم يسمح لهم الحاجب بإدخال الإفادة للقاضي كما لم يتمكن المحامي من ذلك.

الليلة الأخيرة

نعود مرة أخرى للزيارة الأخيرة، الوداع الذي حمل احتضاناً لا يكفي

لفراقٍ طويل لا ينتهي، تقول والدة الشهيد: «حين وصلت السيارة بكيت، كان الأمر مخيفاً، إنه الوداع لا محالة، هو الموت الذي يراود ابني عن نفسه فلا يردده ولا يرفضه، كانت ليلةً طويلة لا نهاية لها، الرعب الذي كنت أعيشه قبل إعدامه لا يمكن تشبيهه بأي شيءٍ آخر، هو إحساس العاجز حين يوجعه أمر ولا يملك أن يردّه، أن أرى ابني يموت دون أن أملك أن أدفع عنه ذلك، ليس لأمرٍ قد أَرادَه اللهُ، بل أرادَه من لا يخاف اللهُ»

لم يصلنا من الشهيد شيء منذ لحظة انتهاء الزيارة، لكنها حتماً كانت الليلة الأطول على الإطلاق على الجميع، حتى من لم يعرفهم، مجرد انتظار أمر بهذا الحجم يربك أي مخلوق، فكيف بمن سينتهي عند ذاك كل شيءٍ عرفه، ليبدأ مشوار ما لم يعرفه أبداً، كان الشهيد السميع الوحيد من بين من نُفذَ فيهم الإعدام من يُسجل رسائل مصورة بالفيديو وينشرها علّه يستطيع إيصال صوته وإيقاف الحكم الجائر ضدهم، ظل يكرر: «أنا بريء براءة الذئب من دم يوسف»، ربما تذكر قبل الرحيل كم سيشتاق للكثير، لرائحة والدته، لابتسامة والده، لضحكات إخوته، لشقاوته مع أخته، لطلابيه، لمدرسته، لأصدقائه الذين أراد فقط رؤيتهم قبل رحيله، للمكاملة الأخيرة التي لم يجرها، لاحتضان أحبته من جديد، وربما ظلّ الليل واجماً، كسير القلب، يتذكر أمه فيوجعه مرارة بكائها بعده، فلا يطيق الموت بعد هذا الخاطر، الموت وحده ليس مخيفاً، غياب كل التفاصيل بعده هي المخيفة، الحياة كانت لهؤلاء الشهداء مخيفة أكثر من الموت ذاته، ربما تذكر كم أراد حقاً الحياة، حتى اعتراض النظام كان من أجل الحياة، لم يكن الموت ضمن المعادلة، لكنه رفض أن يُنذَلَ أهله ولو من أجل تمطيط حياته،

أرسل رسالة إليهم، طلب منهم ألا يذلوا أنفسهم لأحد من أجل أي شيء، كان مقتنعاً أن الحياة وقفة عز، وهكذا رحل، عزيزاً لم يذله قتل الجبناء، رحل بعينين مفتوحتين، كما هي عيون الشهداء، رحل وهو يقول: «أنا عليكم شهيد، وبيننا الله يقتص من كل جبار أثيم».

تركت أم الشهيد سريرها مع الفجر مع فشل كل المحاولات في أن تغمض عينيها، صلت الفجر وركعتين أخريين، بعد الصلاة سمعت أصوات التكبير تتعالى، أيقظت ابنتها التي قررت المبيت في منزل والدها بسبب الظرف الذي يمرون فيه، قالت لها: «قومي يا زينب تكبيرات جان ما سووها في أخوش».

الساعة الثامنة والنصف صباحاً كان ابن عمه والدة الشهيد يزورهم، الزيارة غريبة وغير متوقعة، سألهم عن شعورهم فيما إذا تم تنفيذ الحكم، قالوا ليس لنا من الأمر من شيء، وهذا ما كان.

قلب الأم، الذي يفرّ كلما وقع خطبٌ لابنها، صغيراً أم كبيراً، لا يكبر الأبناء عند أمهاتهم، تظلّ ترقبه، تتذكره في طعام يحبه، أو شيء يسعده، قلب الأم ذاته هذا الذي كان مقدراً عليه أن يستقبل هذا الابن منزوع الروح، جسداً مصفراً، قد نزف حتى اختطف الموت لون الحياة في وجنتيه، تستقبله الأم لا بدموعها، لكن بكلمات الحسرة، والدعاء. الدعاء على من ألقمه للموت وهو في عز الحياة، بثت شكواها كما بثها يعقوب حين قال لأبنائه: «إنما أشكو بثي وحزني إلى الله وأعلم من الله ما لا تعلمون»، ودّعته في القبر لا بالدموع بل بالكلمات، حملته أمانة أن يشكيهم إلى الله، وأن يطلب من ظلمه القصاص في الدنيا والآخرة، ودّعته لتصير منذ ذلك اليوم أم الشهيد.

الرسالة التي لم يكتبها الشهيد

يا شعبي

قل لجلادي

بأن القيد صلى في يدي

وعيونني لم تزل تنتظر الشمس

لاحلى موعد

قل لجلادي

بأن الدم من جرحي

لا يكتب نصرك

إنه يحفر فوق الصخر

ميلادي

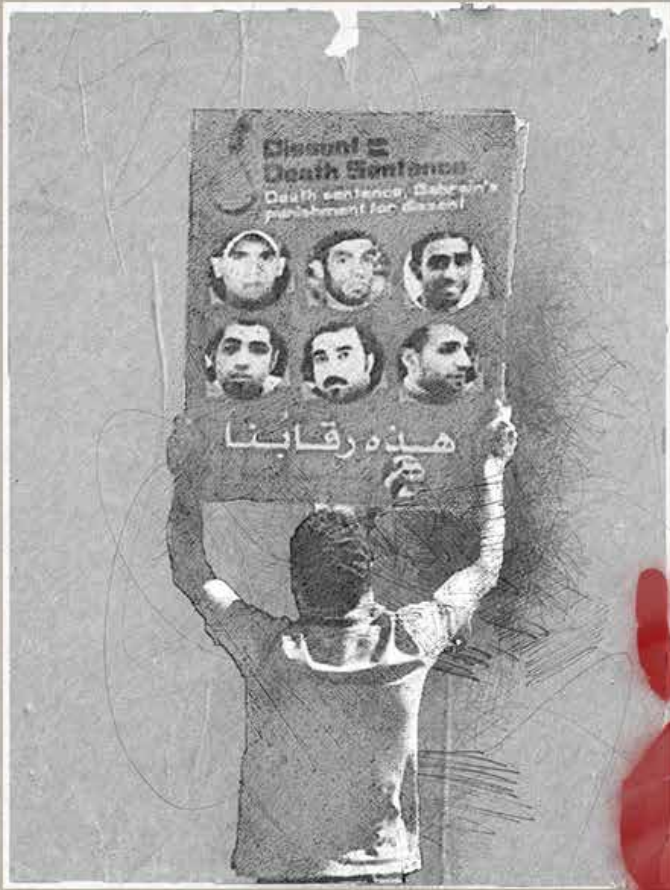
وقبرك!!

أراد الجلاد موتي ليشفي وجعه، وأردته له موتاً طويلاً، موجعاً، لا ينتهي، أراد الجلاد أن ينهي حياتي، ولم يدرك أنه بفعله خلدني، أعطاني بقاءً سرمدياً، لا ينهيه أي موت، ولا تحده أي حياة.

لا يملك جلادي أكثر من أن يقتل جسدي، جسدي معفرٌ بالدماء، مخروق الصدر، تنبض عزتي فيخفق الدم من جسدي نابضاً، فتغطي دماء كرامتي المكان، لكنني لست جسدي، كلما زاد إيماني صغر هذا الجسد عليّ، لم يعد يتسع لي، لكل أحلامي ومطالبني، لكل آمالي، لكل ما أردت وما أرادوا أن يكون لي.

كنت في زنزانة ضيقة، مقيد الأيدي والأرجل، يتنمر عليّ شرار القوم، ويمارس أشباه الرجال رجولتهم المنقوصة على رجل أعزل

مقيد ليس له من أمره شيء، لكنني الآن حر، كنت في مضائق الأرض
فأصبحت في كل مكان، وعلى جميع الصفحات، وفي كل الذاكرات،
أصبحت أكبر من أن أوضع في زنزانة ضيقة، إن السماء اليوم حدّي.



اليوم الأخير



اليوم الأخير

تخيّم أجواء من الرعب والغضب على البحرين وسط ترقّب بإعدام 3 معارضين شبّان اتّهموا بقتل ضابط إماراتي فيما عرف بـ«تفجير الديه» الذي وقع في 3 مارس/ آذار 2014.

وعاشت قرى البحرين هدوءاً مخيفاً قلّت فيه الحركة في الشوارع إلى أدنى مستوياتها فيما عدا تظاهرات غاضبة انطلقت في الدراز، علي، بوري، أبو صبيع، السنابس وغيرها، وردّد فيها محتجون هتافات مناوئة للنظام ومطالبات بمنعه من تنفيذ حكم الإعدام الوشيك. وحلّقت المروحيات الأمنية على ارتفاع منخفض في العديد من المناطق، في حين فرضت السلطات احترازاات أمنية مشدّدة في أكثر من منطقة.

وبشكل مفاجئ تلقّت عوائل المعتقلين السياسيين الثلاثة، عبّاس السّمّيع، سامي مشيمع، وعلي السنكيس، اتّصالات صباح اليوم للحضور إلى مبنى سجن جو لزيارة أبنائهم، ولم توضّح السلطات سبب تنظيمها هذه الزيارة غير المجدولة، في يوم عطلة أسبوعي لا يسمح فيها بالزيارة في العادة.

حسابات موالية للنظام نقلت أن الملك صادق على حكم الإعدام وأنّه قيد التنفيذ، لكن السلطات امتنعت عن إصدار أي تصريح رسمي، ولا تزال تتكتم على مصير المعتقلين الثلاثة بعد إصدار

محكمة التمييز أحكاما باتة بتأييد إعدامهم في 9 يناير/ كانون الثاني الجاري، ممتنعة عن تفسير ما يجري.

ولا يمكن تنفيذ أحكام الإعدام إلا بتصديق من الملك، الذي يرأس السلطات الثلاث بحسب الدستور، وفيما لو تم تنفيذ الحكم فإنه سيكون الأوّل من نوعه منذ اندلاع شرارة انتفاضة 14 فبراير/ شباط 2011 ضد النظام الحاكم.

والدة المعتقل المحكوم بالإعدام عباس السميع (26 عاما) قالت إن الزيارة بدت «وداعية» و«صادمة» وأن عباس لم يكن على علم بها، ونقلت عنه وصية طالب فيها شعب البحرين ببذل التضحية والوقوف في وجه الظالم لنيل حقوقه وكرامته وحرية.

في حين روت عائلة سامي مشيمع إنه أخرج محاطا بالضباط ومقيدا بالسلاسل وتم تصويره بالفيديو بعدة كاميرات وسط استنفار أمني، ووصفت الأجواء في السجن بالغبية.

الشاب علي السنكيس (21 عاما) أوصل من خلال عائلته كلمة للشعب البحريني قال فيها إننا «سائرون على نهج الحسين لا نهاب، بل نكسر الظالم بقوة إيماننا وصرنا... وصرنا صبر الحسين وزينب».

مع أم عباس السميع وأبيه في «البرم الأخير»!

أبتاه ماذا قد يخطُّ بناي
والحبلُ والجلادُ ينتظراني
هذا الكتابُ إليك من زَنَآنَةٍ
مَقْرُورَةٍ صَخْرِيَّةِ الجُدْرانِ
لَمْ تَبَقْ إِلَّا لَيْلَةً أَحْيَا بِهَا
وَأُحْسُ أَنْ ظَلَامَهَا أَكْفَانِي
سَتَمُرُّ يَا أَبْتَاهُ لَسْتُ أَشْكُ فِي
هَذَا وَتَحْمِلُ بَعْدَهَا جُثْمَانِي

من قصيدة للشاعر المصري هاشم الرفاعي

صباح اليوم بعد الاتصال الذي تلقتَه عائلته جلس جميل السميع يتابع مع عائلته ما يرد عبر الاتصالات الهاتفية، وعبر وسائل التواصل المختلفة، أما أم عباس السميع فقد كانت فوق سجادة الصلاة..

عند الساعة والنصف صباحاً، تقول أم عباس، إن هاتفها كان يرن. كان المتحدث من سجن جو يخبرها أن هناك زيارة «قلت له لم يمض وقت على زيارتنا»، فرد مكرراً بضرورة الحضور لزيارة عباس، قالت له «لكن لدي أربعة أولاد في السجن وعادة نراهم مجتمعين في الزيارة» فرد أن الزيارة فقط لعباس.

تصمت قليلاً، جالسة تلبس عباءتين، عباءة الصلاة، وفوقها عباءة سوداء. تفكر بالأمر قبل الزيارة، تقول إن رجاءها كله تطلبه عند الله وعند النبي وأهل بيته.

كل من يعرف أم عباس، يعرف أنه على الرغم من كونها أمّاً لعدد من الأبناء والبنات، إلا أن ابنها عباس ذا الستة وعشرين عاماً، هو عيناها اللتان تبصر بهما، وهو سمعها، وهو قلبها، وعقلها، هي تعترف بذلك وتقول: إن كل أبنائها يعرفون إن حب عباس تخلل كل خلايا قلبي..

تدخل ابنتها تحمل الهاتف: أمي هناك اتصالات تأتي، واحد من المحامي، وواحد من قناة تلفزيونية. تنهي أم عباس جلستها، وتأخذ الهاتف وتدخل إلى الغرفة.

تمر ساعات، تذهب أم عباس للزيارة، تعود في هيئة أخرى! امرأة مجروحة مهانة هي وعائلتها من تفتيش حقير لم يستثن شيئاً في أجسامهم تعرضوا له مرتين في سجن جو. تعود امرأة ودّعت ابنها وداعاً أخيراً، عادت وهي تتوقع أن أجمل الأبناء لديها، سيساق إلى الموت غصباً، وتزهق روحه ظلماً بجرم قال هو على الملاء ومن وسط السجن، إنه لم يرتكبه..

بكت أم عباس بحرقه على شاشة قناة اللؤلؤة، بكت عبر الهاتف إلى درجة أن المذيعة «ريان شرارة»، هي الأخرى لم تتحمل كل هذا الحال الفجيع. لكن من بين دموعها وصوتها المخنوق، أوصلت أم عباس السميع بغريزة الأمهات العظيمات رسالة ابنها الصابر الذي ودعته قبل ساعات قليلة «إن النظام مقدم على خطوة تصعيدية مخيفة جداً، فإذا أراد شعب البحرين أن ينتصر وينال الكرامة وحقوقه وحرية

فعليه أن يقف في وجه الظالم، وأن يضحى بما يملك من الأولاد والأموال وقول كلمة حق في وجه النظام الجائر».

على لسان ابنها السميع نقلت أيضا «لا يمكن أن يتحقق كل هذا إلا بالتضحيات والتوقف عن جميع الأعمال والمدارس قبل أن تزهق أرواح كثيرة». آخر وصيته كان قوله «ما خرجنا إلا للحق».

تنهي الاتصال، تعود للتماسك، تدعو بإيمان لا يكل أن يحفظ الله ابنها. باتت أم عباس في عالم خاص ذي فكرة واحدة تسيطر على كل شيء، اسم واحد شغل كل شيء فيه. حينها ستسمع أم عباس من خارج المنزل أصوات طلقات قوات الأمن فوق أجساد مئات المتظاهرين الذين يجوبون الشوارع رفضاً لأحكام الإعدام.

يبدو للحظات أن كل هذه المشاهد ليست إلا حلمًا تتردد فيه كلمات «مكسيم غوركي» في روايته «الأم». تنظر أم عباس لصورة أبنائها الأربعة السجناء، تتأمل وكأنها تخاطبهم «إن كل شيء فيكم يختلف عنه في الآخرين، حتى المال يبدو عديم القيمة بالنسبة إليكم. بعض الناس يبيعون حتى أرواحهم كي يحصلوا عليه، أما أنتم، فكأنه لا شيء عندكم، ولكأنكم لا تحتفظون به إلا لمساعدة الآخرين فقط».

أما جميل السميع والد عباس، بدا صامتا، يتأمل لوحين في زاوية الغرفة، الأولى صورة حسن طاهر السميع، شقيقه الذي استشهد في التسعينات، والصورة الثانية، صورة ابنه عباس وهو يتسم، وفوقها كتب بخط واضح: كلنا عباس.

مقبرة الأمم المتحدة المعنية بالإعدام خارج نطاق القانون تطالب البحرين بوقف إعدام 3 معارضين

طالبت مقبرة الأمم المتحدة المعنية بالإعدام خارج نطاق القانون أنجوس كالامارد الحكومة البحرينية بوقف قرار الإعدام المتخذ بحق 3 معارضين فورا.

وقالت كالامارد عبر حسابها في تويتر «أطالب السلطات البحرينية بوقف إعدام عباس السميع، علي السنكيس وسامي مشيمع فورا».

رويترز: احتجاجات في البحرين بعد تقارير عن استعدادات لإعدام ثلاثة من الشيعة

خرج المئات إلى شوارع العاصمة البحرينية المنامة يوم السبت للاحتجاج بعد تقارير أوردتها مواقع التواصل الاجتماعي بأن السلطات ربما تستعد لإعدام ثلاثة من الشيعة أدينوا في هجوم مميت بقبلة عام 2014.

وتنفيذ أحكام الإعدام نادر في مملكة البحرين وكان آخر حكم إعدام نفذ هناك عام 2008. وتشن السلطات حملة على المعارضة التي تتألف في معظمها من الشيعة. ويمثل الشيعة غالبية السكان ويشكون من التمييز من جانب الأسرة الحاكمة.

وظهرت دعوات الاحتجاج على مواقع التواصل الاجتماعي بعدما قالت عائلات الشبان الثلاثة عباس السميع وسامي مشيمع وعلي السنكيس إنه تم استدعاؤهم لزيارة ذويهم في سجن جو.

وأدين الثلاثة في عام 2015 في هجوم أسفر عن مقتل ثلاثة رجال شرطة وهم بحرينيان وإماراتي. وأصر المدانون على براءتهم وقالت جماعات حقوقية إن اعترافهم انتزعت تحت وطأة تعذيب. وتنكر البحرين للجوء للتعذيب.

وبحسب تقارير مواقع التواصل الاجتماعي لم توضح سلطات السجن سبب استدعاء عائلات المدانين لكنها وفرت لهم رقما هاتفيا للتواصل معه لاستلام المتعلقات الشخصية لذويهم.

وتنفيذ أحكام الإعدام الذي يتضمن أن يكون وشيكا كان سببا في خروج الدعوات للاحتجاج عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وشوهت قوات الأمن البحرينية تنتشر في مناطق التوتربما في ذلك قرية الدراز التي يوجد فيها الزعيم الروحي لشيعه البحرين منذ إسقاط جنسيته العام الماضي.

وأظهرت لقطات على مواقع التواصل مئات الرجال والنساء في مسيرات حاملين لافتات تدين أحكام الإعدام التي صدرت ضد المدانين الثلاثة.

وكتب على لافتة حملها متظاهرون في قرية الدراز «كلا كلا للإعدام» فوق صور للمدانين الثلاثة.

وبحسب مواقع التواصل لم ترد تقارير عن وقوع اشتباكات بين المتظاهرين ورجال الأمن الذين انتشروا في عربات مدرعة خارج القرية.

وأفادت رسائل عبر مواقع التواصل بأن احتجاجات مماثلة وقعت في قرى شيعية أخرى في أنحاء البحرين.

وشنت البحرين حملة على المعارضين في يونيو حزيران العام الماضي وحلت جمعية الوفاق وهي جماعة المعارضة الرئيسية في البحرين. كما ضاعفت فترة السجن بحق رئيس الجمعية الشيخ علي سلمان وسحبت جنسية الزعيم الروحي آية الله عيسى قاسم واعتقلت الناشط البارز نبيل رجب.

وتنكر البحرين أي تمييز ضد الشيعة وتتهم إيران بإثارة اضطراب داخل المملكة وهو ما تنفيه طهران.

«العفو الدولية» تطلق نداءً عاجلاً للتصريح الفوري لرقف أحكام الإعدام «غير العادلة» بحق ثلاثة بحرينيين

دعت منظمة العفو الدولية «الأمستي» إلى تحرك فوري وعاجل بعد إصدار محكمة بحرينية «بشكل ظالم» حكماً بإعدام 3 مواطنين بحرينيين، والسجن المؤبد على 7 آخرين وسحب الجنسية منهم في قضية مقتل ثلاثة رجال شرطة.

وقالت المنظمة في بيان لها أمس الجمعة 27 فبراير/ شباط 2015 إن المحكمة الجنائية الكبرى حكمت في 26 فبراير/ شباط 2015 «بشكل غير عادل على كل من علي عبدالشheed السنكيس، سامي ميرزا المشيمع وعباس جميل طاهر السميع بالإعدام بعد إدنتهم في تنظيم وتمويل جماعة إرهابية (سرايا الأستر) بهدف تنفيذ هجمات إرهابية، وحياسة وزرع متفجرات بقصد قتل قوات الأمن، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من قوات الشرطة، وإصابة آخرين»، والحكم أيضاً على «سبعة متهمين آخرين بالسجن مدى الحياة مع إسقاط الجنسية عنهم جميعاً».

وأوضحت المنظمة إن هؤلاء اعتقلوا في 3 مارس/ آذار 2014، إثر «مداهمة منازلهم من قبل رجال أمن مُلثمين، حيث خضعوا للتحقيق في مبنى التحقيقات الجنائية، ولم يتمكن محاموهم أو عائلاتهم من التواصل معهم طيلة ثلاثة أسابيع متواصلة، وقد أفادوا لاحقاً بتعرضهم لتعذيب، حسب ما قال سامي مشيمع

وعباس السميع لاحقاً في حديث مع عائلاتهم، إذ أخبروهم أن التعذيب شمل الصعق الكهربائي، الضرب وحرق أعقاب السجائر على مناطق في الجسم، الحرمان من النوم والاعتداء الجنسي».

وكان المتهمون وفق المنظمة «تمكنوا من التواصل مع محاميهم للمرة الأولى في أول جلسة استماع بتاريخ 30 أبريل / نيسان 2014، على الرغم من الطلبات المتكررة والمتعددة التي تقدم بها المحامون للمحكمة للالتقاء بموكليهم قبل ذلك، وطلب المحامون خلال الجلسة الأولى أن يتم عرض موكلهم على الطبيب الشرعي إلا أن المحكمة رفضت ذلك، كما لم تسمح المحكمة للمحامين بالاطلاع على الأدلة الكاملة ضد المتهمين ولا جهود الإثبات، ومنعت المحكمة المتهمين من التحدث في جلسات المحاكمة، ما أدى إلى انسحاب المحامين من القضية احتجاجاً، إذ عيّنت المحكمة لاحقاً محامين جدد لتمثيل المتهمين».

ودعت منظمة العفو الدولية في بيانها جميع المهتمين والمدافعين عن حقوق الإنسان بالكتابة إلى السلطات البحرينية لحثها على «عدم تنفيذ أحكام الإعدام بحق علي عبدالشهيدي السنكيس، سامي ميرزا مشيمع وعباس جميل طاهر السميع، ووقف عقوبة الإعدام بشكل رسمي، وإعادة محاكمة جميع المتهمين بضمانات ومعايير معترف بها دولياً في الامتثال للمحاكمات العادلة، دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام».

وأكدت المنظمة إن من مسؤولية حكومة البحرين، تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة، مع الإصرار على أن يكون ذلك وفق القانون الدولي والتزامات البحرين الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

أسوشيتد برس: البحرينيون يتظاهرون احتجاجاً على التنفيذ المرتقب لأحكام الإعدام

كرت وكالة أسوشيتد برس أن المتظاهرين خرجوا في مسيرات في البحرين احتجاجاً على التنفيذ المرتقب لأحكام الإعدام بحق ثلاثة رجال أدينوا بالهجوم على الشرطة في العام 2014.

وقد نشر البحرينيون صور الاحتجاجات على وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهواتف اليوم السبت، وتبرز الصور بعض المتظاهرين في مسيرات سلمية وآخرين يغلقون الطرقات ويشتبكون مع الشرطة.

وقد نزل المحتجون إلى الشوارع تضامناً مع السجناء عباس السميع وسامي مشيمع وعلي السنكيس، الذين أدينوا في العام 2015 على خلفية قتل رجلي شرطة بحرينيين وآخر إماراتي في هجوم بقنبلة في العام 2014. وقد أيدت محكمة بحرينية أحكام الإعدام الصادرة بحقهم هذا الأسبوع.

البحرين: أول إعدام لمعارضين سياسيين منذ اندلاع ثورة 14 فبراير

نقّذت السلطات البحرينية حكم الإعدام بحق 3 شبّان بحرينيين أدينوا بقتل ضابط إماراتي وشرطيين آخرين في محاكمة سياسية استندت إلى اعترافهم المنتزعة تحت التعذيب.

وفي أول حالة من نوعها منذ اندلاع ثورة 14 فبراير/ شباط 2011، أعدمّت السلطات 3 معارضين سياسيين شيعة اعتقلوا العام 2014 على خلفية ما عرفت بتفجير «الديه».

وأعلنت النيابة العامة أنها أعدمّت صباح اليوم رميا بالرصاص كلا من عباس السميع (27 عاما)، وسامي مشيمع (42 عاما)، وعلي السنكيس (21 عاما)، بعد إقرار الحكم من محكمة التمييز واعتباره باتا واجب التنفيذ، إلا أنّها لم تشر إلى مرسوم مصادقته من قبل الملك، وهو الإجراء الواجب اتّخاذه دستوريا قبل تنفيذ أحكام الإعدام، لكنّها ذكرت أنّها «اتخذت الإجراءات المقررة قانوناً في هذا الشأن».

وفي أول رد فعل دولي اعتبرت المقررة الأمية المعنية بالإعدام إعدام السميع والسنكيس ومشيمع قتلا خارج إطار القانون.

وأظهرت صورة التقطها ناشطون موكبا أمينا تتوسطه سيارة إسعاف عسكرية قيل إنه متجه لمقبرة الماحوز لدفن جثامين الشبان الثلاثة، وتلقي عوائل الشبان الذين أعدمتهم السلطات اتصالا هاتفيا لدفن جثامينهم في مقبرة الماحوز.

وسجّل مقطع فيديو لقطات لتواجد أمني كثيف في مقبرة الماحوز،
وامتنعت السلطات عن تسليم جثامين الشبان إلى عوائلهم لدفنهم
في بلدتهم السنابس، كما أنّها منعت تشييعهم.

النيابة العامة وعلى حسابها في موقع التواصل الاجتماعي
«انستجرام»، قالت إن حكم الإعدام بحق الشبان الثلاثة نفذ
اليوم بحضور قاضي تنفيذ العقاب وممثلي النيابة العامة ومأمور
السجن وطبيب وواعظ حسبما يقضي القانون.

محمد بن راشد آل مكتوم رفض وساطة عراقية لوقف تنفيذ اعدام 3 بحرينيين

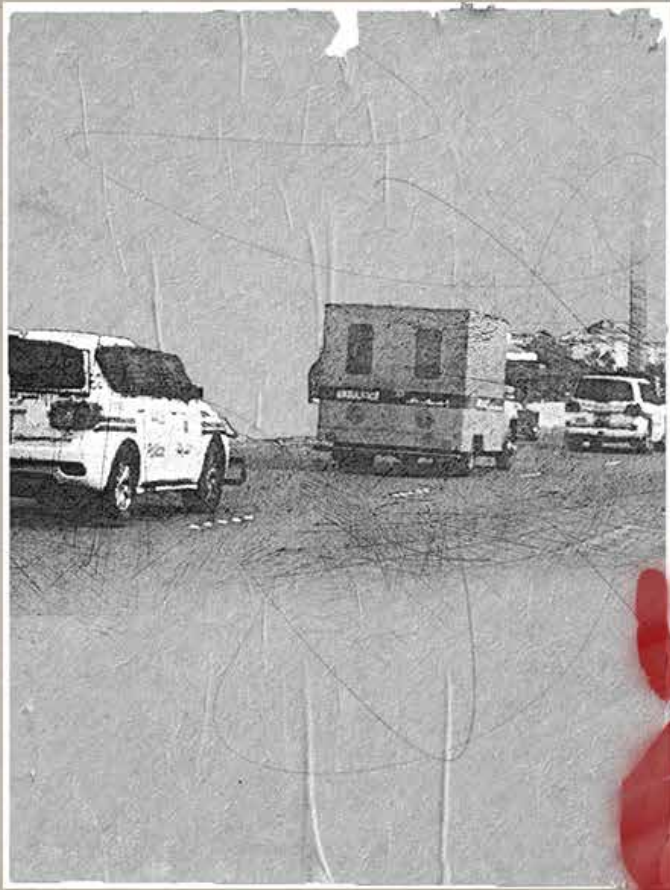
ذكرت معلومات أن اتصالات جرت بين شخصيات عراقية سياسية ورئيس الوزراء حاكم دبي محمد بن راشد آل مكتوم أمس (السبت 14 يناير/ كانون الثاني 2017) لدفع البحرين لوقف تنفيذ حكم الإعدام بـ 3 معارضين إلا أن الأخير رفض.

وأكدت معلومات أن رئيس المجلس الأعلى الإسلامي في العراق السيد عمار الحكيم أجرى اتصالاً لمحمد بن راشد طلب فيه التدخل، إلا أن تلك الوساطة لم تفلح في وقف الإجراءات البحرينية التي أدت إلى تفاقم الأوضاع في البلاد.

وقال الإعلامي محمد السواد عبر حسابه في تويتر إن اتصالات أجريت مساء أمس بين السياسي العراقي البارز إياد علاوي ورئيس الوزراء حاكم دبي محمد بن راشد آل مكتوم لوقف تنفيذ حكم الإعدام في البحرين لكن الأخير رفض.

وأعدمت البحرين اليوم 3 معارضين اتهمتهم بمقتل ضابط إماراتي وشرطين (باكستاني ويمني) في اشتباكات مع محتجين غرب العاصمة المنامة مارس/ آذار 2014.

وكان ولي العهد الإماراتي محمد بن زايد آل نهيان قد قال خلال مشاركته في عزاء الضابط الإماراتي طارق الشحي إنه سيأخذ بالشار.



سيناريو الموت الطويل



سيناريو الموت الطويل

سيناريو طويل من السادية والتعذيب النفسي، والإهانة، وإيصال الإثارة والتوتر النفسي نحو الذروة، ثم القتل البارد، والإشاعات، ثم الاستعراض بموكب أمني ضخمة يحمل ثلاث جثث، ثم فرض مكان الدفن على الأهالي، فيلم كئيب تمت كتابته ليرضي أكثر من ديكتاتور.

بالأمس الأحد وقبله السبت، رأينا فيلماً سودواياً تم تدمير السيناريو الخاص به على يد أهالي الشهداء، والمتظاهرين الذين خرجوا للصرخ في الشوارع، ليتأكدوا من أن العالم ليست له آذان، الأصدقاء قليلون قليلون، والأعداء كثر، والأنذال أكثر.

لقد قتل النظام أشياء كثيرة منذ ليل يوم الجمعة مساءً، قبل ساعات قليلة من دخول يوم السبت، انطلقت المعلومات عبر مجموعات الواتساب، عن خطر يحدق بالسجناء الثلاثة المتهمين بقتل ضابط إماراتي وشرطين، أحدهما من باكستان، تتالي المعلومات والتحليلات والإشاعات، يُصدم أهالي السجناء، تنخلع قلوبهم رعباً، تمر الساعات بطيئة، لا شيء مؤكد، تكرار ممل، ومن لديه معلومات فضّل عدم التسرع ربما.

الساعة السابعة والنصف، تدق هواتف ثلاث أسر بحرينية، عائلة مشيمع يقال لهم إن ثمة زيارة غير مجدولة لابنهم الساعة الواحدة ظهراً، وعائلة السميع يقال لهم هناك زيارة لعباس وحده فقط دون

بقية أشقائه السجناء عند الساعة الثانية بعد الظهر، وعائلة علي السنكيس يقال لهم الزيارة عند الثالثة.

يبدأ الرعب والقلق يأكل في القلوب الخائفة على الأبناء المعتقلين الثلاثة، الخوف وحش سادي لا يرحم يجلب معه شياطين الأرق، والسوداوية، والتوتر العالي، ومع الدقائق البطيئة، بات الظهر بعيداً، ذهب الأهالي وعادوا، عائلة تلو الأخرى، الصدمة أن المعتقلين الثلاثة كانوا متفاجئين من هذه الزيارة أيضاً.

أم عباس السميع عبرت عما حصل للعوائل خير تعبير، ذهبت العوائل ببعض الأمل، وبععض التماسك، عادت العائلات مهانة من تفتيش حقير لم يستثن شيئاً في أجسام النساء والرجال، تعرضوا له مرتين في سجن جو. والأكثر ألماً أن العوائل عرفت أنها ودّعت أبناءها وداعاً أخيراً، عادت العوائل وسيناريوهات الرعب السوداء تتفافز في مخيلاتهم، سيساق الأبناء إلى الموت غصباً، وتزهق أرواحهم زهقاً.

ساعات الليل مرت ببطء، كسائل جليدي تقبض برودته على الأطراف، لم ينم الآلاف وليس فقط عوائل السميع، ومشيمع، والسنكيس، عند العاشرة يخرج النائب البرلماني السلفي خالد المالمود الذي فاز في الانتخابات التكميلية في 2011، ليعلن أنه «قضي الأمر»، ويخرج بعدها المسؤول في مكتب رئيس الوزراء إبراهيم الدوسري، ليعلن هو الآخر بأسلوب أقرب للصبيانية أن الإعدام قد تم تنفيذه، وتتالى شلة المغردين المؤجرين مثل عبير الجلال وغيرها بأسلوب شامت ودنيء.

يعلن بعدها أنه تمت محاصرة مقبرة الحورة، وأنه تم استدعاء قيم المقبرة، وبين التأكيد والنفي، تطل ساعات الصباح بقناعة لدى

الجميع أن المسألة باتت مسألة وقت، ليعلن النظام أن الإعدام قد تمّ تنفيذه بالمعتقلين الثلاثة الأبرياء.

كل ساعة تمر كان يموت معها شيء فينا، شيء من الأمل، شيء من الصبر، شيء من الهدوء، شيء من الاستقرار النفسي، مات النوم. بقية الساعات كانت انتظاراً، ودعاءً، وطلبات، وأمنيات.

في الساعة التاسعة وخمسين دقيقة من صباح 15 يناير/كانون الثاني 2017، يعلن رئيس نيابة الجرائم الإرهابية أحمد الحمادي، أن الإعدام قد نفذ بعد أن أصبح «واجباً وبتاً»، لكنه لم يشر ضمن ما عدد من إجراءات أن الملك حمد بن عيسى آل خليفة قد وقع على مرسوم الإعدام. قام النظام بجريمته فجراً، الأكيد أن وفداً من عائلة الضابط الإماراتي طارق الشحي حضر البلاد، ولكن من غير المعروف إن كانوا حضروا ساعة تنفيذ الإعدام أم لا، السؤال المنطقي هو: لماذا تم إحضارهم للبحرين أصلاً؟ لا شيء غير التشفي والأخذ بالثأر وإشباع غرائز الانتقام، وربما شيء من المشاركة في التنفيذ، تحقق هذا الإشباع البدائي، لقد تعهد رأس العائلة الحاكمة لعائلة الشحي في 16 مارس/ آذار 2014 خلال لقاءه معهم، بأن المتهمين في القضية سينالون جزاءهم.

بعد قليل فقط من إعلان أحمد الحمادي الخبر، تنتشر صور لموكب أمني ضخمة يسير ببطء بطريقة شبه استعراضية من جنوب البلاد حتى العاصمة، تتوسطه سيارة إسعاف ذات لون رمادي مصفر (بيج) يبدو أنها تابعة للجيش، تحط السيارات عند مقبرة الماحوز، يتلقى الأهالي اتصالات مفادها: احضروا إلى مقبرة الماحوز، يرفض أهالي المعتقلين الثلاثة الذي صار اسمهم شهداء منذ الفجر.

انفجرت المشاعر، صرخت الأمهات المفجوعات، والعمات،

والخالات، الآباء، والخيالان، والأعمام، والأصدقاء، والجيران، وعشرات الآلاف.

ذهبت العوائل للمقبرة، أبدوا شجاعة استثنائية وسط أفواج المرتزقة وأفراد المخابرات الذين يقفون بقربهم، تم تسليم الشهداء جثة تلو جثة .

الأول كان الشهيد سامي مشميع، انتشرت صورته بسرعة، فلقد جهز الأهالي كاميراتهم، ليروا العالم ما جرى على جثث الشهداء، أربع رصاصات في القلب، فتحات صغيرة من الأمام، تبدو كأنها ثقب بسيطة، لكن عندما تم قلب الشهيد، لتغسيه بدا المشهداً أكثر قسوة وإيلاماً، فتحات كبيرة في الظهر توضح أن الرصاصات تفجرت عند خروجها من جسده محدثة فتحات كبيرة.

بدت كلمات والدته الشهيد مشميع كالرصاص، حين تم سؤالها إن كانت لديها كلمة، قالت: كلمتي كزيب، ما رأيت إلا جميلاً، وسأطالب حمد بدم ابني.

التالي كان جسد الشهيد الشاب الغض ذي الواحد وعشرين عاماً علي السنكيس، بدا الوضع أكثر حزناً، أربع رصاصات أخرى في قلب الشاب الصغير، من الظهر فتحات يجري الدم منها كالميزاب، يسيل غليظاً، أحمر، باتت بركة صغيرة تحته، تعب المغسل وهو يحاول أن يوقف الزيف، وكأنه ينزف على وقع صرخات الأب: لم يهنأ في حياته أبداً. لم يفوت والد الشهيد علي السنكيس الفرصة ليوجه رسالته، أمام الكاميرا تحامل على نفسه، وقال لابنه الصغير وهو يشير بيده لقلب ولده الشهيد: انظر لأخيك صار شهيداً، انظر لآثار الرصاص الذي أطلقوه على قلبه، انظر يا ولدي.

الجسد التالي، كان عباس السميع، أربع رصاصات كالبقية، فتحات

أكبر من الخلف، تهرأ ظهره تماماً، كأنه شق بسكين لا برصاص، كانت الأنفة والعزة في محياه، عيناه مفتوحتان، كأنه أبى أن يغلقهما ساعة إطلاق النار، ساعة لقاء الموت، انطفأ النور، لكنهما ظلتا مفتوحتين تحديقان في وجه القاتل.

والدة الشهيد عباس السميع، قالت لجحافل الجنود والمخابرات، أربعة من أولادي في السجن وأحدهم صار شهيداً، اسمعوني أنا مستعدة لتقديم المزيد.

الأكثر ألماً شفاه الشهداء الثلاثة، كانت ذابلاتٍ، بياض وجفاف خفيف، هي لحظة الموت، ربما لم يُعرض عليهم ماءً للشرب، وتمّ ترويعهم وإذلالهم، للتشفي الغرائزي، لكي يموتوا خائفين في ظلام ما قبل الفجر، كانت الشفاه ذابلة مبيضة، بيد أن ملامحهم ظلت هادئة، ربما هي طمأنينتهم الصادرة عن إيمانهم أن رسالة دمهم لن تسقط.

تم اعتقال منير مشميع شقيق الشهيد سامي مشميع، وذلك عند خروجه من المقبرة، تهتمه أنه ظهر في تصوير مرئي لحظة تلقيه الخبر الفاجع وهو يبكي، ويلطم صدره ورأسه وداعياً على الملك الذي قتل أخيه.

انتهت عملية الدفن عند أول المساء، عادت العوائل إلى بلدة السنابس حيث ظل أهلها يجددون العهد بشعاراتهم وأجسادهم التي طافت الشوارع، تهتف بسقوط الملك الذي وقع على حكم الإعدام فأصبح قاتلاً.

القمع كان الرد الوحيد من قبل قوات النظام في المناطق كلها، جرحى كثير، صراخ لا يتوقف، أنفاس لاهثة، صمت رسمي، توجيهات مباشرة وغير مباشرة للصحف بنشر الخبر الرسمي

والصمت دون تعليق. سيناريو ثقيل سوداوي، أعده النظام بحرفية جزار، أو مريض نفسي سيكوباتي حاقد.

المواقف حول البحرين كانت صمتاً عالمياً، امتد من البيت الأبيض في واشنطن، ونيويورك حيث الأمين العام الجديد للأمم المتحدة الذي لم يحفظ أحد شكله ولا اسمه، وصولاً للموقف البريطاني الذي لا يقول شيئاً ولا يدين النظام، أوروبا تكلم اتحادها دون إدانة أيضاً رغم انسحاب بريطانيا منه، لا موقف رسمي عربي من أي أحد، أغلبهم كان مؤيداً لكنه صامت، إيران أدانت، العراق أدان، حزب الله، نائب رئيس المجلس الشيعي الأعلى في لبنان، رئيس كتلة ائتلاف دولة القانون في البرلمان العراقي نوري المالكي أدان جريمة الإعدام هو أيضاً، المجلس السياسي لأنصار الله في اليمن، في داخل البحرين لم يجرؤ أي تجمع رسمي على الإدانة.

انتهى يوم الأحد 15 يناير 2017، بداية دموية، وحزن عميق يلف البلاد، تم إنزال الستار، لم يصفق أحد، ربما ارتاح الآن ذلك القاتل المريض من بعض سوداويته، وربما كان على البحرينيين القلق بصورة أشد على بقية المحكومين بالإعدام.

الشهيد علي السنكيس في اللقاء الأخير: أبلي خونا عليكم... وسأقضي الليلة في الصلاة

وأعشق عمري لأنني إذا مت
أخجل من دمع أمي
خذييني إذا عدت يوماً وشاحاً لهدبك
وغطي عظامي بعشب تعمد من طهر كعبك
وشدي وثاقي بخصلة شعر
بخيط يلوح في ذيل ثوبك..
محمود درويش

قد كان صباح السبت 14 يناير/ كانون الثاني حين هاتف عبد الشهيد السنكيس زوجته، يخبرها عن تلقيه اتصال، يفيد بزيارة غير مجدولة لابنهما علي عند الساعة الرابعة عصراً، كان الخوف قد حاصره منذ لحظتها .

شعرت الأم بما ينتظرهم، أرادت التأكد، اتصلت هاتفياً بالوالدة عباس السميع تسألها عما إذا كان خبراً مشابهاً قد وصلهم بشأن زيارة ابنهم، كان الجواب نعم. صار اليقين أقرب من دقات القلب. اتصلت بالوالدة سامي مشيع تسألها أيضاً، فكان جواب الأخيرة: لا، لم يردنا اتصال. قالت لها والدة السنكيس: ترقبوه.
جاء الاتصال لاحقاً، والمفارقة أن مشيع كان أول من دخلت عليه

عائلته عند الساعة الواحدة. قبلها لم يكن أي من الثلاثة (عباس وسامي وعلي) يعلمون عن أمر الزيارة، لم يعرفوا إلا عند الساعة الثانية عشر والنصف؛ قبيل زيارة سامي. كان كل واحد منهم قد وُضع في زنزانة انفرادية، لكنهم تمكنوا من التواصل بالقدر الذي يتيح لهم معرفة قدرهم الآتي بعد ساعات.

كان موعد زيارة السنكيس الساعة الرابعة، خرجت العائلة عند الساعة الثانية والنصف ظهراً، القلب كتلة من الدم المضطرب والقلق، الدقات تبض بكل دقيقة ترقب. وصلت العائلة عند الثالثة، بقيت ساعة على الموعد، أخذت منهم هوياتهم، ثم أمروا بمغادرة المبنى والوقوف بعيداً حتى يحين موعد الزيارة. لم يسمح لهم بالوقوف حتى في مواقف السيارات: اخرجوا من كامل المبنى وعودوا بعد ساعة.

احتارت العائلة، أين تذهب في هذه المنطقة التي لا مكان فيها غير امتداد الرمل. أين تقف في هذا المكان الذي لا يشبه غير صحراء، كيف تمر الـ60 دقيقة على قلوب تهتز مثل طبل. لاذت العائلة بمحطة بنزين هي المكان الوحيد الذي رأوه قريباً، وبعد انتظار طال وكأنه عام، انقضت الساعة. انطلقوا مجدداً إلى سجن «جو».

«التفتيش الذي تعرضنا لنا لم نتعرض له طيلة السنوات السابقة، أعطونا شعوراً بأننا قتلة مجرمون. لأول مرة أرى كايينة خاصة للتفتيش، طلبوا منا خلع أحذيتنا، وضعوها في جهاز تفتيش، بعدها قاموا بتفتيشنا بدقة، ثم أركبونا سيارة بها 4 من الشرطة النسائية وشرطين، وصلنا إلى مكان التفتيش الثاني، كان دقيقاً جداً وأكثر تشديداً، المكان ممتلئ بالشرطة، مشينا بينهم، كانت رأسي مرفوعة، جميعنا مرفوعو الرأس». تقول والدة السنكيس.

دخلت العائلة على علي. مقيّد اليدين والرجلين، وعيون رجال الأمن ترقب من النافذة، لا تغادر عيونها صغيرة ولا كبيرة ولا حتى بمقدار اختلاسة. جلست أخت علي عن يمينه، ووالده عن يساره، واختارت الأم أن تجلس أمامه. دمعت عينا علي، أخذ من والدته ورقة محارم ورقية ليحفف دمه. سألته والدته ورأسها لا يطرف: لماذا تبكي يا علي؟ أجاب: خوفاً عليكم. قالت: ولماذا تخاف علينا. الشهادة يا ولدي لا ينالها أي أحد. وأنت قد أخترت لها وهذا شرف عظيم. ها هو السجن قد طهرك، والشهادة سترفعك إلى أعلى مقام. ثم سألته والدته: أولم تكثر من الصيام، ألم تحافظ على صلاتك، أجاب علي: بلى، وسأقضي الليلة في الصلاة أيضاً، قالت الأم: حبيبي فرصتك الأخيرة اليوم، طهر قلبك، انقطع إلى الله. طلب من والدته أن تسأل أهل منطقته السنابس أن يسامحوه ويبرؤوا ذمته. مررت الأم يدها على رأسه وصدره وظهره وكل جزء من جسده، وراحت تحيطه بالأحراز والأدعية، «كنت أشعر براحة واطمئنان» تقول الأم، أما والده فقد حمد ساكناً غير قادر على الكلام.

حاول الجميع بعدها الخروج من قالب المأتم الحزين، والدخول في جو أكثر مرحاً، إنه اللقاء الأخير فليكن الفخر عنوانه، «كنت أريد أن أقول لهؤلاء المحدّقين عيونهم علينا من خلف النافذة، أننا لسنا منكسرين ولا نادمين، بقينا رافعين رؤوسنا حتى آخر اللقاء». وقبل أن تغادر العائلة، انتظرت الأم توديع زوجها لابنها وتوديع ابنتها لأخيها، ثم عانقت علي وهمست في أذنه: «هذه آخر زيارة يا حبيبي يا علي»، ثم غادرت المكان.

بعد انتهاء الزيارة، دخل عدد كبير من رجال الأمن لأخذ علي، وكأنهم قد دخلوا على عصابة كبيرة لا على فتى سجين مقيّد اليدين

والرجلين، ومحكوم بالموت. وهم يهيمون بالخروج قاموا بتفتيشهم بتشديد أكثر من الدخول. شعرت العائلة بالإذلال والإهانة والقهر، لكنها بقيت رافعة رأسها، وعادت البيت وهي رافعة رأسها، كان كل شيء في ترقب خبر الفاجعة.

بعد مغادرتها ظلت أم علي تنتظر اتصالاً آخر. صباح الأحد 15 يناير اتصل بها زوجها، كانت تملؤها أحاسيس مختلطة بين التسليم والوجل، جاءها صوته: أين فضيلة؟ أجابت: أنا فضيلة أما عرفتني؟ قال لها: «لقد تمّ التنفيذ يا فضيلة».

حتى وإن تنكّس قلب أم علي، فإن رأسها ظل مرفوعاً!

«الواعظ العمم» يروي آخر ساعة عاشها الشهداء قبل الإعدام:
مضرباً من الموت ورحلوا..

وعند الفجر، أيقظني
نداء الحارس الليلي
من حُلْمِي ومن لغتي:
ستحيا مِيتَةً أُخْرَى،
فَعَدِّلْ فِي وَصِيَّتِكَ الْأَخِيرَةَ
محمود درويش

ماذا عن المشهد الأخير أو قبل الأخير للشهداء، على عتبة الأبدية
البيضاء، قبل أن يخطوا خطوطهم الأخيرة نحو ذلك العالم، «الأستاذ»
عباس السميع، سامي مشيمع، علي السنكيس.
كيف تشكّلت تلك الأنفس التي تعرف أنها ستزهق قهراً لتموت،
وتنتهي من هذا العالم، وتوارى في التراب جثامينها، وتفارق أحبابها،
هي لحظة نهاية أي حلم دنيوي، لا زواج سيكون لهم يوماً، لا أولاد
سيحملونهم على الأكتاف، لا وظائف لا ثقة، لا حساب بنكي يبعث
على التباهي أو الإحباط، لا سيارات رياضية فارهة، لا سفرات
سياحية، لا صور حلويات على «الانستغرام»، لا شيء من هذا كله
سيكون، الموت فقط ولا غيره، ما أصعب أن يعرف الإنسان موعد
موته، هل كان هذا صعب فعلاً؟

معلومات هذا التقرير، ترد نقلاً عن لسان الرجل الذي أعطاه النظام دور الواعظ بموجب إجراءات أحكام الإعدام «الشيخ أحمد المخوضر». في السطور التالية سنعرف ماذا قال لهم الواعظ، وكيف هي ردة فعلهم حين عرفوا أنهم سيعدمون بعد قليل، ماذا قالوا وهم في حضرة الموت، هل كتبوا وصاياهم أم لا؟، كيف هي كلماتهم الأخيرة؟

يقول ذلك الواعظ لأحد أقرباء الشهيد عباس السميع، بعد أن تعرف عليه، وتؤكد أنه من أقرباء الشهيد «لقد كنت معهم البارحة»، رد عليه مستغرباً «مع من؟»، أجاب المخوضر «مع المعتقلين الثلاثة الذين تم إعدامهم». كيف؟، ولماذا؟، ما الذي رأيت وسمعت؟، ماذا قالوا؟، كيف تلقوا نبأ إعدامهم، وكيف كان ذلك الإعدام؟

يروى المخوضر: تلقيت اتصالاً من وزارة الداخلية، كانت الساعة الثانية عشرة من أول ساعات الأحد، أخذوني للقاء المعتقلين الثلاثة في سجن جوّ المركزي، وصلت هناك عند الثالثة فجراً، أدخلوني غرفة جمعتني مع المعتقلين سامي مشيمع، وعباس السميع، وعلي السنكيس، كان المطلوب مني، أن أبلغهم نبأ إعدامهم، وأن أطلب منهم كتابة وصاياهم، وأية أمور قد يريدونها قبل إعدامهم. لم يحضر الشيخ الواعظ لحظة الإعدام، يقول: حضر أناس آخرون غيري.

سأل قريب الشهيد: ماذا كانت ردة فعلهم بعد تلقيهم خبر الإعدام الوشيك منك؟ رد (المخوضر) وعيناه تتسعان ورأسه يهتز باستغراب: لقد ضحكوا. سكت قليلاً وواصل: هل تصدق ذلك؟ لقد ضحكوا، كلهم كانوا مستبشرين. الشاب الصغير (علي) كان مستبشراً أيضاً.

ماذا أيضاً؟، قلت لهم: لماذا تضحكون؟ سألت عباس لماذا تضحك،

فرد عليّ: هذا شرف لنا وهذه سعادتنا، نضحك، لأن هذا هو ما نريده.

سألت سامي مشيمع: هل أنت متزوج فرد: لا. سألت عباس السميع، هل أنت متزوج، فرد عليّ: لا، لست متزوجاً، لكن يوم غد سأتزوج، وسيزفني شعب البحرين. لم يقل الشيخ أنه سأل علي السنكيس، إن كان متزوجاً أم لا. لا بدّ أنه لاحظ صغر سنه.

يقول الشيخ: طلبت منهم كتابة وصاياهم، كتب عباس السميع وصيته، وكذلك علي السنكيس، لم يتمكن سامي مشيمع من كتابة وصيته، سألته إن كان يريد أن يترك وصية شفاهية، فقال لي: وصيتي هذه الكلمات: حسبي الله ونعم الوكيل. لم يتسلم الأهالي وصايا شهدائهم حتى الآن، ما زالت في حوزة وزارة الداخلية.

أسندت وزارة الداخلية، إلى الشيخ المخوضر مهمة الحضور إلى مقبرة الماحوز بعد أن حاصرتها وأحضرت جثامين الشهداء، لكي يصلي عليهم، لكن ذلك لم يحصل، فقد رفض والد الشهيد علي السنكيس أن يصلي الشيخ المخوضر على الشهداء.

هكذا شدّ الشهداء حيازيمهم للموت، وهم على عتبة الرحيل، لم يبعثوا بتوسل واحد إلى ملك الإعدام الذي لم يجرؤ حتى الآن على نشر مرسوم الإعدام الذي وقعته، لم يبحثوا عن اتصال أو واسطة لشخصية هنا أو هناك، لم يعد يملكهم أي شيء، رغبوا في الحرية وحصلوا عليها على طريقتهم، خطوا خطوة واسعة، وغابوا في البياض.

كيف استلم أهالي الشهداء ثياب الإعدام

وكان صدمة الإعدام وحدها ليست كافية، وكان تسليم الأهالي جثث أبنائهم محرقة بالرصاص ليس كافياً، وكان دفنهم في مقبرة بعيدة عن قريتهم وأهلهم وأحبّتهم لم يشف قلب السلطة. لقد جاؤوا الأهالي بالثياب التي تم إعدام أبنائهم فيها، وليست أي ثياب، علقت بها قطع اللحم التي تناثرت من أجساد الشهداء بعد أن طشها الرصاص، وفارت بالدم.

غارقة في الدم جاءت، لم يخف سوادها لون الدم المتببس فوقها، ولا اللحم الملتصق بها. ماذا كان يريد هؤلاء من تسليم هذه الثياب إلى الأهالي؟ هل تمكن آباء الشهداء وأمهاتهم أن يروا تلك الملابس التي كانت تحتضن لحظات أبنائهم الأخيرة، ذلك الكيس الأسود الذي غطى عيونهم عن رؤية وجه قناصهم الأسود، وحجبهم عن رؤية ابتسامة المشفى الأخيرة، وتلك الملابس التي عايشت أحاسيسهم الأخيرة، واهتزت مع خفقات قلوبهم وهي تنتظر الطلقة المفجرة؟ عندما اعتقل عباس السميع، جاؤوا إليه بكل ما يخص عمه الشهيد حسن طاهر السميع، حتى وصيته الأخيرة قاموا بعرضها عليه، قالوا العباس إنه امتداد لعمه حسن، وإن عمه هو من قام بتحريضه على كراهية النظام، لقد اعتبروه تلميذ عمه في التحريض على النظام والحكم، كان عباس يستغرب ذلك، فقد كان يبلغ من العمر 5 سنوات فقط عندما استشهد عمه.

بعد استلام ملابس الإعدام، طلب والد السميع من ابنته أن لا تخبر والدتها. يعلم أنها لا تقوى على ذلك. هو نفسه لم يتمكّن من رؤية هذه الملابس فكيف بالأم الثكلى، لكن أخت عباس لم تستطع كتمان الخبر عن والدتها. في مجلس العزاء، ترددنا كثيرا بالتوجه إليها، كانت محاطة بالكثير من المعزيات اللاتي كن يملقن حولها، بخجل تقدمنا، سألناها عن حالها، كانت قوية، رابطة الجأش. تشجعنا: أم عباس.. هل جلبوا لك ملابس الإعدام، هل شاهدتها؟ وضعت يديك عليها؟

بالقوة ذاتها ردت أم عباس وبصوت بح من كثرة البكاء: لا.. لم أشاهدها ولا أريد. ثم أردفت بحق: تسليم ثياب الإعدام إلى أهالي الشهداء نوع من التعذيب النفسي للأهالي. أي شريعة تفعل ذلك؟ تُخبرنا عمّة عباس السميع عن كيفية وصول الثياب لهم، أنها في أول أيام الفاتحة (الإثنين 17 يناير) خرجت من التعزية عصرا متوجهة إلى بيتها للصلاة، وفي الطريق أوقفها شخص من أقرباء أحد العوائل الثلاث كانت قد رآته في المقبرة، أخبرها أن لديه أمانة لهم. تقول: أخذني إلى سيارة، وفتح لي الصندوق وقال: هذه ثياب الإعدام. شهقت متسائلة: كيف حصلت على أغراضهم؟ كيف استلمتهم؟! تقول عمّة عباس: ما زلنا لا نعرف كيف وصلت ملابس الإعدام إلى هذا الشخص. الغريب أن كيس (علي السنكيس) هو فقط الذي كتب عليه اسمه، أما الكيسان الآخران فلم يكن عليهما أسماء، لقد تمكّن أهل مشيمع من تمييز حذاء ابنهم، وبقي الكيس الثالث الذي يحوي سروالا عرفنا أنه يعود لابن أخي عباس.

تكمل عمّة عباس: تحيرت ماذا سنفعل بالملابس فلا طاقة لنا على فتحها ولا مشاهدتها، لكن ربما هناك بقايا من لحمهم المتناثر بقوة

الرصاص، هذا يجتم علينا دفنه، حتى لو كان بحجم الإبرة. لقد استلم الأهالي الملابس وقاموا بدفن قطع اللحم، والآن ملابس عباس لدى أناس من الثقة سيقومون بحفظها شاهدة للزمن.

لم تكن لدى عمّة عباس القدرة على مشاهدة الثياب: كان وصول الملابس صدمة كبيرة على الجميع، لم يتوقع أي منا أن نشاهد ملابس الإعدام أمام أعيننا، ما عرفته أن كيس سامي كان مليئاً بالدم يبدو أنه نازف كثيراً. أنا لم تكن عندي المقدرة على رؤية ملابس إعدام عباس، لكن أهلي وأقاربي شاهدوها، لم نضع في الحسبان أننا سنستلم ملابس الإعدام، في ذلك شهادة كبيرة وقسوة قلب، ولكأن الرحمة انتزعت كاملة من قلوب هؤلاء، لم تبق فيهم إنسانية ولا إحساس. ما زلت أتذكر كيف كانت بعض الشرطة النسائية تلوك العلكة أثناء مراسم الدفن وكأنها تحضر حفل عرس، لم أستطع تمالك نفسي، خاطبتها: هل أنت في عرس؟ هنا جنازة! جنازة شباب.

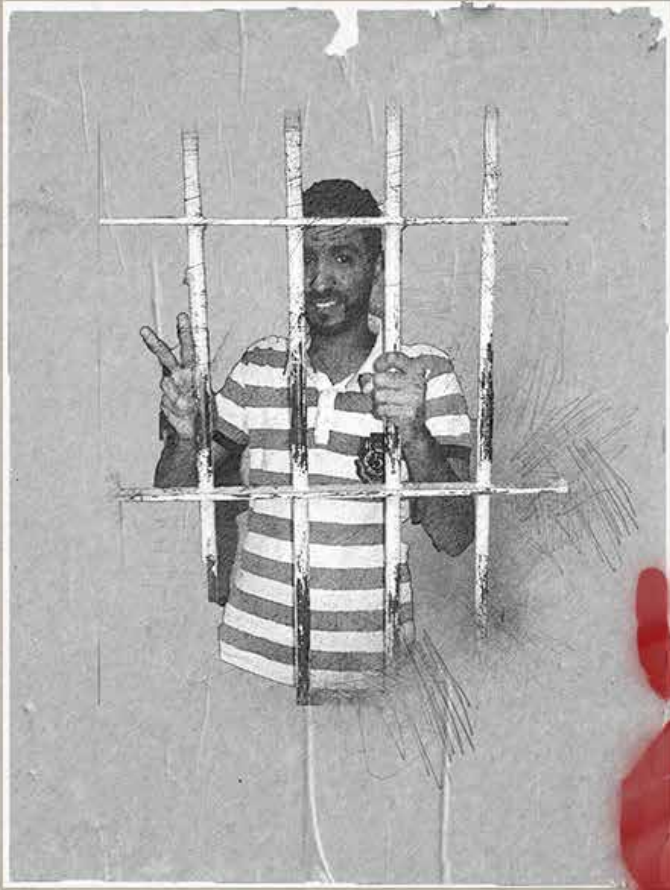
أخت الشهيد سامي مشيمع تقول: جاؤوا لوالدي بأكياس فيها ملابس إعدام أخي سامي، أوصلها شخص لا أعرفه، لا أعرف كيف وصلت الملابس ومن الشخص الذي قام بجلبهم. رفضت أمي تسلّم الثياب وقالت: هل آخذ ملابس ابني لأحرق قلبي؟ لن أستلمهم.

شاهدنا جميعاً الفيديو المنتشر لوالدة الشهيد علي السنكيس وهي تعرض ثياب ابنها الشهيد أمام الكاميرات في الشارع، كانت تهرب من رؤية ثياب إعدام ابنها بحث النسوة على مشاهدتها، وتهرب من التمرّغ في ثياب ابنها بحث النسوة على البكاء. رفعت رأسها وهي تخطب في حشود النساء اللاتي غلبهن الصراخ والبكاء: انظروا لما فعله المجرمون؟ أنتم لم تتحملوا أن تشاهدوا هذا المنظر فكيف بمن

فعل ذلك، كيف تمكن من فعل ذلك ثلاث مرات، أنا لن أبكي، ولا أريد أن أبكي، هذا فخري، لقد أعطاني الله ما أردت. ثم أشارت بيدها نحو الثياب: «اللهم تقبل مني هذا القربان».

تقول أخت السنكيس: «في وقت متأخر من مساء الأحد، وبعد أن تم الانتهاء من الدفن، تلقينا اتصالاً من أحد الأقرباء، أخبر والدي أن هناك أغراض لأخي علي بحوزته، ما فهمته أن هناك قطع لحم لأخي كانت عالقة في الثياب، توقعت حتى الرصاصات ستكون موجودة، طلبت والدي أن يحضرها إلينا في الحال، كنت أريد كل شيء يخص أخي علي، أحضروا لنا الملابس، من جاء بهم كان يريد استرجاعهم، لذلك تجربنا أنا وأبي وفتحننا كيس الملابس». وكان ذلك ما شهده الجميع في الفيديو المتداول. إنه القتل مرتين.





رسائل إلى عباس



الى عباس...

نحن الآن عشية يوم شهادتك، ابتسامتك هي المتبقي فينا منك، كلما فتحنا صورتك انفتح علينا طيف من نور حضورك فينا. لم نسمح لصورتك الأخيرة وأنت على دكة المغتسل، أن تغسل عن أذهاننا ابتسامتك التي لا نعرف وجهك بدونها. ورغم وحشية الرصاصات الأربع اللاتي اخترقن قلبك، إلا أن وجهك السمع بقي كما هو، لم تغادره وداعته بمقدار شعرة، وإن غادرته ابتسامتك، وكفت عيونك عن الإشعاع.

نفتح رواية «جو» على صفحة ابتسامتك. يخبرنا المعتقل (جهاد) عن تلك الابتسامة التي لم يتمكّن جحيم عذاب سجن جو من إسكاتها، كما لم يتمكّن من إخماد صمودك وصلابتك. الجلادون كانوا يؤكدون هزيمتهم أمام ابتسامتك حين لم يجدوا حلاً لإعدامها سوى تكسير أسنانك. هكذا ظنوا أنهم قد يهزمونها لكنهم لم يستطيعوا.

لقد أدخلوا عليك أفراد عائلة الشحي في المعتقل لينفّسوا فيك انتقامهم، وكان أكبر همّك حينها وأنت تتلقى عذاباتهم وضرهم المبرح أن تؤكد لهم براءتك. لم يكن يهزّك الموت الذي تنتظره. تردّد لرفاقك في السجن: «ما دمت على الحق فلا يهمني إن وقع الموت عليّ أو وقعت عليه»، لكن كان يوجعك كثيراً أن يظنّ شعب الإمارات وعائلة الشحي أنك أنت من قتل ابنهم. ولهذا كان يهّمك أن تُخبرهم أنك بريء من الجريمة التي لفتت لك بسبب نشاطك السياسي المعارض، ولهذا عرضت نفسك للمخاطر أكثر من مرّة وأنت تقوم بتصوير رسائلك من داخل السجن،

وتوجهها لشعب الإمارات: أنا وإخوتي بريئون من دم الضابط الشحّي براءة الذئب من دم يوسف. لقد أقسمت ويدك على القرآن مراراً، وفي كل مرّة كنت ترجو أن تصدّقك عائلة الشحّي، حتى لو أعدمك النظام البحريني.

لا أحد يعرف كيف كانت لحظة إعدامك. على الأغلب أنك شاهدت ساعتها وجوه من عائلة الضابط الإماراتي مرة أخرى، وربما تكون قد قرأت في أعينهم ثأر الغضب القبلي، وربما تكون الرصاصات الأربع التي اخترقت جسدك النحيل، بيد أحد أفرادهم. إذا كانوا هم قد أطلقوا عليك الرصاص الذي يميّت في لحظة، فقد أطلقت أنت الرسائل التي ستعدّب ضمائر أحفادهم، سيعرفون حين ينجلي عمام الحقد والانتقام، وتهدأ غرائز القتل، أن قميصك هو قميص يوسف. سيدرك من سيأتي منهم أنهم قتلوا ابنهم مرتين، مرة حين أرسلوه لقتل شعب يوسف البريء، وليخوض معركة هي ليست معركة بين شعب مضطهد ونظام ظالم مستبد، ومرّة حين يعرفون صدق براءتك وصدق صوتك. سيدركون أن ابنهم راح ضحية قضية غير عادلة في الدفاع عن طاغية يريد أن يأكل شعبه.

لقد حضرت أمك يا عباس بقوة في مشهد هذا الصباح، قالت كلاماً لا نعرف إن كنت أنت من أودعته فيها، أم هي من أودعته في سرّ بطولتك الاستثنائية؟ أثبتك بما يليق بشهادتك. لقد منحتنا قوّة أخرى كان يظنّ الطاغية أننا سنفقدّها في لحظة إعدامك. لقد أتقنت اللحظة وهي تحمّل كل مجرم مسؤوليته أمام قتلك، خاطبتهم: أنت الذي وقّعت، وأنت الذي أعدمته، وأنت الذي ساندت، وشمّت على قتل ولدي الأستاذ عباس، سأقابل معكم في يوم القيامة عند الله، هو من يأخذ الحق، وحسبنا الله ونعم الوكيل..

إيه يا عباس.. نحن في اليوم الثاني لشهادتك 16 يناير 2017، نحاول أن نصل إلى قبرك، هناك حيث الماحوز مهد أجدادك من علماء هذه الأرض، ومقبرتها عابقة بروائح علمهم وشرف أجسادهم، لا تستوحش المكان وأنت بعيد عن قريتك، فهنا قطعة أصيلة من وطنك وستصير بك وبرفيقك علي وسامي روضة أخرى.

حاولنا الوصول إلى روضتك، لكن أولئك الذين أعدموك يحيطون بقبرك، وما بعد محيط المقبرة، كل الطرق إلى قبرك مغلقة. إنه القبر الذي فُرض عليك وعلى أهلِكَ ومحبيك، قبرك الذي أُجبر أهلِكَ على إنزالِكَ فيه مرغمين، قبرك البعيد عن بيتك وقريتك وأهلك وأناسك.

يعرف هؤلاء أن قبرك أينما كان هو لعنة عليهم، أنه حتى لو أبعد عن سرك في تراب قريتك، فإنك قادر أن تحضر هذا السرّ إلى قبرك أينما كان. كم أنهم بؤساء. قل لهم يا عباس أن يتعدوا قليلاً، نحن لا نريد أكثر من فرجة ضوء تصلنا بك.

حاولنا اليوم الوصول إلى قبرك هناك حيث دفنوك بعيداً عن الناس، وسط عزل قسري وحراسة مشددة، كنا نريد أن نأخذ الصورة الأولى، أو الثانية، أو الثالثة، نريد أن نرى ابتسامتك الجميلة وهي مرسومة على قبرك. لكننا لم نستطع حتى الاقتراب من سور المقبرة المدججة. أي رعب أنزلت في قلوبهم يا عباس؟

قل لهم يا عباس أنك لا تملك متفجرات، ولا تملك إرهابهم، ولا تملك أسلحتهم ولا رصاصاتهم، قل لهم إن السلام الذي كان في داخلك وأنت حي، هو ذاته السلام الذي في قبرك الآن. طمئنهم أن لا شيء في قبرك غير الكلمات، غير الرسائل، غير صوتك وابتسامتك. قل لهم يا عباس شيئاً

ليفتحوا الطريق للمشتاقين لتراب قبرك، نحن المشتاقون لحفنة من هذا التراب، لذرة من تراب هذه الكرامة نمسح بها على قلوبنا المنكسرة، على وجوهنا المتعبة، على جبيننا المستنزف، على رؤوسنا المرفوعة بك. امنحنا شيئاً من ترابك يا عباس، قل لهم إننا لا نريد شيئاً أكثر من هذا.

إنهم يخافونك وأنت مسجى في قبرك، تلاحقهم كلماتك الموجهة لطغيانهم، يلاحقهم الدم الذي كان بالأمس ينزف فوق دكة المغتسل، وتلاحقهم روحك التي تحلّق الآن حول قبرك حرّة شفافة نقية. إنّها الحرية التي لم تجدها على هذه الأرض وها أنت تعانقها في السماء، هؤلاء الحمقى يريدون أيضاً محاصرتها. أرادوا أن يقطعوك عن العالم في حياتك، ويريدون أن يقطعوا العالم عنك الآن.

سلام على روحك يا عباس، سلام على جسدك، سلام على تربتك، و سلام على رفيقك.. سلامٌ على (سامي) و سلامٌ على (علي).

ها نحن يا عباس في اليوم الأخير من مجلس العزاء (الأربعاء 18 يناير) في طقس (كسار الفاتحة) كما يسميه شعبك البحراني. المعزّون في حضور مهيب يليق بمكانتك ورفيقتك، طوابير على مدّ البصر إلى خارج المآتم، إلى الأحياء التي كنت تلعب فيها صغيراً، إلى الساحات التي كنت تحتجّ فيها كبيراً والمشحة الآن بالشموع والسواد، إلى قريتك السنابس التي لم تبدأ منذ خمسينيات القرن الماضي، ورشة تطالب بالإصلاح، وتدوي دوماً بالاحتجاج، وتقدّم قرابين الشهداء. على هذه البقعة من الوطن ما يستحقّ الاحتفاء. هذه الحشود المعزّية، لم يُحضرها دمك ودم رفيقتك علي وسامي فقط، لقد أحضرتها الحكاية التي صنعتوها معاً. لكأن هذه الحشود تتوّجكم على رأس كل الشهداء الذين مضيتم على دربهم. نحن يا عباس بين مآتم السنابس وحسينية الحاج أحمد بن خميس، لا شكّ أنك حين كنت طفلاً درست في أحدها وحضرت مجالسها، وتشربت قصة كربلاء، لقد صرت يا عباس أنت ورفاقتك فضلاً من فصول كربلاء. كان مجلس العزاء يضحج ضحيجاً كلّما أيقظ (الملا) مشهداً من مشاهدها وراكم فيه.

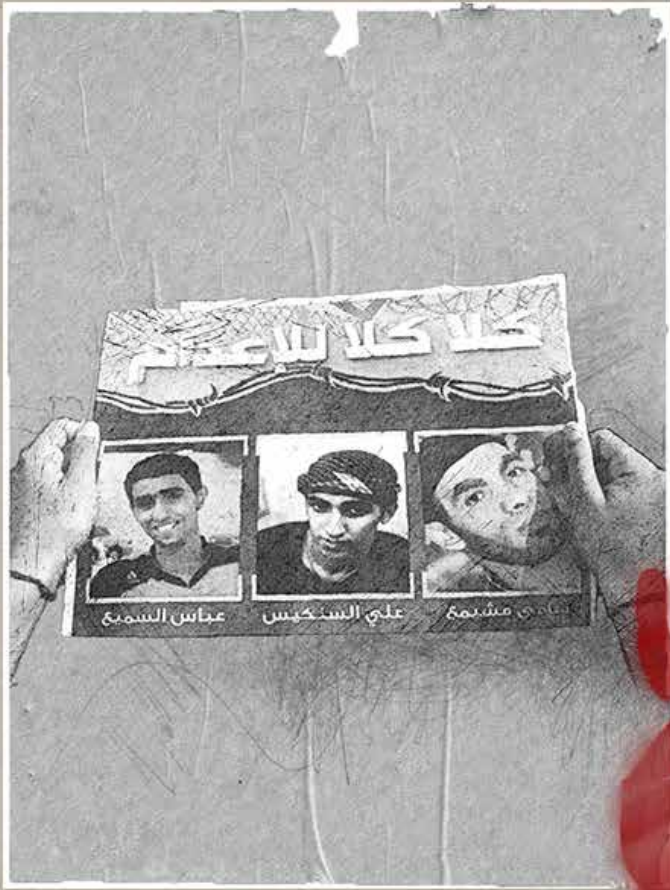
تليق بكم ذاكرة هذه الحسينية الوطنية، فمن هنا كان أول تجمع وطني عابر للطوائف تأسس تحت عنوان هيئة الاتحاد الوطني. تماهياً مع هذه الذاكرة وضعت صوركم في صدر الحسينية، وشعار فقدكم صار (إعدام وطن).

اطمئن يا عباس كان وراء هذه الحشود أيضاً قلوب، لم تستطع الوصول إلى مقر العزاء، تضحج بالبكاء عليكم وعلى الوطن، إنها قلوب أبناء أولئك الوطنيين الذين اجتمعوا معاً في هذه الحسينية من مختلف تلاوين

الوطن. بعضهم لم يتمكن من حضور العزاء لكنه يحملكم وروداً في قلبه. لن نكون مبالغين حين نخبرك أن فاجعة شهادتكم جمعت قلوب أبناء هذا الوطن سنةً وشيعةً، لا أحدثك عن أولئك المشحونين بالكرامية والغطرسة والحقد، بل أحدثك عن الذين جبلوا على فطرة هذه الأرض النقية الحانية. لقد ألغى كثير منهم فعاليات خاصة بهم كان مخططاً لها أن تقام في هذه الأيام، احتراماً لفاجعة دمكم المظلوم وحنناً.

يا عباس، كانت فخورة أمك بك، لا تلفظ اسمك إلا مسبقاً بالأستاذ، صرت أستاذها الذي يمنحها الفخر والاطمئنان. أما أمك يا علي، فقد كانت مزهوة باسمك تتلو على الحاضرين قصتك مذ كنت صورة في قرآنها حتى صرت شهيداً في سيرتها، حققت لها حلاً كانت قد رآته، لقد طهرت بشهادتك ألمها، وقلقها وخوفها عليك. أما أمك يا سامي، فقد صارت المقولة الخالدة (ما رأيت إلا جميلاً) مقالتها، رأت بشهادتك الجميل الذي انتظرته.

اطمئنوا جميعكم، لقد كسرنا اليوم فاتحة البكاء، وفتحنا سجل الخلود، موقعاً بختم كل أولئك الناس الذين حضروا ليصوتوا لكم «تيجان وطن». لقد كسرنا اليوم إعلام الطاغية الذي أرادكم في سجل إرهابه، وأردناكم في سجل رحابنا الوطني المفتوح على الشهادة والنضال والحلم، في وطن للجميع.



أمهات الشهداء



ليس آخرها انفجار الدب، باب عائلة «السميع» منذ 6 أعوام مفتوح على اتهامات لا تنتهي

قبل 18 عاماً، وتحديداً يوم 6 مارس 1996 تلقت عائلة السميع اتصالاً من السلطات الأمنية في البحرين يخبرهم أن ابنهم حسن استشهد في انفجار قنبلة موضوعة في صراف آلي.

وفي 6 مارس الجاري 2014 تلقت عائلة السميع خبراً عبر بيان لوزارة الداخلية أن ثلاثة من أبنائها: عباس، وعلي، وابن عمتهم طاهر، متهمون بتفجير وقع في اليوم الأخير من عزاء الشهيد جعفر الدرازي، في المنطقة الواقعة بين جدحفص والسنابس، وأودى بحياة ثلاثة من منتسبي وزارة الداخلية كلهم غير بحرينيين: اماراتي، وباكستاني، ويمني. الشهيد حسن طاهر السميع هو عم لاثنين من المتهمين، وخال للثالث.

تدخل «مرأة البحرين» منزل عائلة السميع، فيلامسها مباشرة الشعور بالروع الذي يسيطر على أهل المنزل، لا ملجأ آمن يركنون إليه سوى آيات القرآن، يطلبون بها أن تكون سداً حصيناً وحامياً لأبنائهم، استحضار الآيات القرآنية عند كل زاوية من زوايا البيت، وعند كل ركن. عند الباب تطالعك ورقة بيضاء كتب فوقها آية قرآنية من سورة يس «وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ» [9]. تدخل إلى غرفة هادئة، يلفتك عند المرأة قرآناً مفتوحاً على سورة الحديد، وبقرب القرآن الذي

وضعت فوقه تربة حسينية، صورة صغيرة ملتصقة بالمرآة، إنها صورة الشهيد حسن طاهر السميع.

خمسة إخوة في هذا المنزل، يعيشون العذاب والتشرد والاستهداف منذ 2008، والدة المعتقلين الثلاثة في قضية (تفجير الديه) تقول: «منذ ست سنوات وهذا المنزل يُبدّل أبوابه التي يكسرها متسبو وزارة الداخلية، خمس سنين وأكثر وأبنائي يعتقلون بالمفرد والجمع ويتلقون العذاب تلو العذاب». يربت الزوج المكسور الظهر على روع زوجته، يحاول تهدئتها، قبل أن يسرد لنا معاناة عائلة السميع طوال 6 سنوات وحتى الآن.

الأخوان علي جميل السميع (مواليد 1990)، وعباس جميل السميع (مواليد 1989)، والثالث هو ابن عمتهم طاهر (مواليد 1992).

في العام 2009، ضاقت السلطة بحراك حركة حق في الشارع البحريني، فأعلنت عن قضية الحجيرة، وهي القضية التي اتهم فيها عدد من النشطاء بالسفر لسوريا وتلقي التدريب العسكري هناك. في هذه القضية تم اعتقال ثلاثة من أبناء جميل السميع، وهم علي (كان عمره حينها 18 عاماً)، وعباس (كان عمره 19 عاماً)، كما تم اعتقال شقيق ثالث لهما.

في قضية الحجيرة، تعرض المتهمون لتعذيب شديد وقاس جداً، جعل منظمة دولية مثل منظمة هيومن رايتس ووتش تصدر في فبراير 2010 تقريرها الشهير «التعذيب يُبعث من جديد... إحياء سياسة الإكراه الجسماني أثناء الاستجواب في البحرين».

بعد التعذيب والاعتراف، تم الإفراج عن عباس مع استمرار محاكمته، وظل علي في سجن انفرادي لمدة 6 أشهر ونصف، أخبر الأبناء عائلتهم عن التعذيب الذي تعرضوا له: تعذيب بالصعق

بالكهرباء في الأماكن الحساسة، مع التعرية بالكامل وصب الماء البارد، والتوقيف عرارة في غرفة باردة، مع الجلد بالأنابيب البلاستيكية (الهوز) بشكل عشوائي. أجساد الأخوة حملت آثار التعذيب لمدة طويلة.

المفارقة أن الإخوة الثلاثة لم يسافروا لسوريا التي تم اتهامهم بتلقي التدريب العسكري فيها، ظل اثنان منهم في السجن، وكان عباس يحضر للمحاكمة من الخارج، حتى اعترفت المحكمة بتقرير طبي مستقل أثبت تعرض المتهمين للتعذيب، تم الإفراج عن الجميع لاحقاً في إطار وساطة وتحركات سياسية. حاول الأخوة بعد الإفراج عنهم البحث عن عمل، لم تقبل أية وزارة حكومية توظيف أي أحد منهم، حتى بعضهم كان يعمل في شركات خاصة فتأتي التدخلات ليجد نفسه عاطلاً مرة أخرى.

لم تطل أنفاس الحرية التي تمتع بها أبناء جميل السميع، ففي أغسطس من العام 2010 هجمت قوات المرتزقة بقيادة جهاز الأمن الوطني على المنزل، وتم اعتقال أربعة من أبنائه، واتهامهم بالتنظيم الانقلابي الذي اتهم به رؤوس حركة حق ونحو 200 مواطن، وهي التهمة التي سأم المواطنون سماعها. اعتقل عباس وعلي وأخوان آخران لهما، وتعرضوا للتعذيب قاس وشرس جداً، وظلوا في السجن ولم يفرج عنهم إلا في يوم الأربعاء 23 فبراير/ شباط 2011 بعد اندلاع ثورة 14 فبراير.

خرج عباس وأخوته الثلاثة من السجن، ليروا الشعب في أكبر ثوراته على الإطلاق، لم يلبثوا سوى 22 يوماً من الحرية، قبل أن تعلن حالة الطوارئ وتبدأ المرحلة المكارثية الأسوأ في تاريخ البحرين، شنت

قوات الأمن هجوماً على منزل عائلة السميع، وصار عباس وعلي وأخ ثالث لهما مطاردين منذ ذلك الحين.

جاء ما عرف بقضية ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير، والحكم غيابياً على عباس وأخيه علي بالسجن لمدة خمس سنين لكل منهما، وصار منزلهما مزاراً لزوار الفجر، اقتحامات لا تنتهي، وتكسير للمنزل في كل مرة، وترويع العائلة وأطفالها. وتبقى الآية القرآنية «وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ» [9] ملاذهم ورجاهم.

تحدث والدة عباس وعلي بحرقه الأم، تقول « أولادي مستهدفون منذ سنين، أريد أن أعرف ما الذي يريدونه من أولادي، نحن ربيناهم أحسن تربية، أخلاقهم عالية والكل يشهد لهم من أهالي السنابس، هم صغار والقضايا التي يتهمونهم بها كبيرة، أنا أم أريد وأتمنى لهم السعادة».

وتضيف «أولادي درسوا بشكل جيد ولم يحصلوا على فرصة ليدأوا حياتهم، أبنائي يعيشون الخوف منذ سنين، علي ولدي لم يتزوج وكل من في مثل عمره تزوجوا».

لكنها حين تتحدث عن ابنها عباس، فإن ألمها يشتد «أما ابني عباس فأبني أعجز عن وصفه، أخلاق، وأدب، وذوق، وإنجازات في المنطقة، يُدرس الصلاة في المآتم، وله مشاركات في جمعية الذكر الحكيم، عباس جوهره إنسانية وبلاؤه عظيم»

وتردف «عباس لا يخبر أحداً أين يعمل لكي لا تتم ملاحقته، كان يعمل دون أن يتم تسجيله رسمياً لكي يعيش ويحصل على رزقه، له صلة رحم بأهله، وهو ذو أخلاق وتواصل، فكيف يتم اتهامه بالتفجير؟»

تسكت الأم كأنها تبتلع ريقها، لتعود مجدداً «هذا استهداف وُبغض لأولادي، أناشد وزارة الداخلية وأسألها: لماذا تضع العدو مع أولادي، أنا لا أتمنى سجن أحد حتى عدوي، هم لم يتركوا أولادي، ولم يكن لأولادي أمان في حياتهم منذ العام 2008».

تذكر ما جرى «في كل مرة يستهدفوننا ويكسرون باب منزلنا، حتى متى وأنا لا أمن لي في منزلي، كل دول الخليج لا تقبل أولادي ويوقفونهم على الحدود ويحققون معهم، حياتهم مأساة، عباس أصيب بتوتر دائم لدرجة أنه مرض بشدة وكاد أن يموت، وضعه الإنساني غير طبيعي وكذلك وضعنا، دائماً يذكر ونهم في التحقيقات بعمهم الشهيد حسن طاهر».

تكرر «أولادي لم يعيشوا أصلاً حياة طبيعية، كل من في سنهم تزوجوا وكونوا أسراً بينما هم في دائرة الاستهداف».

تحدث الأم عن صورة ابنها عباس التي نشرتها له وزارة الداخلية بعد اعتقاله، فتقول «عباس وجهه منتفخ من التعذيب، وبه شحوب وعينه بها ضربة، كلهم الآن انتهوا من التعذيب، وتم إرسالهم لسجن الحوض الجاف، عدا ابني عباس وسامي مشميع، ما زالوا في التحقيقات، اتصل عباس بنا اليوم وقال: أنا زين وأنا أحاتيكم ولكن لا تحاتوني، وصمت حين سألتها أين أنت، وقال لنا قبل أن يغلق السماع: أنا معتمد على الله وعليكم».

تغير نبرة صوتها «بصراحة عباس لم أعرفه حين نشرنا صورته لقد تغير وجهه تماماً، لقد أضروا به، حين رأيت صورته صرخت: هتفت لیت أمي لم تنجيني ولم أنجب أبنائي الذين يتعذبون وهم أبرياء. إن التعذيب ظاهر بشكل واضح على وجه عباس، كيف أستطيع النوم وأبنائي في هذا الحال».

تقول الأم «بعد ساعات فقط من التفجير، تم اعتقال أولادنا في منزل عمهم الساعة 11 ليلاً وفورا سألوا عن عباس».

أحد أقرباء العائلة، واسمه علي حسن الرمل، كان عائداً من السعودية في عصر ذلك اليوم، زار جدته المريضة التي تسكن منزل عم علي وعباس، وجد أولاد خاله هناك يزورون جدتهم أيضاً، بعد جلوسهم هجمت قوات المرتزقة وتم اعتقاله مع علي وعباس، وتم اتهامه في قضية حرق إطارات دون ذنب. لقد كانت زيارة عائلية لجدتهم فهي مريضة جداً، لهذا السبب كان اعتقال تسعة أفراد من العائلة لأنهم تواجدوا في منزل عمهم الذي طلب منهم عدم الخروج ليلتها لأن الأوضاع مرتبكة في البلد.

مكلمة مَضرِبِة مَهانة وأبناؤها السبعة معتقلون.. أم سامي سَمِيع تهنئكم بعيد الأم!

بعد عائلة السميع، جاء دور عائلة المعتقل سامي مشيمع، فبعد 16 يوماً من اعتقاله مع أخيه رضا، ها هو النظام يعتقل فجر اليوم بقية أخوته: منير، وجاسم، وعبدالزهراء، وحسن، وعباس وإهانة والدمهم وإطلاق مسيل الدموع عليها، وتركها وحيدة مرمية في الشارع تبكي، هكذا يكرم النظام هذه الأم التي أصبح قلبها ومنزلها فارغاً قبل ساعات قليلة من حلول عيد الأم.

سبعة من الأبناء معتقلون لدى النظام، صار كل شيء فارغاً لديها، فارغاً من الحضور وفارغاً من المعنى، بعد أن جعلوها مكلمة، هي ومنزل جيرانها عائلة السميع التي تفتقد ثلثة من أبنائها. لا أحد هنا سيقول لها غداً في عيد الأم: كل عام وأنت بخير يا أمي. لن يُقبَل أحد منهم رأسها، لن ترفع أصيص الورد في زوايا بيتها، سترفع بدلاً منها صور سبعة من الأبناء وروداً، في سجون نظام صار ينتقم من العوائل بشكل جماعي وسط صمت محلي وأقليمي ودولي.

فجر اليوم الخميس 20 مارس 2011، أتت قوات الأمن من المرتزقة أخذوا بقية بنيتها، رفعت صوتها محتجة ضدهم، ركبت قوات المرتزقة فوق أسطح المنازل المتلاصقة، ارتفعت أصوات النساء من عائلة المرحوم الحاج مهدي مشيمع، أطلقت عليهم القوات غازات مسيل الدموع، وقامت بضرهن كما روى شهود من الجيران.

تم اقتحام منزل آخر وتمّ تكسير محتوياته، ذهب المرتقة إلى منزل عائلة الرأس رماني اعتقلوا عدداً من أبنائهم، خرجت النساء يتحدثن ويحتججن على اعتقال أبنائهن مرة أخرى، أخذوا بالاستهزاء بهن وشمهن، والضابط الذي يرأسهم أخذ يتوعد بتصفية ما أسماهم «بالمخربين في السنابس» ذهبوا إلى منازل قرب (ماتم عبدالحى) وأخذوا بركل أبوابها، ليثوا الرعب في قلوب الأهالي، وداهموا منزل لعائلة (آل ربيع) واعتقلوا شقيقين هما محمد وعلي. غادر المرتقة السنابس وخلفوا وراءهم أمهات مكلمات مُهانات تم ضربهن واستباحة بيوتهن.

(مرآة البحرين) كانت قد زارت من قبل (أم سامي) مشيمع وإخوته، هذه الأم المكلومة قبل أيام من اعتقال بقية أبنائها، تحدثت عن ابنها سامي وعن حياته التي أصبحت مهددة بعد اتهامه بتنفيذ تفجير الديه مع آخرين، وعن رحلة الاستهداف والعذاب التي عاشها ويعيشها سامي مع إخوته.

(أم منير) وهذه هي كنيثها، امرأة نحيلة الجسم، تتحدث ويخفقها الحزن والدمع، نبرة صوتها تحكي العذاب التي تعيشه كأم، وبشرتها السمراء حفرتها أخاديد قسوة الحياة التي يعرفها كل من ذاق ظلم القبيلة الحاكمة. ترفع صوتها المنهك «بعد أسبوعين فقط من ضرب المعتصمين في الدوار (16 مارس 2011) صار سامي مطلوباً».

سامي مشيمع

تتحدث عن سامي «سامي من مواليد 1974، في انتفاضة التسعينيات تم اعتقاله لمدة شهر و5 أيام ثم أفرجوا عنه. في العام 2009، تم اتهمه في القضية المعروفة بقضية الحجيرة وصار مطلوباً فيها. في العام

2010 اعتقلوه في قضية التنظيم الإرهابي لمدة 7 أشهر، بتهمة محاولة تفجير سيارة، ولم يفرج عنه إلا بعد انطلاق الثورة في 14 فبراير». توصل سرد قصته «فقط بعد أسبوعين من الإفراج عنه صار مطلوباً، لم يطل الأمر كثيراً حتى وصلوا له، اعتقلوه وتم تعذيبه بشدة وتم اتهامه بشتى التهم وحكموا عليه بالسجن عام ونصف العام، انتهى حكمه في شهر أكتوبر 2012 وخرج من السجن».

تلمم عباؤها، وتشكو «الصورة التي نشرها منذ أيام لسامي، كان معذباً قبلها، لقد عرفت ذلك، إن ابني كان مستهدفاً، تصوروا إن ضاحي خلفان قال بعد قليل من حدوث تفجير الديه، إن المتهم عمره أربعون عاماً وأنه أعزب، وبالفعل تم جعل سامي المتهم الأول في القضية، واعتقلوا معه عدداً من إخوانه».

تساءل أم منير «سامي كيف يكون متهم بصناعة متفجرات ذات تقنية، بينما هو غير متعلم ولا يعرف القراءة والكتابة، صدقوني حتى إذا جاءت رسالة نصية عبر الهاتف يطلب من احد قراءتها له». تواصل «ابني كما قلت لكم مستهدف، قلت لكم إنه تم الحكم عليه بالسجن لمدة عام ونصف العام، تصوروا أثناء قضائه هذه المحكومية ووجوده في السجن تم نشر اسمه على أنه قام بتفجير وحرق في مدينة حمد، فكيف يقوم بذلك وهو في السجن، من هنا يتأكد الاستهداف».

تخرج الأم جواز ابنها «لقد أشاعوا إن سامي سافر ليتدرب على صناعة المتفجرات، بينما جواز سفره غير مجدد ومنتهي الصلاحية منذ بضع سنين وتحديداً منذ شهر مايو العام 2010 وهو لم يسافر من البحرين، بل منذ 2009 أبداً، إذن كيف يشيعون أن سامي تردد

على لبنان كما قالوا، وهو لا يسافر منذ عام 2009، قبلها سافر إلى تايلند لبضعة أيام فقط».

تؤكد الأم «سامي تعرض في الاعتقالات للتعذيب، فبعد اعتقاله في 2010 تم تعذيبه بصعقات الكهرباء في أماكن حساسة في جسده، وبصب الماء البارد عليه ووضع في أماكن باردة جداً، وقد ذكر ذلك في صحيفة الوسط، لقد تمت تعريته وإدخاله في خزان ماء مليء بالثلج وضربه بالأنايب البلاستيكية، كما تم ضرب رأسه بالجدار» تقول أم منير «اعتقلوه هذه المرة في يوم 5 مارس أي ثاني يوم بعد تفجير الديه، وبعد ساعات فقط من اعتقاله، أعلنوه كمتهم أول، وهو بالتأكيد لم يتته حينها من التحقيق ولم يتم أخذه للنيابة».

تؤكد المعلومات إن سامي وبقية المتهمين خصوصاً المتهم الثاني عباس السميع، تم أخذه لزنزين القلعة، حيث حقق معهم جهاز الأمن الوطني، ظلوا هناك لمدة ثلاثة أيام في وسط تعذيب شرس ومتواصل، وبعدها تم نقلهم لمبنى التحقيقات الجنائية، وبعدها ظل سامي وعباس في التحقيقات الجنائية كل منهما في سجن انفرادي، وتم نقل بقية المتهمين في القضية إلى سجن الحوض الجاف. هو شخص أمي، فكيف يعتد باعترافه، وكيف يوقع على أوراق اعتراف.

تحول أم منير حديثها عن ابن آخر «عبد الزهرة ابني اعتقل أول مرة 7 أشهر فيما عرف باسم قضية التنظيم الإرهابي 2010، واعتقلوه للمرة الثانية ثلاثة أيام بعد اختطاف قسري مع أخيه هاني، وبعدها اتصلوا لنا لتسلمهم، ذهبنا وتسلمناهم وكانا معذبين بشكل بشع جداً، لم يكونا نستطيعان الوقوف ولا الجلوس بمفردهم».

وعن ابنها الآخر رضا، تقول «رضا اعتقل لمدة 45 يوماً أول مرة،

كما تم اعتقاله بعد فترة وظل ستة أشهر أخرى في السجن، وما زالت عليه محكمة شهر أبريل في قضية تجمهر وأعمال شغب، أيضا أخو سامي، جاسم لأول مرة يتم اعتقاله، وحسن اعتقل مرة واحدة حين ذهب لدوار اللؤلؤة المحاصر فيما عرف بفعالية العودة للدوار»

هذه المرة بعد تفجير الديه، تشرح الأم ما جرى «تم اقتحام المنزل، كسروا المنزل، وتم ملاحقة سامي من بيت لبيت من فوق الأسطح، تم اقتحام المنزل ثلاث مرات في يوم واحد، لم يبق لنا ستر، انتهكونا».

ترد « حضروا ليلاً قطعوا حفرة في خشب (الواتر بروف) أعلى المنزل، وأدخلوا مواد فوق السطح جلبها رجال الأمن وصوروها فوق المنزل، قاموا بعمل مسرحيتهم ثم ذهبوا بعد أن مكثوا أكثر من ساعة في المنزل، جلبوا معهم شنط وعلب مثل علب البيبي لا نعلم ماذا بها».

نعم.. أنت لست شاب عادياً يا عباس السميع

«الشيء الذي لم أتوقعه فعلاً هو أن تلصق به هذه التهمة؛ فهي لا تناسبه. ابني جامعي متعلم يعمل مدرساً، ليس قاتلاً، ولا هو مجرم أو إرهابي. عباس ليس شاباً عادياً، عباس شيء كبير علم وثقافة وأخلاق متميز ومعروف عند الجميع داخل الديرة وخارجها، بعباس أرفع رأسي وأفتخر، وعندما أنطق اسمه أشرق».

هكذا قالت والدة عباس جميل السميع لـ «مرآة البحرين» عن فلذة فخرها معلّقة على حكم الإعدام الصادر في حقّه يوم أمس الخميس 26 فبراير 2015، لم تكن تتمالك عباراتها التي راحت تتقاطع وتتداخل وهي تشهق: «أحب كل أبنائي لكن عباس غير». تستنكر ما ألصق به من تهمة لا تناسبه، ولا تناسب شخصيته، ولا تناسب خطه المعارض، ولا نهجه السلمي، ولا سلوكه المجتمعي العام.

صدقت أم عباس حين قالت «عباس ليس شاباً عادياً»، يكفي ليكون غير عادي أنه تمكّن من إكمال دراسته الجامعية في الوقت الذي كان فيه مطارداً ومهدداً وفي أسوأ وضع غير عادي، العلم عنده هدف مقدّس وتحصيل الشهادة سلاحه الأمضى، تخرج من الجامعة العام 2013 في تخصص بكالوريوس التربية الرياضية، وقبل تخرجه وأثناء دراسته وبعدها، شارك في العديد من الدورات التدريبية في مجاله التخصصي، فقد حصل على شهادة في الاسعافات الأولية في 2012، وشارك في دورة مدربي المبتدئين والفئات السنية

لكرة السلة في يناير 2013، وفي دورة الحكام المستجدين لكرة الطاولة في ديسمبر 2013، وكان آخرها قبل اعتقاله مشاركاً في دورة التحكيم المحلية لكرة الطاولة في يناير 2014، وفي أثناء ذلك كله كان يعمل مدرساً للتربية الرياضية في إحدى المدارس الخاصة.

«عباس ليس شاباً عادياً»، فقد وعى الحياة ليجد عمه شهيداً وعائلته مستهدفة بشكل غير عادي، كان يبلغ من العمر أربع سنوات عندما قتل النظام البحريني عمه الشهيد حسن طاهر، ومنذ ذلك اليوم صارت تهمته وإخوته جاهزة: «أنتم تريدون الانتقام لعمكم». لم يكن عباس يعي أكثر من خطواته الأولى حين قتلت السلطات عمه، لكن الاستهداف الحاقق والمتكرر لعائلته جعلته يعي الأمور جيداً، يعي قبح هذا النظام وديكتاتوريته وعنجهيته المريضة، لقد شكلت السلطة وعيه السياسي أكثر مما فعلت عائلته ومحيطه المعارض، فلا أحد يحرص على كراهية النظام مثلما يفعل النظام البحريني. لقد صار عباس معارضاً سياسياً لكنه لم يمل يوماً إلى المواجهة العنيفة فهي لا تناسب شخصيته ولا سلوكه.

«عباس ليس شاباً عادياً»، فقد تم اعتقاله وإخوته في 2008 في القضية المعروفة بـ«خلية الحجيرة»، وكل ما في أمر الإدانة؛ الحكاية غير العادية ذاتها: «تريدون الثأر لعمكم». كان حينها في الثامنة عشر من عمره وفي عامه المدرسي الأخير ضمن المسار «العلمي»، ومع هذا فقد تمكن من اجتياز العام الدراسي بنجاح، بل بتفوق ملفت وحصل على تقدير جيد جداً وبنسبة 85.2%

«عباس ليس شاباً عادياً»، فبينما هو تحت يد جلاذ غير عادي وتحت تهديد حكمه الذي سيصدر بعد 3 أيام، سُرّب رسالة من داخل سجن جو المركزي في 23 فبراير 2015، رسالة تستحق أن تُدرّس

ضمن مناهج الصمود لا أن تُقرأ فقط، رسالة تعلّم الشموخ والقوّة والعشق للوطن، قال فيها مخاطباً البحرنيين: «رسالتي لكم يا شعبي عهداً عهداً أنني سوف أبقي صامداً شامخاً فلا مشكلة عندي بأن أمضي بقية حياتي في السجين وفي الطوامير حراً رافضاً للظلم. بل المشكلة عندي بأن أقضي بقية عمري حراً طليقاً متخادلاً عن نصرّة الحق والمظلومين». وختم كما يختم بطل استثنائي: «إذا كان تطبيق حكم الإعدام سيحرر هذا الشعب الأبي من حقبة طويلة عاشها مع نظام فاسد انتزع حرّيته، فليكن هذا التطبيق حاضراً ولا المذلة، ليكن قمبراً ثانياً يروي عطش هذه الأرض، فإنني لا أرى الشهادة إلا سعادة».

«عباس ليس شاباً عادياً»، فبعد ساعات قليلة من صدور الحكم عليه بالاعدام، وبينما الناس في أوج صخبها وفي أسوأ حالات هزيمتها المشحونة قهراً ضد النظام الجائر، طلّ علينا عباس في فيديو مصور من داخل السجن، متألّقا بشموخ وأنفة غير عاديين، وبطمأنينة لا يرمش لها طرف، وبصوت لا تخنقه بحّة ولا انكسار، وبرأس مرفوع كما هو رأس أمه به، يخاطب جلاديه الذين هو في قبضتهم وتحت سلطة بطشهم: «أيها الجلادون: ما أنتم إلا ضعفاء في نظري». ويخاطب ملك الجلادين: «لا انتظر لتخليصي مكرمة ملكية»، ويخاطب قلوبنا المنكسرة عليه: أنا كبش فداء، لكنني «لست خائفاً بل مطمئناً كل الاطمئنان».

بلا أسنان أمامية وأنف مكسور وأذن تترن.. عباس السميع: أنا أعدم كل يوم

دموعها لم تفارق عينيها وهي تروي: «لم أعرفه حين رأيته، رحت أتأمل في هذا الوجه الشاحب الواقف أمامي خلف عازل زجاجي يصل إلى السقف، هل حقاً هذا هو عباس؟ أنفه مكسور عند المنتصف، أسنانه الأمامية مكسورة كلها ولثته متفخخة ملتهبة من شدة الضرب، أذنه يضع في داخلها كلينكس (محارم ورقية)، لونه صار أقرب إلى لون عبايتي السوداء، جسده هزيل كورقة في مهب الريح، هل هذا هو ابني عباس فعلاً؟»

على قدر وجع الشخص يأتي الانتقام منه. عباس السميع (25 سنة) المحكوم بالإعدام بتهمة قتل الضابط الإماراتي الشحي واثنين آخرين، شخص موجه للنظام البحريني، لأنه تمكن وهو في قبضة الإعدام، أن يرسل إلى خارج السجن، تسجيلات مصورة تؤثّق براءته وشموخه وكبريائه وأنفته، وتكشف من جهة أخرى جبروت النظام وظلمه ومهزلة قضائه. لقد تحدى عباس جدران السجن وغلاظة الحكم الجائر الصادر بحقه وأرسل رسائله إلى الشعب البحريني والشعب الإماراتي يخبرهم ببراءته وتعويله في خلاصه على الله وحده. منذ ذلك اليوم وعباس مستهدف بالقتل حياً.

الأحد 12 ابريل، كان موعد العائلة في زيارتها لعباس. فرحة العائلة لا توصف بخبر السماح لهم بزيارته بعد كل هذا الانقطاع الذي دام

قراية شهر منذ تفجّر الأوضاع الأخيرة في 10 مارس 2015 داخل
(غوانتنامو البحرين) سجن جو المركزي.

عند الساعة الحادية عشرة صباحاً، وقفت العائلة تنتظر بلهفة
موعدها المرتقب. ساعتان ونصف من الانتظار المذل والمهين بتعمّد
بدا واضحاً. لاحظت العائلة تغيير معظم كادر الشرطة الذين كانوا
يتعاملون معهم في المرات السابقة. في الوقت نفسه، توافد الأهالي
لللقاء أبنائهم الذين للتو سمح لهم بزيارتهم. يتم التعامل معهم
بغلاظة شديدة واستهتار حقير.

خلال ساعتين من الانتظار كان يتم التردد على عائلة السميع بلا
مبالاة: شنو قلتو اسم ولدكم؟ تجيب والدته: «عباس جميل»، تخفي
اسم السميع، لأنها تعرف أنها ما أن ستنتطق لقبه حتى تنهال الشتائم
والإهانات كما في كل مرّة. الشرطيات يتعمّدن ترديد السؤال لها مرة
بعد مرة، لعل الأم تسهى وتقول: «عباس السميع». لكنها لم تفعل.
شعرت العائلة أن إبقاءها منتظرة كل هذا الوقت جزء من الانتقام.
في هذه الأثناء، بدأ المعتقلون يتوافدون لرؤية عوائلهم، وعائلة
السميع لا تزال تنتظر. المعتقلون يدخلون واحداً وراء الآخر، وكلّما
دخل واحد تعالت صيحات النسوة مستنكرات منظر ابنهن: «كنا
نسمع صراخ النسوة وصياحهن وهن غير مصدّقات حال أبنائهم
من شدّة التعذيب الذي تعرضوا له».

تضيف والدة عباس: «رأيت أمامي إخوة ثلاثة معتقلين يدخلون
على عائلتهم، كان الأخوان يجران أخاهم الثالث الذي لم يكن قادراً
على المشي»، تضيف «ثم رأيت الشاب علي هارون الذي تم اعتقاله
من تايلاند وهو يمشي مهشماً، كان غير قادر على المشي ولا الحركة،
بكيّت مما رأيته من حال المعتقلين والأهالي المصدومين».

تكمل: «كل هذا ونحن في انتظار عباس، وبعد ساعتين ونصف من الانتظار أخذونا إلى «كبينة 8»، عرفت فيما بعد أنها الخاصة بسجناء العزل. تختلف عن الكبيئات الأخرى إن المعتقل يكون معزولاً بالكامل عن عائلته، يفصل بيننا وبينه جدار زجاجي يصل إلى السقف، والحديث يكون عن طريق الهاتف. انتظرنا حتى دخل عباس فكانت المفاجأة..»

«دخل علينا شاب نحيل هزيل لا يكاد يبين، عليه ثياب رثة متسخة هي ذاتها التي رأيناها عليه في الزيارة الأخيرة، كأنه لم يغير ثيابه منذ يومها. اعتصر قلبي وأنا أراه مقيداً بجر السلاسل التي تصل رجليه بيديه، لم أعرف هذا الشخص الذي ضاعت ملامحه عني، كنت أسأل نفسي هل هو ابني عباس فعلاً؟ صدمتي أكبر من أن توصف، شعرت باننيار كامل..»

«عرفنا فيما بعد أن جزءاً من سبب تأخر عباس هو إصراره على إزالة قيوده قبل الدخول علينا، لكنهم رفضوا. كان يريد أن يخفف علينا وجع المشهد الذي يعلم كم هو صادم لنا، لكنهم أصرروا على كسر قلوبنا وإيجاعها إلى حدها الأقصى.»

ليس من عادة عباس أن يشتكي، لكن ما به فاق الاحتمال، قال لعائلته: «إنني أموت.. أنا أعدم كل يوم.»

خلال أحداث سجن جو الأخيرة كان عباس أحد المستهدفين بشكل خاص، ولم يكن مستغرباً هذا الاستهداف الخاص. تم تعريضه للضرب المبرح على وجهه وأنفه وأذنه، لا يُعلم ما إذا كانت الندبة الزرقاء وسط أنف عباس رضاً أم كسراً، فلم يعاينه طبيب حتى الآن، أذنه التي تنزف دماً بفعل الضرب لم يجد سوى أن يمنع تسرب نزفها بمحارم ورقية يضعها فيها. تم لكمه متواصلاً على

فكّه وفمه حتى تساقطت أسنانه الأمامية والتهبت لثته واتنفخت شفتاه. عباس لا يستطيع الآن تناول الطعام ولا شرب الماء بسبب الالتهاب الشديد في لثته: «أخبروا المحامي أي في حاجة ماسة للذهاب إلى العلاج، فأنا أموت بلا علاج» يقول لعائلته.

عباس أخبر عائلته بمعاناته خلال الأيام التي مضت والتعذيب الوحشي الذي أوصله قريباً من الموت، تم نقله الى العزل، لا يكلم أحداً ولا يرى أحداً غير المعذبين. وجبات التعذيب يومية على يد الضباط والشرطة. وعند كل صفقة يتلقاها من الضابط عليه أن يجيب: «نعم سيدي». لم يقتصر التعذيب على هؤلاء بل المنظفين أيضاً يهينون عباس. يُسمح له بدخول الحمام مرتين فقط في اليوم مع ترك الباب مفتوحاً، أما الاستحمام فيكون عبر سكب سطل واحد من الماء عليه وهو يرتدي ملابسه كاملة، ثم ارجاعه الى زنزانتة في مبنى «1».

حاول عباس أن يُظهر نفسه متماسكاً أمام عائلته ليخفف من حزنهم الذي غير ملامحهم. كان يحاول الابتسام والضحك، لكن أسنانه الأمامية المكسورة التي تظهر فراغ لثته المتهبة كلما ابتسم، تقول كل شيء نيابة عن ألمه.

«انقذوا عباس من الموت.. إنهم يعدمون ابني قبل تنفيذ حكم الإعدام».. تصيح الأم المفجوعة..

والدة الشهيد سامي مشيمع: من بعست تربية الحمام كيف يقتل انساناً؟¹

أنا والدة سامي مشيمع، ولدي سامي محكوم بالإعدام، ورضاً مؤبداً، وعبد الزهراء محكوم عشر سنين. منذ التسعينات كان سامي معتقلاً، ثم أطلقوا سراحه، وقبل 14 فبراير 2011 أيضاً تم اعتقاله، واتهموه في قضية تفجير، في أيام اعتصام الدوار أطلقوا سراحه 15 يوماً فقط، ثم أعادوا اعتقاله، بقي عندهم سستان، ثم أطلقوا سراحه، قال له أحدهم أثناء تعذيبه: سوف أحضرك في قضية أكبر من هذه، هذه القضية نجوت منها بأعجوبة، سوف نحضرك في قضية لا تخرج منها أبداً، وهذا ما حدث. اتهموه في قضية تفجير (الديه) وقتل الضابط وحكموه بالإعدام.

سامي إنسان محبوب من الجميع، حتى الأطفال يحبونه، عندما يرونه كأنهم رأوا ملاك، يحبونه كثيراً. سامي شغوف بتربية الطيور والحمام، هل يمكن لمن يربي الحمام أن يقتل؟ الطيور يخاف عليها ويرق قلبه عليها، هل يستطيع قتل إنسان؟ القتل ليس في طبع سامي، لا يستطيع قتل إنسان حتى لو كان عدونا، سامي مؤمن بالله، يحب الله ويخافه، يصلي ويصوم ثلاثة أشهر، يصوم رجب وشعبان ورمضان.

في شهر رمضان، عندما يحل وقت العصر يأتي إلينا، يجلس معنا

1 مقتطف من برنامج (حنين) على قناة اللؤلؤة، بُث خلال شهر رمضان، مع والدة الشهيد في يوليو 2015 بعد أشهر من اعتقاله.

ويساعدنا، هذا العام افتقدته وأخوه رضا، ثم اعتقلوا عبد الزهرا أيضا، لم تنتهن في شهر رمضان هذا العام، حين يأتي وقت الفطور أصرخ تعال يا سامي، تعال يا عبد الزهراء، تعال يا رضا افطروا معنا. سامي كان دائما يتناول الإفطار معنا، مع إخوته وأخواته، الآن كلهم مهمومون، كان يجلس في حضني مع أخوته ويفرح. لم أره مثلما رأيته الآن، لقد أجروا له عملية في ظهره في السلمانية، عذبوهم جدا هذه المرة في السجن، ذهبنا لزيارتهم وإذا بوجوههم متنفخة من شدة العذاب، والآن رضا يتألم جدا من جلده، ويخضع لعمليات فيها، عندما اتصل بي كان يصيح من شدة العذاب الذي عذبوه إياه.

سامي دائم الجلوس في البيت، لم يكن يمتلك سيارة، لقد كان في البيت يوم حدث التفجير الذي اتموه به. هو هادئ جدا، لا مكان لديه يذهب إليه سوى المأتم. سامي إنسان فقير، عاش فقير وظلم في هذه القضية.

في اليوم الذي قاموا فيه بعمل التمثيلية (مسرح الجريمة) في بيتنا، ليشتوا أن سامي هو الذي قام بها، أتوا فرحانين كأنه عيد، تذكرت السيدة زينب كيف توقعت المصائب هذه وصبرت وتحملت، والآن هم أحضروا هذه الأدوات من عندهم وقالوا بأنها تخص سامي، هم يريدون أن يلبسوا سامي القضية.

لم أشعر بالعيد، ذهبت إلى غرف أولادي لأراهم، أين أولادي الذين يلبسون ثيابهم نهار العيد، ورضا يأتي يقول هذه بدلتني يا أمي، أين هو؟ وسامي يرتدي دائما فانيلا سوداء، ويوم العيد يقول لي عيدك مبارك، ثلاثة شبان أين هم. عندما أرى ثياب أولادي وأغراضهم لا أبكي أمام أولادي الباقين، لكن أبكي بيني وبين نفسي.

لم أتوقع أبداً أن يصل الأمر إلى الإعدام، إنسان (حبّوب) يتهمونه بهذه القضية، أخواته تتعب نفسيتهم كثيراً وهم يدخلون البيت خالياً من إخوانهم، لكن لا يريدون أن يظهر ذلك أمامي، كانوا ستّة على الإفطار، أين الثلاثة الآخرين،

أقول للظالمين الله ينتقم منهم، ومثلما فعلوا بأولادي سيأتيهم يوم، سيأتيهم يوم ينتقم الله منهم، وحسبي الله ونعم الوكيل في كل ظالم.

والدة الشهيد عباس السميع.. سجادة صلاته مفترحة وقرآنه الليل وآخره¹

الشهيد عباس جميل طاهر السميع (مواليد 1989)، عباس شاب خلوق محترم متدين مرح، يحب الجلوس معنا، يمزح معنا ويقوم بتدريس إخوته ويجمع معهم، يساعدني في أعمال المنزل، لا أظن لو عندي بنت فتاة ستساعدني في أعمال المنزل أكثر من عباس. كان حنوناً جداً علي. أنهى عباس المرحلة الجامعية، ويعمل أستاذاً للمادة الرياضية في مدرسة الروابي الخاصة. يأتي من العمل وقبل أن يرتاح يسألني: بماذا تريدون أن أساعدك يا أمي.

نوم عباس قليل. سجادة الصلاة دائماً مفتوحة في غرفته، لا يرفعها أبداً، وكذلك القرآن دائماً مفتوح، كل وقته مفتوح للعبادة، حتى أثناء السحور في الوقت الذي نكون فيه نياماً، عباس لا ينام، إذا قمت من النوم لقضاء حاجة في وقت متأخر مثل الساعة الثالثة فجراً، أمرّ على غرفته وأسمع صوت تكبيره في صلاة الليل، جسدي يرتعش، وأحياناً أسمع صوته يرتل القرآن، حتى الجيران يقولون أنهم يسمعون صوت قراءته للقرآن.

افتقدت عباساً جداً بعد اعتقاله، مكانه في البيت كبير ودوره

1 مقتطف من برنامج (حنين) على قناة اللؤلؤة، بُث خلال شهر رمضان، مع والدة الشهيد في يوليو 2015 بعد أشهر من اعتقاله.

كذلك. يساعدنا في تربية أخوته وفي البيت، يساعد أباه، قائم بدور الأم والأب في البيت.

بعد اعتقاله رفعت سجادة صلواته عن الأرض ودموعي تسيل على خدي، كان صعب جدا عليّ، أقول أين دارس القرآن؟ أين الذي يتعبد الليل؟ الليل لا ينامه عباس كل الليل يبقى ساجداً راکعاً. حتى في السجن، يصلني من أهالي المعتقلين عن أولادهم يخبرونهم عند زيارتهم أن عباس يقينه كله على أهل البيت والقرآن. عباس متمسك جدا بالقرآن، لا يتركه أبداً، لدينا صور كثيرة لعباس وهو حامل القرآن، حتى في السيارة وعندما يخرج من المنزل، عنده أكثر من قرآن صغير يضعه معه أينما ذهب. دائماً يشجع الأطفال ويجفزههم على قراءة القرآن.

كان عباس دائماً متواجداً في البيت، حتى لو أحضروا إليه إحصاريات، حتى لو داهموا البيت، لا يقدر أن يبعد عن البيت أو يتخلى عنا أبداً، جميع أولادي يعيشون بلا أمان، مشتتين كل الوقت مهددين، لا ينامون الليل ونحن أيضاً لا ننام الليل. طوال العام، لا نراهم كثيراً، يكسرون خاطري، أريد أن أجلس معهم على سفرة، نتمناهم معنا لكن لا نجدهم.

عادة في شهر رمضان يغتسل عباس قبل أذان الظهر ويذهب إلى المسجد يصلي ويجلس هناك يتعبد ويقرأ القرآن والكتب الدينية، أو يقوم بالمشاريع المدرسية. أحياناً يتناول طعام الفطور معنا، أحياناً يبقى وقت طويل في المسجد، بعدها يذهب مع أصدقائه إلى المجالس، لإحياء مجالس القرآن الكريم، في النهاية يذهب إلى المجالس الحسينية، يجب أن يسمع المحاضرات الدينية والثقافية، أحياناً يشترك في الفعاليات التي تقيمها المآتم، وهو مدرس معروف في مآتم قرية

السنابس، يحييون بعض الفعاليات مثل كرة القدم وعباس يكون المشرف هناك.

متواضع جدا في أكله، أكله محدد، الطبخة الرئيسية التي يجبها في رمضان هي (الثريد)، ويحب السلطة، والشيء الرئيسي الذي يفطر عليه هو التمر، يشجع إخوانه أيضا.

في شهر شعبان يقوم عباس بأعمال تطوعية وخيرية لقرية السنابس بحيث لا يعلم به أحد، يساعد المحتاجين، عنده مساهمات في المشروع الخيري في السنابس، يوزع على الفقراء والمحتاجين إفطار صائم، له مشاركات عديدة في القرية.

الليالي العشر الأواخر من شهر رمضان يقضيها كلها في العبادات. ليلة العيد يجتمع مع أقاربه، يحيون العبادات الواجبة والمستحبة، يوم العيد يقوم نشيطا من الصباح، يغتسل، ويذهب هو وأبوه وإخوته ويصلون صلاة العيد في المسجد.

بعد الصلاة، يأتي أولا إلى المنزل يعايدني ويسلم علي ويسلم على إخوته، ثم يذهب إلى جدته، وأقاربه، يجلس مع العائلة، ثم يذهب إلى المآثم إلى أصدقائه، لأنهم يحيون مناسبة العيد في المآثم.

اعتقلوا عباس وأصقوا به تهماً كبيرة، لم نتوقع أنها تصل بهم إلى ما وصلوا إليه، اتهمته الحكومة بتهمة هو بريء منها ومظلوم، هو شاب مؤمن مطيع لله، يصلي ويصوم ويعبد ربه، ويعرف الحلال من الحرام، حرام على الدولة أن تتهمه بالقتل.

لم نعد نحس بطعم العيد، منذ اعتقال ولدي عباس وعلي، لا نلبس ثياب جديدة. لم نكن هكذا من قبل، كان يحدد لنا أوقات لنذهب ونشتري ثياب جديدة، نستأنس ونفرح، نضع البخور، نستقبل العيد استقبال جيد، نفرح، أما بعد اعتقالهم لم يعد للعيد طعم، لا

نلبس ثياب جديدة، كل الوقت نتذكرهم، مكانهم مميز ومحدد، في وقت الفطور، نقول لو كان عباس هنا كان منعنا عن الكلام أثناء الطعام، مثلاً، حتى على السفرة عباس لا يرضى أن نتكلم، يقول كلوا وأنتم ساكتين، إخوته يتذكرونه، يقولون ماذا قال لكم عباس ألم يقل لا تتكلموا وأنتم تأكلون حتى لا تزول النعمة، حتى الصغار يتذكرونه، لا ينسونه.

رسالتي إلى الظالم الذي ظلم أولادي، أقول الله ينتقم من كل ظالم، وحسبنا الله ونعم الوكيل من كل ظالم، لأن أولادي بريئون ومظلومون، ولم يبدر منهم أي إساءة، الكل يعرف أنهم أولاد محترمون، تربوا في كنف مآتم الإمام الحسين عليه السلام. لكن أقول أن كل ظالم له يوم إن شاء الله، ونحن لسنا مهزومين وبإذن الله صابرين ثابتين على هذا الخط.

عائلة الشهيد علي السنكيس.. لم يشعر بعمره ولا بالأمان¹

أضحت الشهيد

الشهيد علي عبد الشهيد علي يوسف أحمد السنكيس (مواليد 1995). من خلال المحكمة عرفنا أنه يواجه 21 قضية، بينها قضية القتل التي حكم عليه فيها بالإعدام، وقد سبق أن تم الاعتداء عليه في 2012 وألقي في كراج للسيارات ممزق الجسد والثياب، وقد قام بالتقدم بالشكوى للشرطة وبدلاً من محاكمة من اعتدى عليه، اتهم بأنه هو من فعل ذلك بنفسه وأخذ إلى المحاكمة بتهمة بلاغ كاذب وحكم بالسجن 6 أشهر.

ومن بين القضايا الأخرى التي اتهم بها حرق سيارة وأخرى باسم الإرهاب والقتل. كيف لطفل في هذا العمر أن يقوم بكل هذا خصوصاً بعد الاعتداء بالضرب الذي تعرض له أكثر من مرة وملاحقته، كان ينام دائماً مفزوعاً خائفاً، ويشعر أن ثمة من يلاحقه ويضربه، كان يعاني من حالة نفسية، حتى عرضناه على طبيب نفسي، وكان يتعالج في الطب النفسي.

قبضوا عليه بتاريخ 2 أبريل 2015 ومنذ ذلك التاريخ إلى الآن لا نعرف عنه أي خبر، مجرد زيارة واحدة ذهبنا فيها إليه، وفجئنا بهذه الزيارة، لم نستطع أن نحضنه، أحسنا أنه مجرم، لدرجة كان

1 مقتطف من برنامج (حنين) على قناة اللؤلؤة، بُث خلال شهر رمضان، مع والدته الشهيد في يوليو 2015 بعد أشهر من اعتقاله.

اللقاء بيننا وبينه من وراء الزجاج، وكانت يده ورجله مكبلتين. كان شكله مأساوياً عندما أحضره إلينا مضروباً، آثار الضرب تبدو على وجهه، وآثار الكهرباء تبدو على جسمه، وأشياء أخرى لا ندري بها، لأنه لم يكن ممكناً أن يقول شيئاً أمامهم.

إحساس صعب، كيف نستقبل رمضان هذا العام وعلي ليس معنا، كل من يستقبل رمضان بتجهيزاته، يستقبله بالفرح، لكن نحن نقتصنا شيء كبير، نقتصنا علي، سيكون رمضان هذا العام صعباً جداً بدونه. لا يوجد من يسهر معي، من يمزح معي ويتحلمني، لا يوجد علي في البيت، هذا الشيء ليس صعب بالنسبة لي فقط بل بالنسبة للجميع.

علي شاب مرح وحنون ويجب المزاح، معروف عند الجميع وعند أصدقائه بمزاحه وخفة ظله، أما حنانه فلا أدري كيف أصفه، كان حنوناً جداً عليّ، حتى اللقمة لا يأكلها قبل أن أكل أنا.

والدة الشهيد

تم اعتقال ولدي قبل 14 فبراير، قبل أن تبدأ الثورة، كان الاعتقال بتاريخ 3.1.2011، بقي في السجن 55 يوماً وأطلق سراحه خلال فترة الاعتصام في الدوار بعد 14 فبراير. تم تهديده هناك بأنه حتى وإن أفرج عنك فإننا سنعود لاعتقالك مرة أخرى. طوال فترة الاعتصام في الدوار لم يجلس في المنزل، أصابه خوف، دائماً يقول سيأتون ويأخذونني، وبعد فض الاعتصام وخلال فترة الطوارئ ظلّ يبات في الخارج، إما في المساجد أو في المقابر، حتى فطوره وسحوره يتناوله في المسجد. أربع سنوات بقي مُطارداً، يأتي البيت قليلاً، وينام فوق في السطح، أقول له نحن ننام هنا في المكيف وأنت تنام في الحر فوق، كان يقول حتى إذا داهموا المنزل أستطيع الهرب.

كنت أسأل البعض عن ولدي: هل تعلمون عن علي ماذا يأكل وأين يأكل؟ يقولون لي نراه في المساجد والمآتم، بعض المآتم تعدّ إفطاراً فيأكل هناك، لأنه يخاف أن يأتي إلى المنزل، لأنه إذا أتى إلى المنزل أنا أيضاً يصيبني خوف عليه من المخابرات، فيأتي ويخرج بسرعة، حتى أنا أقول له لا أريد أن أراك من شدة خوفي عليك. في أول زيارة ذهبنا إليه كنت أتوقع أن أخذه في حضني، لم أتصور أن يكون وراء غرفة زجاجية والكلام معه عبر هاتف، تمنيت أن أحضنه (تبكي الأم). لقد كانت آثار الضرب واضحة عليه.

كان يجب من الحلويات السينابون، حلاوة السميد، اللقيمات، أما الموالح كان يجب الروبيان الطري، كان يجب كثيراً الروبيان مفيوحاً، يعتبرها وجبته المفضلة ويسهر عليها لتناولها سحوراً في الليل مع أخته.

أخت الشهيد

علي يحب الروبيان جداً، ذات رمضان اتفقنا أن نأكل الروبيان معاً في السحور، وقامت أمي بتحضيره. وقت السحور قال لي أنا ذاهب قليلاً وأعود لا تأكلي قبل أن أعود، وقف خلف الباب وقال لي مازحاً: أنا أراك لا تأكلي. ذهب وعاد فقال لي: أكلت عني؟ قلت له: لا، فقال لي أعلم أنك حنونة مثل أخيك. هذا موقف، ومرات كنّا ندع الوالد ينام ونذهب لنشترى السحور لنا فقط.

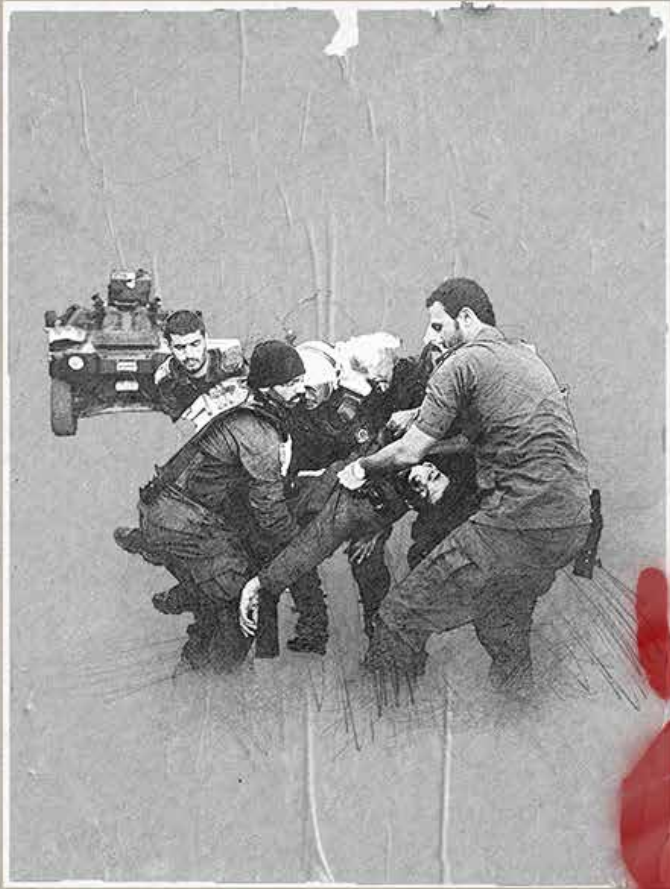
كنّا نخرج معاً في رمضان نشترى ثياب العيد، أحياناً نذهب إلى السعودية مع العائلة، كان دائماً يقول لي مازحاً: أختي ابحشي لي عن ثياب فأنت لست أختي مجاناً. في ليلة العيد يسألني عادة أين سنذهب غداً. صرت فاقدة لهذا الشيء بعد الأزمة. أحياناً أقول له علي دعنا نخرج، يقول لي: أخشى أن أذهب الجسر أو لشراء الثياب

فيعتقلوني، يقول لي: أختي هل رأيت كيف أصبح العيد؟ لا أحد يشعر بالعيد، لم أعد أشعر بعمرى، أشعر أنى صرت كبيراً جداً على عمرى، لم أعد أشعر بطعم العيد.

العيد الماضي مرّ علينا البيت سريعاً ومشى، قلت له أن يبقى معنا لتناول غذاء العيد، قال لي: أخشى إن جلست هجموا علينا وأفسدوا عليكم فرحة العيد.

لدي رسالة إلى علي أتمنى أن تصله: نحن بخير يا علي طالما أنت بخير، وإن شاء الله الفرج قريب وأنت ستكون عندنا عن قريب، علي لديه أمل كبير أن يخرج من السجن لأن لا بد للظالم أن يزول والمظلوم يتتصر. علي رفع رأسنا، دخل السجن مظلوماً والمظلوم دائماً الله معه.





يوم التفجير الطويل



يوم التفجير الطويل: من ختام عزاء الشهيد الدرازي... حتى ليلة «وعيد الملك» في السنابس

صبيحة (الاثنين 3 مارس / آذار 2014) بدأت وزارة الداخلية في نصب حواجز على الطرق المؤدية إلى الدير غرب العاصمة المنامة في محاولة لإعاقة المتجهين للمشاركة في ختام عزاء شاب توفي نتيجة التعذيب.

قوى المعارضة كانت قد دعت إلى المشاركة الفاعلة في ختام مراسم عزاء الشهيد جعفر الدرازي (23 عاما)، الذي استشهد فجر الأربعاء (27 فبراير / شباط 2014) في مستشفى السلمانية الطبي، متأثراً بالتعذيب الذي تعرض له بالصعقات الكهربائية حسبما أظهر ذلك جثمانه.

قُبض على الدرازي و12 آخرين على متن زورق في عرض البحر (يناير / كانون الثاني 2014) أثناء محاولتهم الهرب من البحرين، حيث كانت تطاردهم السلطات بسبب نشاطهم في الاحتجاجات. شارك المئات في مجلس ختام العزاء، قبل أن ينطلقوا في مسيرة كانت تنوي الوصول إلى دوار اللؤلؤة (مهد الاحتجاجات الشعبية)، غير أن قوات الأمن اعترضت طريقها، وبدأت أخبار ولقطات المصادمات تنتشر على مواقع التواصل الاجتماعي.

أصدرت الداخلية بيانا قالت فيه إن «أثناء تصدي قوة حفظ النظام لعدد من الإرهابيين في منطقة الدير وقع انفجار أسفر عن إصابة

ضابط واثنين من أفراد الشرطة بإصابات بليغة»، ومع حلول المساء أعلنت الداخلية عبر حسابها على تويتر عن مقتل الثلاثة (ضابط إماراتي وشرطيين يمني وباكستاني).

كشف مقتل (أول ضابط خليجي في المنامة) الإماراتي طارق الشحي، عن الدور الخليجي في قمع الاحتجاجات الشعبية، كان ذلك دليلا لا يدع مجالا للشك أن قوات درع الجزيرة التي اقتحمت البلاد مارس/ آذار 2011 لم تكن في مهمة حماية المنشآت الحيوية كما روّجت الحكومة البحرينية.

نعت الإمارات قتلها، وقالت إن الشحي الذي قضى في تفجير غادر، يعمل ضمن قوة أمواج الخليج المنبثقة عن اتفاقية التعاون الأمني الخليجي المشترك.

أعلن الملك حمد بن عيسى آل خليفة الحداد العام ليوم واحد، وقال الديوان الملكي إنه وجه جميع أجهزة الدولة المعنية بتطبيق القانون بحق كل من حرض وقام بهذا العمل الذي وصفه بـ «الإرهابي البغيض». وعلى الفور عاد تلفزيون البحرين للممارسة هوأيته في التحريض على المعارضة والطائفة الشيعية.

نائب الملك ولي العهد سلمان بن حمد آل خليفة أعلن أن مجلس الوزراء سيعقد جلسة استثنائية (اليوم التالي) من أجل تنفيذ التوجيهات الملكية بـ «التعامل بحزم مع تداعيات الأعمال الإرهابية»، مؤكداً أن بلاده تحظى بدعم الدول الخليجية.

وبعد ساعات فقط من الحادثة، سارع رئيس شرطة دبي السابق ضاحي خلفان للإعلان عن أن الجاني في عملية «اغتيال الشحي لا يبعد كثيرا من موقع الحادث»، مدعياً أنه «تردد على لبنان وتدرّب على التفجيرات لدى حزب الله».

وأضاف أن المتهم الأول بالواقعة «لم يتجاوز الأربعين من عمره وقد يكون أعزبا»، أشار تلك التعليقات استغراب الجميع، كانت تلك مواصفات الشهيد سامي مشيع الذي تم إعدامه إلى جانب رفيقه عباس السميع وعلي السنكيس.

بدورها، أعلنت الداخلية في بيان إضافي، أن المعلومات الأولية تشير إلى زرع قنبلة بجانب أحد أعمدة الإنارة على شارع البديع العام، وتفجيرها عن بعد، وأن انفجارين آخرين وقعا داخل منطقة الديه، من دون حدوث أي إصابات، فيما تم في وقت لاحق إبطال مفعول قنبلة أخرى.

وفورا بدأت قوات الحكومة حملة أمنية وحشية في السنابس (القريبة من منطقة التفجير)، وتعليقا على أجواء الرعب التي فرضتها القوات قال شاهد عيان «نحن محاصرون داخل منازلنا، نتوقع أن يتم تمشيط المنطقة، منعت القوات خروج أي شخص من منزله أو المكان الذي يتواجد فيه، وأمروا أصحاب المحلات بإغلاقها خلال دقائق».

وأضاف «هناك سيارات خاصة مع المدرعات، بالإضافة إلى تحليق طائرة الهيلوكبتر في الأجواء، عشرات من المرتزقة الراجلة في الشوارع، نحن لا نستطيع الآن أن نفتح نوافذنا، لأننا نتوقع أن يطلقوا علينا الرصاص»، فيما قال آخر «كل ما نعرفه أننا تحت الحصار: مدرعات، طائرات، أصوات بريقيات وتكسير وأصوات صراخ».

ألقي العديد من الشبان أنفسهم من فوق أسطح المنازل هربا من الاعتقال، كانت القوات تقتحم البيوت وتضرب النساء والأطفال وتعتقل من تريد اعتقاله. كان من بين المعتقلين 9 أشخاص من

عائلة السميع بينهم الشهيد عباس السميع (تم إعدامه) و4 أخوة من عائلة مشيمع بينهم الشهيد سامي.

أعلن وزير الداخلية في خطاب تلفزيوني (الثلاثاء 4 مارس/ آذار 2014) اعتقال 25 مشتبه به في هذه القضية، في أقل من 24 ساعة، وقال إن عملية تعقب باقي الجناة مستمرة بلا هوادة. زعم الوزير أن المعتقلين تلقوا تدريباتهم في الحرس الثوري الإيراني، وهي عبارة دائما ما يتم تذييلها البيانات الأمنية.

خرج رئيس الأمن العام طارق الحسن في مؤتمر صحفي في اليوم اللاحق للإعلان عن القبض على 4 اتهمهم مباشرة بالتورط في الواقعة هم عباس جميل السميع، علي جميل السميع، طاهر السميع وسامي ميرزا مشيمع.

وأشار الحسن إلى تنوع أدوار المعتقلين بين صناعة العبوة المتفجرة ومراقبة وتصوير رجال الأمن، فيما قامت مجموعة أخرى، وفق قوله، باستدراج الشرطة لموقع التفجير.

قبل نحو شهرين من الحادثة كان الملك قد توعد رئيس مآتم السنابس جعفر الشمروخ بأن قوات الأمن تنتظر إشارة منه لحرق السنابس على خلفية وضع صورته على الأرض لتدوسها المارة هناك. يبدو أن الملك قد أنجز ما توعد به تلك الليلة التي شهدت الاعتداء بالضرب على الشمروخ في الشارع.



لستَ بحَيٍّ لَكنَّكَ لا تَموتُ...
هَكذا يَتَمَّ اجبارُكَ
عَلى الاعترافِ



بعد أقل من 6 أيام من اعتقال المتهمين في قضية «تفجير الديه» خرجت النيابة العامة بيانها المعد سلفاً: لقد اعترف كل من (الشهيد) سامي مشيمع، (الشهيد) عباس السميع وشقيقه علي السميع إلى جانب ابن عمته طاهر السميع بالتورط في ارتكاب الجريمة، فيما لازالت الداخلية تبحث عن (الشهيد) علي السنكيس. «قامت النيابة باستجواب أولئك المتهمين فور القبض عليهم، حيث اعترفوا بارتكابهم الواقعة بالاشتراك مع آخرين، وفصلوا ذلك باتفاقهم المسبق على ارتكابها، وبقيامهم تنفيذاً لذلك بتصنيع العبوة المتفجرة؛ المعدة للتفجير عن بُعد بواسطة هاتف نقال، وبزرعها بالطريق العام في المكان الذي انفجرت فيه، وبقيامهم - تحقيقاً لمقصدهم - بإحداث أعمال شغب بالمنطقة إلى أن تمكنوا من استدراج قوات الشرطة إلى المكان الذي زُرعت فيه العبوة، والتي ما أن بلغتها القوات حتى قام أحد المتهمين بتفجيرها».

هكذا جاء في بيان النيابة العامة نصّاً، فالجهات الأمنية في البحرين هي الوحيدة من بين كل دول العالم التي لا تعتمد في إثبات الجرائم إلا على أقوال المتهمين، لا أدلة فنية ولا أدلة مادية... ولأن الاعتراف عندها سيد الأدلة فإنها تعرف كيف تحصل عليه!

سامي مشيمع في السلاجمة

بعد 20 يوماً من اعتقاله، تمكنت عائلة الشهيد سامي مشيمع من لقائه في مبنى التحقيقات الجنائية (المخابرات). أكثر كلمة كررها في تلك الزيارة السريعة «ذبحوني»، إنها تختصر كل الألم الذي تعرض

له جرّاء التعذيب الوحشي لإجباره على الاعتراف بالوقوف وراء
حادثة التفجير. بحسب أوراق الدعوى صار مشيمع المتهم الأول في
الواقعة، وكان لا بد من إجباره على الاعتراف.

في الزيارة الأولى، كان الحنين إلى سامي الرجل القوي، إلا أن عائلته
لم تشاهده كذلك «بدا عليه آثار حروق كأنها نجمت عن صعقه
بالكهرباء (...) كان منهكا تماما وجسمه نحيل ورأسه منتفخ، لقد
ألبسوه ملابس شتوية في محاولة لإخفاء آثار التعذيب».

تضيف عائلته «لقد تم تكسير أسنانه الأمامية». كانت تلك الوحشية
كفيلة بإجباره على التوقيع على الإفادة التي كتبها ضابط التحقيق،
على الرغم من أنه قال لعائلته جازما «لست أنا من قام بالتفجير
أبداً، وليس لي علاقة بالقضية، ذبحوني... أجبروني على قول خلاف
ذلك».

كان سامي (41 عاما) إلى جانب 3 من أخوته رضا (25 عاما)،
عبدالزهرء (22 عاما) وحسن (20 عاما) قد اعتقلوا بعد حادثة
التفجير. في اليوم التالي، داهمت الشرطة مرة أخرى منزل ميرزا
مشيمع (والدهم) محملة بحقائب كبيرة وتوجهوا إلى سطح المنزل.
تقول عائلته «كانت تلك الحقائب محملة بأنواع من الأسلحة
بالإضافة إلى مواد بيضاء... قاموا بنشرها على السطح وقاموا
بتصويرها، وكأنها كانت موجودة مسبقا».

تقول والدة سامي أبنائي مستهدفون منذ التسعينات، لقد أبلغ أحد
الضباط ابنها بعد الإفراج عنه في فبراير 2011 أنه سيتم اتهامه في
قضية أكبر. لقد تم الإفراج عن سامي خلال احتجاجات دوار
اللؤلؤة في مسعى غير جاد من الملك لتخفيف حدة الاحتقان في
البلاد.

تضيف والدته «فقد جميع أسنانه أثناء التعذيب وتم وضعه داخل ثلاجة وسكب عليه الماء والثلج، لإجباره على الاعتراف (...) لم أتعرف عليه بعد زيارته الأولى (...) وجدته ضعيفاً وفقد أسنانه وآثار التعذيب بادية عليه في كل مكان، وكان يتقيأ دماً بسبب دوس المعذبين بأرجلهم على بطنه».

«لقد هددوه بالاعتداء على أخواته إذا لم يقر بارتكابه واقعة التفجير على الرغم من أنه كان حينها في المنزل وأن أكثر من 20 شخصاً يشهدون بذلك».

عباس السميع يموت

«كاد عباس السميع أن يفارق الحياة لولا نقله إلى المستشفى في اللحظة الأخيرة حيث تكسرت خلايا عضلاته بسبب التعذيب وهي نفس حالة الشهيد (عبدالكريم) فخراوي»، يقول المدافع عن حقوق الإنسان المحامي محمد التاجر.

ويضيف «معتقلو حادثة الدية أصبحوا في رحمة الله حيث تم التحريض عليهم إعلامياً والنيابة التي يجب أن تكون خصماً شريفاً تقول إن الحكم قد يصل للإعدام (...) الأجهزة الأمنية تأخذ اعترافاتهم تحت التعذيب».

ويتابع «شاهدنا صور مفرغة من الزيارات، حيث يسمح للأهالي بزيارة المعتقلين لكن لا يسمح لهم بالحديث عن أحوالهم وماذا حدث لهم ولما تعرضوا له أو التهم الموجهة إليهم. أنقذوا آل مشيمع وآل السميع فبعد التعذيب شارفوا على الموت وأخشى أن يتعرضوا للإعدام بتهم جزافية».

وعن الزيارة الأولى تقول والدة الشهيد عباس السميع «لم نعرفه، هذه ليست صورته الطبيعية فضلاً عن حالته الصحية والنفسية

السيئة، بدت عليه علامات التعذيب وكان يرتدي ملابس كبيرة
وواسعة، عندما وصل لسجن جو قال لي «أمّاه تعرضت لتعذيب
وحشي وهُددت بالإعدام».

لم تكن كلمات التاجر وما سمعه السميع تحت التعذيب مخاوف
مجردة، فالجو العام كان في حينها يؤكد أن السلطة ماضية في خيار
الإعدام، لقد التقى الملك حمد بن عيسى آل خليفة عائلة الشحي
في إحدى قصوره وأكد لهم مضيئه في إعدامهم: «تم القبض على
مرتكبي العمل الإرهابي، وتم تقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم»،
إنها عدالة الملك الزائفة ليس إلا.

عباس السميع حكاية تعذيب لم ترو: انت المفروض يجيبوك هني ميت مو هي!¹

ضرب بيده على طاولته بغضب وصرخ: «انت للحين حي؟!». .. كانت تلك أول كلمة نطق بها الضابط عند رؤيته عباس السميع، وقبل أن يكمل جملته بحث بين أوراقه وأخرج ورقة واحدة رفعها في وجه عباس، لكنه غاب حينها عن الوعي لشدة ما تعرض له من التعذيب.

قرر الضابط جلب عباس مرة أخرى ليخرج له الورقة الموقع من جهاز استخباراتي مُصدرة بأمر «استهداف المتهم»، صرخ في وجهه: قرأت؟ استهداف المتهم يعني مفروض يجيبونك لي هني ميت مو حي!! لكن أنا براويك.

في يوم الاثنين ليلة الثلاثاء الموافق 3 مارس 2014، وبالتحديد في تمام الساعة الحادية عشرة ليلاً كنت في منزل جدتي، داهمت قوات الأمن المنزل الأمن مصحوبة بأكثر من 15 سيارة تابعة للقوات الخاصة (الكومندوز)، بالإضافة إلى العديد من المدرعات وبعض السيارات التابعة لجهاز الأمن الوطني (المخابرات) والتحقيقات الجنائية، وباص 16 راكبا، تمت محاصرة الحي السكني بأكمله، ومحيط المنازل المجاورة. وبشكل كثيف وفي لحظات سريعة، تسلقت القوات الخاصة مع الميليشيات المدنية منازل الحي مدعومة بكشافات مضادة ليلية، إلى أن تمكنوا من الوصول الى منزل

1 هذه الرسالة كتبها عباس السميع ونشرتها «مرآة البحرين» قبل 3 أيام من الحكم عليه بالإعدام:

<http://bhmirror.myftp.biz/news/22435.html>

عمي (الشهيد حسن طاهر) وقاموا بإهانة جميع من في المنزل واعتقل الصغير منهم والكبير، وتم إخراجهم الى السيارات المدنية. تمت مهاجمتي من قبل ملثمين مجهولي الهوية، بالإضافة إلى القوات الخاصة الملتمة حيث تم ركلي بشكل عشوائي والتركيز على رجلي، وتصويب ضربة عنيفة بالسلاح نحو فخذي الأيسر، وأنزلت مكبل الأيدي محمولاً والتعب باد علي، وتم عزلي عن بقية من اعتقلوا معي في ذات الليلة، شعرت كأني الصيد المميز بالنسبة لهم حتى في داخل مركبات القوات الخاصة. يدخل علي كل حين رجل ملثم يقوم بركلي ويسدد ضرباته على الرأس والوجه حتى تسبب في انتفاخ خدي وأنحاء رأسي. بعد انتهاء مسلسل المداهمات، أخذ الجميع إلى مركز التحقيقات (العدلية)، وبمجرد الدخول من البوابة الرئيسية استقبلت بالضرب والركل بلا رحمة إلى أن أوصلوني إلى مكتب التحقيقات.

بقيت في غرفة التحقيق مصمد العينين منزوع الملابس، ووجبات التعذيب تأتي كل نصف ساعة، عبر مهاجمتي من قبل عناصر ومجموعات دون التحدث معي عن القضية المتهم فيها، حتى أجهد جسمي بالجراحات، وسقطت مغشياً عليّ عدة مرات إلى أن مرت تلك الليلة ليأتي صباح اليوم التالي، ليتحدث معي أحدهم، ادّعى أنه المحقق والضابط المسؤول عن التحقيق معي، واجهني بالشتم لمذهبي وعائلي وللعلماء والرموز الدينية وللطائفة الشيعية بالأخص، وبدأت جولة التحقيق بإدخالي غرف متعددة، ولكل غرفة أساليب تحقيق وتعذيب جسدي ونفسي أشد من سابقتها.

بدأت أولى الغرف معي بأسلوب التعذيب النفسي، لإجباري على الاعتراف بارتكاب تفجير 3 مارس 2014، وكان المحقق يقول لي: ستعترف غصباً عنك بالواقعة وكل ما نريده منك هو التحدث عن

الواقعة، وأخرج كل ما تملك من أدوات الواقعة وهاتف التفجير. نفيت ذلك وقلت له بأني لا علاقة لي بالواقعة، فأخذ يركلني في أنحاء جسدي، وقال للمحققين أخرجوه من هذه الغرفة فإنه لا يستحق البقاء والحديث، وتابع قائلاً اذهبوا به إلى غرفة أخرى، وهناك كنت أسمع أصوات مُحققين كثر، مجتمعين عليّ ويقولون: ستعترف شئت أم أبيت... ليس هناك شخص دخل هذه الغرفة وخرج دون أن يعترف من الدقائق الأولى.

كنت مكبّل اليدين ومنزوع الملابس، قال لي أحدهم: ماذا فعلت؟ قتلت ثلاثة من رجال الأمن!، فقلت له: لم أفعل شيئاً. لم أر نفسي بعدها إلا ملقى على الأرض من شدة الضربة على رأسي والتي سببت لي نزيفاً من الفم وإلى هذه اللحظة أعاني من آلام الفك. كلما أنهضوني من الأرض أعادوا أسألتهم، من بينها: أين وضعت القبلة؟ وكم اجتمع عقدت مع المُتهم سامي مشميع؟ من يدعكم في هذا التحرك؟ وما هي الجماعات المرتبطة بكم في باقي المناطق؟ وما هي الأدوات والمواد المستخدمة في صنع عبوة التفجير في الحادثة؟ والكثير من الأسئلة التي ليس لي علاقة بها. كانت الاتهامات موجهة ليّ بأني الشخص الذي قام بالواقعة، وبعملية التصنيع، وكلما واجهتهم بالرفض وأقول لهم: أريد دليلاً واحداً ضديّ، انقضوا عليّ بالتعذيب الجسدي وبأقسى الأنواع من بينها الضرب في الأماكن الحساسة في الجسم الذي تسبب لي انهيار تام لأسقط مغشياً عليّ بعدها.

تنوعت أساليب التعذيب بالصعق الكهربائي، والفيلقة، وسكب الماء البارد على جسدي، وإرجاع يديّ إلى الخلف وأنا ملقى على الأرض، والوقوف على ظهري بأرجلهم حتى إنقطع نفسي، أغمي عليّ وهموا بحملي إلى خارج الغرفة وهم في ارتباك شديد، فقد استدعت حالتني الذهاب بي إلى غرفة العمليات الخاصة بمركز العدلية (التحقيقات)، وتحويل لي إلى مستشفى القلعة، وفي الطريق إلى المستشفى حقنوني المغذي،

وأنا في حالة إرهاق شديد وشعرت بأني أوشك على الموت، استفتقت فوق السرير والأجهزة مثبتة على مختلف أنحاء جسمي، وكنت أنصت للدكتور المعالج الذي يتحدث مع أربعة من الأفراد المدنيين، ويقول لهم إن حالة المعتقل سيئة جداً، وأن نسبة الدم هبطت تقريباً من عشرة إلى خمسة، الأمر الذي استدعى نقلي بصورة مستعجلة إلى المستشفى العسكري بسيارة الإسعاف.

بقيت ثلاثة أيام دون ماء ولا طعام، وجبات التعذيب القاسية عرّضتني لهبوط قاس في الدم، وغيّرت ملامح جسدي، وأصبت بنزيف داخلي في جسمي، وبالخصوص في منطقة البطن والرجل اليسرى. قضيت في المستشفى العسكري اسبوعاً كاملاً أئن بجراحاتي، الطبيب المختص أشار منذ بداية دخولي المستشفى بضرورة بقائي تحت العناية المركزة وإني محتاج إلى البقاء في المستشفى إلى حين استقرار صحتي. بعد أيام أخبرني الطبيب أن جسمي غير مستقر نسبياً، وأن نسبة الدم ما زالت منخفضة (وصلت إلى 5)، والضغط غير مستقر، وإني محتاج إلى عملية في قدمي اليسرى بسبب النزيف الداخلي الحاد الناجم عن التعذيب في مبنى التحقيقات، ومن بين الاصابات والتأثيرات على جسمي كان تعرض مفصل الحوض والعمود الفقري إلى أضرار مما سبب لي في اعاقة المشي، وما زلت حتى هذا اليوم أعاني من آلام كثيرة، خصوصاً خلال الحركة والتنقل التي أعاني من الصعوبة فيها.

بعد أسبوع جاء اتصال من مبنى التحقيقات بضرورة إخراحي من المستشفى لاستكمال التحقيق، حدثت مشادة كلامية مع الطبيب الذي أخبرهم أن صحتي غير مستقرة، وأنه لن يتحمل المسؤولية في حال حدوث أي مكروه أو مضاعفات، وأصر على ضرورة بقائي لكن دون جدوى. في مبنى التحقيقات، بدأت جولة جديدة من التعذيب النفسي

والجسدي والتهديد إلى أن استخرجوا مني إفادة تحت التعذيب القهري، كان كل شيء مكتوب في أوراق جاهزة لديهم، ويريدون مطابقتها باعترافاتي والإدلاء بذات الكلام المدون فيها، أما بقية التحقيق فكان بلا معنى، بل لمجرد الاستمتاع بالتعذيب والتعرض لطائفتي. لم يكن ممكن لي تقديم التفاصيل عن حدث لا علاقة لي به، فقد كان التحقيق يهدف إلى إجباري على الحديث عن كيفية تصنيع القبلة وعلاقتي بقية المتهمين خصوصاً سامي مشيمع.

لقد تم اطلاعي على بعض الأدوات التي يزعمون أنهم عثروا عليها في موقع الحادث، وهي طفاية حريق غير مستعملة، وبعض قطع الحديد الكبيرة والصغيرة، وجهاز هاتف مُحطَّم، وكان موقفي هو الرفض وعدم وجود علاقة بيني وبين هذه الأدوات.

بعد أسبوعين من التحقيق ذهبوا بي إلى النيابة العامة، أكدت عدم وجود علاقة لي بالقضية ولو بنسبة 1٪، فقد كنت في العمل وقت الحادثة، ولديّ إثبات أنني في وزارة أخرى أعمل في نفس الوقت. قلت له كيف أكون الفاعل ولا توجد لي صورة ولا بصمة ولا أي دليل يثبت علاقتي بالحدث. صمت المحقق في النيابة. وقام بكتابة إفادة مؤافقة لإفادة التحقيقات وأمرني التوقيع على الأوراق، وقال: وقع لأنك في حال عدم التوقيع سترجع من جديد لمركز التحقيقات والتعذيب هناك، وهذا ما يتم التعامل به مع القضايا في حال نفي المتهم التهم الموجهة إليه.

في اليوم التالي، وفي تمام الساعة الواحدة ظهراً و 11 دقيقة، ذهبوا بي أنا وأخي علي وابن عمتي طاهر وسامي مشيمع لتمثيل الواقعة، ولكن دون إعلام المتهمين بتواجدهم مع بعضهم البعض من خلال تمثيل الأدوار بشكل فردي. تم الذهاب بي مع محقق النيابة ومجموعة كبيرة من المدنيين وقوات الكومندوز، وتم تطويق الشوارع من نقطة التفتيش عند منزل

فاروق المؤيد حتى الإشارات الضوئية عند قرية الديه، وذهبوا بي الى فوق العمارة الواقعة بالقرب من الشارع المطل على موقع الحادث، وهي عمارة أزياء الزهراء، حيث أخذونا إلى سطحها وتحديد موقع وقوفي من أجل أن أتحدث مع المحقق الذي كان يصورني خلف كاميرا وزارة الداخلية، حيث صوّروني وأنا أقول أنني قمت بعملية التفجير من خلال الضغط على الهاتف.

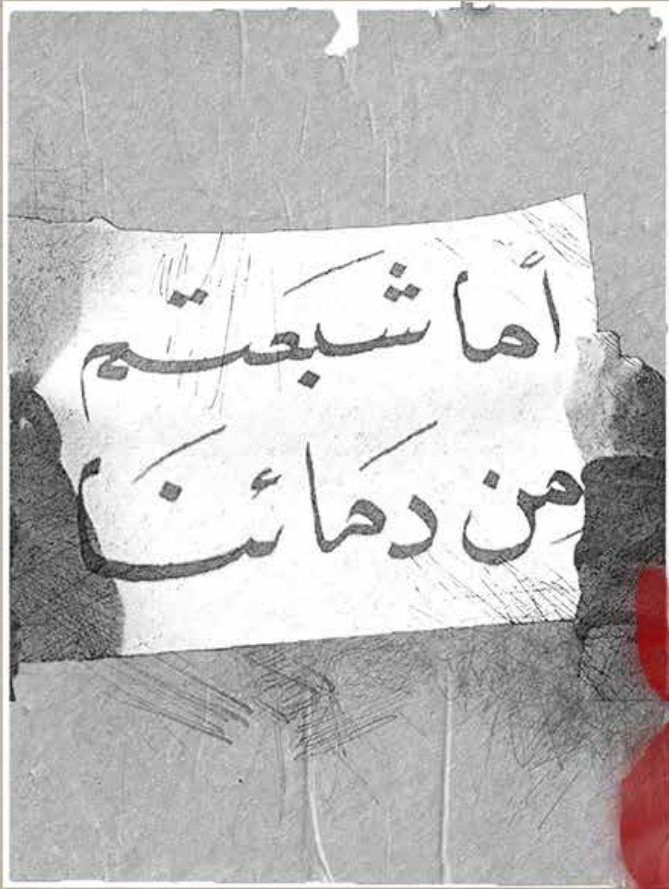
وبعدها تم انزالي إلى الشارع وهم يقولون لي: هذه الحفرة؟، فقلت لهم: لا. قالوا لي الحفرة عمقها متر واحد لكن لا توجد مثل تلك الحفرة في موقع الحادث، كل ما هو موجود كان حفرة صغيرة محددة من قبلهم، وأمروني بوضع كيس صغير لدرجة أنه لا يدخل الحفرة لصغرها، وأجبروني على التكلم بأني حفرت الحفرة في الليل ووضعتها مع سامي مشميع، وكان أخي وطاهر ابن عمتي، يراقبون اجباري على التصوير.

وبعد رجوعي إلى مبنى التحقيقات، استمرت معاناتي بسبب استمرار التحقيق في القضية حيث كنت أتقل بين التحقيقات والسجن الانفرادي في مركز الرفاع.

من بين الأسئلة التي طرحت علي: عندما توفي عمك (والمقصود هو الشهيد حسن طاهر)، ماذا كتب في وصيته قبل موته؟ ألم يذكر الجهاد في سبيل الله تعالى وهو يريد منكم الانتقام من الحكومة؟ لهذا نحن نقوم بمضايقتكم والانتقام من عائلتكم. أجبته أن من ضمن الوصية هو الأمر المعترف به في الاسلام والدين والغسل والكفن وسؤال منكر ونكير في القبر، وهي حق على كل مسلم ومسلمة ومن بين ذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فقال المحقق: الجهاد لديكم هو الانتقام من الحكومة وهو ما تعلمتموه من عمك، يقول عباس: «هذا الأمر كشف لي حجم العداوة المسبقة والحقد الدفين والرغبة في الانتقام».

ما زلت أعاني من الآلام الكثيرة في أنحاء جسمي، وإدارة سجن جوّ تمنع نقلي لأخذ العلاج اللازم، وإجراء العملية التي أحتاجها في الرجل اليسرى، وعلاج يدي اليمنى، وآلام العمود الفقري، والفكّ الذي أعاني من الآلام في الجهة اليمنى منه.





العامة الظالة

أولى جلسات المحاكمة:

متهمو «تفجير الدية»

يؤكدون تعرضهم للتعذيب الرضحي والتعرض الجنسي

انعقدت (الأربعاء 30 أبريل / نيسان 2014) أولى جلسات محاكمة المتهمين في ما بات يعرف بـ«تفجير الدية»، وهو الحادث الذي قُتل فيه 3 ضباط شرطة أحدهم إماراتي الجنسية.

المحامية منار مكي قالت إن الأخوين المتهمين سامي ورضا مشيمع بالإضافة إلى طاهر السميع تحدثوا عن جزء مما تعرضوا له من تعذيب، مشيرين إلى أنهم تعرضوا للاعتداء الجنسي والصعق الكهربائي.

وأضافت «ذكر الأخوين سامي ورضا مشيمع ما جرى عليهم من إدخال أشياء حادة بأذانهم أدى إلى عدم مقدرتهم على السمع جيدا، أما طاهر السميع فقد أفاد بتعرضه للتعذيب في كل من مبنى التحقيقات وكذلك في النيابة العامة».

وقالت إن المحامين طلبوا عرض المتهمين على لجنة طبية ثلاثية محايدة للكشف على موضع الإصابات وطالبوا أيضا عرضهم على أطباء مختصين في الإذن والحنجرة، وكذلك عرض الأخوين سامي ورضا على طبيب مسالك بولية لما أفاد به المتهمين من تعرضهم لاغتصاب جنسي بوسائل مختلفة.

ودعت هيئة الدفاع إلى عرض أحد المتهمين على طبيب نفسي لمعرفة مدى

إدراكه العقلي ومسؤوليته الجنائية إضافة إلى ندب أحد قضاة المحكمة
للتحقيق بوقائع التعذيب».

المحامون طالبوا بوقف النظر بالدعوى لحين الانتهاء من التحقيق بوقائع
التعذيب لارتباطهم ارتباطاً لا يقبل التجزئة، قبل أن تقرر المحكمة تأجيل
الجلسة حتى 19 مايو/ أيار للاطلاع على الأوراق وعرض كل متهم على
طبيب مختص بموضع الإصابات وجلب عباس السميع الجلسة القادمة.

والدة عباس السميع:
«التظلمات» وعبد الله الدرازي
امتنعوا عن إعطائنا ملفه الصحي

يمثل الاثنين (19 مايو/ أيار 2014)، للمرة الأولى أمام المحكمة عباس السميع (25 عاماً)، المتهم الثاني في قضية «تفجير الديه» الذي قتل فيه شرطيان وضابط إماراتي.

ولم يستطع عباس الحضور إلى الجلسة الأولى للمحكمة بسبب تردي وضعه الصحي، إذ أنه يعاني من مشكلة في عموده الفقري وتحتاج رجليه اليسرى إلى عملية عاجلة، كما أنه يعاني ألاماً في الجهة اليمنى من فكه، ولا يستطيع السير بشكل عادي، بعدما تعرض للضرب المبرح على ركبتيه خلال اعتداءات قوات الأمن على المعتقلين في سجن «جو» خلال إضرابهم لضرب وحشي.

وتقول والدة عباس السميع لـ «مرآة البحرين» إنها بحاجة إلى الملف الطبي الخاص بعلاج عباس في المستشفى العسكري «وفيه تفصيل وضعه الصحي، وذهبت من أجل ذلك إلى المستشفى العسكري، وبعد انتظار قابلت الطبيب الذي اعتذر عن تسليمي أي تقرير يخص عباس إلا إذا جاءته أوامر من إدارة المستشفى، وبالطبع لا يمكننا كعائلة الوصول إلى هذا الأمر».

وأردفت «توجهت إلى «المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان» وقابلت الدكتور عبدالله الدرازي الذي وعدني بالتحرك لكنه «لم يتصل

ليخبرنا عن نتيجة إيجابية»، وكذلك توجهت إلى إدارة التظلمات «وقدمت بلاغاً كاملاً عن وضع عباس الصحي، وبالفعل زاره أحد المندوبين من إدارة التظلمات ووعدته خيراً لكننا لم نتسلم التقرير، لذا ذهبت إلى إدارة التظلمات ثانية وقابلت مسؤولاً لكنه كان غير متجاوب وغير وديّ في التعامل، وعندما أخبرته أن مندوبهم قابل ابني عباس ووعدته بطلب نسخة من التقرير الطبي لعباس وإعطائه لنا، نادى هذا المسؤول المندوب الذي زار عباس، فحضر وبدأ مرتبكاً من المسؤول الذي سأله: هل وعدت عباس بإعطاء الملف لعائلته؟ فنفى المندوب الأمر وكان بادياً عليه الخوف والارتباك». وتابع «عندما ذهبت لزيارة ابني عباس وأخبرته بأن مندوب إدارة التظلمات نفى أنه وعدك في توفير التقرير الطبي، ضحك عباس وبدأ متأسفاً على تراجع إدارة التظلمات، خصوصاً أن المحاكمة جارية وأن عباس يحتاج هذا التقرير لإثبات ما تعرض له، وأنه بحاجة إلى العلاج».

محامي التهمين بمقتل « السهمي » : الملكة تنسج حبل الإعدام لسامي مشيمع وزملائه!

قال مكتب المحامي محمد التاجر في بيان له في 2 يونيو/ حزيران 2014 بأن «إجراءات المحاكمة تنسج حبل الإعدام لسامي مشيمع وزملاءه (المتهمين مع آخرين في قضية تفجير الديه) في سابقة خطيرة رفض تسليم ملف الدعوى للمحامين».

وأحالت النيابة العامة إلى المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة قضية ما باتت تُعرف بـ «تفجير الديه»، الذي راح ضحيته الضابط الإماراتي طارق الشحي واثنين من عناصر الشرطة (يمني وباكستاني) للنظر في أول جلساتها في 29 أبريل 2014، وقبل انتهاء مدة الحبس الإحتياطي المقررة للمتهمين بناء على أمر النيابة العامة بحبسهم لمدة 60 يوماً على ذمة التحقيق بعد توجيه تهم معاقب عليها وفق قانون الإرهاب.

وأعتبر التاجر إحالة القضية إلى المحكمة بسرعة قياسية وبعد ما رافقها من عقد مؤتمرات صحفية لوزارة الداخلية وللنيابة العامة تباعا والتي نشرت فيها صور المتهمين وبثت الجزء المكتوب من اعترافاتهم ، والذي رافقه تصريحات واجراءات امنية غير مسبوقه ، خلقت رأي عام ضاغط ضد المتهمين ، وكل ذلك بخلاف القانون واجراءات المحاكمة العادلة والمبادئ القضائية والدستورية التي

أكدت على أن المتهم بريء حتى تثبت ادانته من خلال محاكمة عادلة ونزيهة.

وأشار التاجر إلى أنه حضر ثلاثة من المتهمين في قضية تفجير الديه في أولى جلساتها في 29 ابريل 2014 وهم رضا مشيمع وسامي مشيمع وطاهر السيمع، وحيث أنكروا التهم الموجهة إليهم وأعقب ذلك تقديم الدفاع لطلباتهم والتي كان من بينها تزويدهم بنسخة ورقية من ملف الدعوى، فيما أجلت المحكمة نظر الدعوى إلى تاريخ 19 مايو 2014.

وقال: «بعد مراجعة قلم كتاب المحكمة، تم تزويد المحامين بقرص مدمج «CD» يحتوي على مسح ضوئي ملف الدعوى، بدون النسخة الورقية حيث رفضت قلم كتاب المحكمة تزويد المحامين بنسخة ورقة وطباعة جميع أوراق الدعوى الخاصة بالقضية، وهو ما احتجت عليه هيئة الدفاع ودعاها أمام المحكمة في جلسة 19 مايو 2014 وأثبتت هذا الإحتجاج في محضر الجلسة، وأعقب ذلك إلى رفع شكوى في 22 مايو 2014 للمجلس الأعلى للقضاء، الذي أحال الشكوى بدوره إلى التفتيش القضائي، وقد طالبت هيئة الدفاع بضرورة تمكين المحامين من نسخة ورقية كاملة من ملف الدعوى وفقا لما قضى به قانون المرافعات المدنية والتجارية والمواد ذات العلاقة بقانون الإجراءات الجنائية.

وتابع: «وعليه وبناء على اجتماع مع المستشار في التفتيش القضائي تم إحالتها مرة أخرى إلى مدير شؤون المحاكم بعد تقديم خطاب آخر للتأكيد على طلب استلام نسخة ورقية من أوراق الدعوى وفقا لما نص عليه قانون الإجراءات، وبعد نقاشات مطولة معه أصر

على رفض تسليم نسخة ورقية إلى هيئة الدفاع للقيام بواجبها تجاه المتهمين ومباشرة اجراءات الدفاع عنهم في القضية».

وأكد التاجر أن «الإجراءات التي اتخذتها المحكمة قبال هيئة الدفاع عن المتهمين فيها إخلال واضح بمبادئ المحاكمة العادلة التي نص عليها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، حيث نص هذا العهد في المادة الرابعة عشر منه الفقرة الثالثة: لكل متهم بجريمة أن يتمتع أثناء النظر في قضيته، وعلى قدم المساواة التامة، بالضمانات الدنيا التالية: ب/ أن يعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه وللاتصال بمحام يختاره بنفسه». وقال: «يشكل امتناع قلم كتاب المحكمة وامتناع المحكمة عن إصدار أمر واضح بعد مخاطبتها بتزويد هيئة الدفاع عن المتهمين بنسخة ورقية لملف الدعوى امتناعا عن تقديم هذه التسهيلات واعاقه لعمل المحامين وعدم تمكينهم من ممارسة عملهم بشكل جدي للدفاع عن موكلهم».

كما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه «لكل إنسان على قدم المساواة التامة مع الآخرين في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة نظرا منصفا وعلنيا، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه إليه»، وقال: «ولما كان امتناع المحكمة عن تزويد هيئة الدفاع عن المتهمين في قضية تفجير الديه بنسخة ورقية كاملة مطبوعة يشكل إخلالاً بمبدأ المساواة التامة مع سائر المتهمين في مختلف الدعوى حيث يتسلم المحامون القائمون على الدفاع عنهم نسخ ورقية من ملفات الدعوى، وهو ما يؤشر إلى تطبيق اجراءات خاصة أخرى بخلاف ما هو منصوص عليه في القانون».

وإتهم المحامي التاجر المحكمة «بمخالفة اجراءات المحكمة القوانين الدولية والوطنية، وامتنعت عن تسليم هيئة الدفاع النسخة الورقية

من ملف الدعوى، وهو مؤشر خطير حول حرمان المتهمين من حقهم من الدفاع، وتمكين محاميهم من القيام بواجبهم في الدفاع عنهم بدون عوائق، ويعكس مخاوف الدفاع الجدية وحقيقية في الإخلال بحقوق المتهمين والتمهيد لأن تكون مثل هذه الإجراءات مقدمة لإصدار أحكام قاسية تصل للإعدام في مواجهة المتهمين».

الدفاع عن متهمي «نفجير الدير» ينسحب: العلامة ترفض تسليمنا فيديو وصور التفجير

أعلن فريق الدفاع عن المتهمين بقضية قتل 3 شرطة، فيما عُرف بـ«تفجير الدير»، يوم الخميس 30 أكتوبر/ تشرين الأول 2014 الانسحاب من القضية مؤكدة أنه لم يتمكن من الدفاع بصورة حقيقية عن موكلهم.

وأعلن الفريق عن عدم تمكنه من الأدلة التي اطّلت عليها النيابة العامة والتي أصبح من حقه القانوني الإطلاع عليها والمتمثلة في تصورات الواقعة بالفيديو والتصوير الفوتوغرافي وغيرها من الطلبات، مشيرة إلى أنها لا تجد أمامه من خيار سوى إعلان انسحابه التام و النهائي والقاطع من الدفاع في هذه القضية الخطيرة.

ورفضت المحكمة الجنائية الرابعة برئاسة علي الظهراني اليوم الخميس الاستجابة لمطالبات فريق الدفاع وقررت إرجاء القضية لندب محامين آخرين لجلسة 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014.

وقال فريق الدفاع في رسالة رفعها للمحكمة «لا يخفى على المحكمة خطورة التهم المنسوبة للمتهمين في القضية المذكورة، والتي قد تصل العقوبة عليها للإعدام مضافا إلى ذلك حرجة الوضع العام في هذه القضية الخطيرة والتي تمتد أثارها إلى دول الجوار، أضف إلى ذلك تعدد التصريحات و المطالبات من قبل جهات رسمية و شخصيات محلية و خليجية».

وأضاف بأنه لا يخفى على المحكمة أن عدم تمكين هيئة الدفاع من الإطلاع على الأدلة كاملة و استلام نسخ منها يقود حتما لعدم مقدرة على تقديم دفاع حقيقي وجدي ومن ثم و الرد على التهم وما قدم من النيابة من أدلة مما يخل بحق الدفاع، و يضر بمصلحة الموكلين.

وتابع «مع كل هذا التشابك حاول الدفاع جهده تلمس طريق الحقيقة ومتأملا أن تسهم النيابة العامة و كذلك عدالة المحكمة في إسعافه ومعاونته للقيام بواجبه الدفاعي لإحقاق الحق، وطوال جلسات المحكمة طالب الدفاع بتوفير الأدلة التي تسهم في تبيان الحقيقة وتكشف لغز التفجير الذي حدث، ولذا تقدم الدفاع بالعديد من الطلبات للمحكمة التي تعينه على تحقيق دفاع حقيقي في القضية الماثلة، وأغلب هذه الطلبات كانت مرتبطة بأدلة كانت تحت بصر النيابة العامة ولم تقدمها وحجبتها على المحكمة وعن الدفاع، وأهمها تلك التصويرات التي قام بها العديد من الشهود الذين كانوا حاضري الجريمة من اولها و اقروا بتصويرها وتسليم التصوير لشرطة التحري ومن ثم سلمت للنيابة العامة، ولكن هذه التصويرات بالفيديو والصور الفوتغرافية موقع الجريمة ولما حدث وقتها من بداية الواقعة حتى نهايتها لم توضع تحت يد الدفاع، وأغلب الظن أنها لم تقدم للمحكمة».

وقال «ضف إلى هذه الطلبات طلبات أخرى لا تقل أهمية عن التصوير الحي للواقعة، وجميع هذه الطلبات تم إنجازها في المذكرة المقدمة لعدالة المحكمة الموقرة بجلسة 16 يونيو/ حزيران 2014 والتي أعيد التأكيد عليها بمحضر الجلسة نفسها من قبل الدفاع وأضيف إليها طلبات أخرى، إلا أن عدالة المحكمة الموقرة لم

تستجيب لأي منها ولم تحقق طلبات الدفاع التي تمكنه من تقديم دفاع حقيقي في القضية الماثلة، وبهذا يصبح وضع الدفاع مقتصرًا على حضور الجلسات فقط ولن يتمكن من تقديم دفاع حقيقي وجدي دون الاستجابة لطلباته التي التمس من عدالة المحكمة اجابته عليها، خاصة، إذا علم أن هذه الطلبات جديّة ومنتجة في القضية وقد وردت في محاضر تحقيق النيابة العامة مما يقطع أنها قد اطلعت عليها وبذلك يكون من حق الدفاع الإطلاع عليها لتحقيق المساواة وعدالة المحاكمة».

وخلص بالقول «إن الدفاع قد أطلع مجلس القضاء الأعلى على ما قد تقدم به أملا النظر بجديّة لطلباته وتمكينه من تحقيق دفاع جدي في القضية الماثلة».

**المحامي محمد التاجر:
طرد عباس السميع من المحكمة بسبب رغبته في الكلام وعدم
رضاه عن انتداب محامي له**

قال المحامي محمد التاجر، إن المحكمة الكبرى الجنائية طردت عباس السميع المتهم بقضية «تفجير الديه» لرغبته في الكلام وعدم رضاه عن انتداب محامي، في جلسة 30 ديسمبر/ كانون الأول 2014. وأوضح بأن السميع قال خلال الجلسة «إن المحاكمة غير عادلة». وأضاف التاجر بأن «المحكمة تتجاهل طلبات المحامين المنسحبين الذين أعيد تعيينهم والمتدبين مرة أخرى، وهذا يعني تكرار أحكام الإعدام». وتابع بأنها «ترفض تثبيت طلبات المحامين الجدد والاستماع»، معتبراً أن ذلك «إخلال بحق الدفاع»، على حد تعبيره.

رسالة خاصة لعباس السميع

تنشرها مرة البحرين عشية النطق بالحكم:

إذا كنت الحكم بإعدامي سيحمر هذا الشعب، فليكن قمبراً ثانية..

عشية محاكمته بتهمة قتل الضابط الشحي، كشف المعتقل عباس السميع عما تعرّض له من استهداف ومحاولة تصفيته قبل اعتقاله، وتعذيبه على يد مجموعة من الضباط بأوامر عالية المستوى وفق قوله، ووصف التهم التي نسبت إليه بـ«الملفقة والكيدية والسياسية»، وقال: «إذا كان تطبيق حكم الإعدام سيحرر هذا الشعب الأبى من حقبة طويلة عاشها مع نظام فاسد انتزع حرّيته، فليكن قمبراً ثانياً يروي عطش هذه الأرض، فإنني لا أرى الشهادة إلا سعادة».

وقال في رسالة من سجن جو المركزي حررها بتاريخ 23 فبراير 2015 وحصلت مرة البحرين على نسخة منها: «اعتبر أي حكم صادر ما هو إلا بهرجة إعلامية من أجل النيل من عزيمتي وعزيمة الشباب المناضل»، وأضاف «إذا كان النظام يظن أن أي حكم سوف يصدر من محكمة لا تتصف بالنزاهة والعدالة، من أجل أن يثنى ويكسر من إرادتي وإرادة هذا الشعب، فهو واهم لأنه في الحقيقة سجن جسدي ولم يسجن روحي التي ما زالت وستبقى صامدة ومتحررة».

وذكر السميع بأن الدليل الذي استخدم لإدانته بجريمة القتل هي مكالمات هاتفية مع أحد المتهمين. موضحاً: «اتهامي بإجراء مكالمات

هاتفية مع أحد المتهمين فقط، والاصرار على هذه المكالمات كدليل إدانة على أي من ارتكب الحادثة، دليل ضعف في عمليات البحث والتحري».

وأشار السميع إلى «بشاعة التعذيب الذي لاقته على أيدي كبار ضباط الأمن الوطني بين لي أنهم متخبطون في عمليات البحث والتحري»، وأوضح أنه تلقى: «اعترافا واضحا وصرحاً من كبار الضباط والمحققين أثناء التعذيب بتسلمهم أوامر عالية المستوى من كبار الدولة باتخاذ إجراءات صارمة وتصفيتي قبل اعتقالي وهذا يدل على النوايا الاجرامية»، وأضاف «إخفاء حادثة محاولة اغتيال أثناء الاعتقال كانت بضغط مباشرة وتهديدات مستمرة من كبار المحققين والضباط في مستشفى العسكري وفي مبنى التوقيف «الأمن الوطني» وفي سجن جو المركزي»، وأوضح «كان المدعو «خليل» أحد قادة جهاز الأمن الوطني برتبة نقيب بصحبة كبار المسؤولين مستمرين في زيارتي بسجن جو المركزي، وآخر زيارة كانت في شهر ديسمبر من العام الماضي 2014» على حد قوله.

وقال «عندما تم اقتحام منزلي ومطاردتي والإمساك بي، تعرضت لأبشع التعذيب والضرب وعندما ذهبوا بي في نفس الوقت إلى منطقة السنابس، لذت بالفرار من بين أيديهم وتمت ملاحقتي من قبل العناصر المدنية المسلحة مع القوات الخاصة لمسافة طويلة وتم استهدافي بطلقات عشوائية فأصيبت رجلي اليسرى، وتعثرت على الأرض، وتم اقتيادي بمركباتهم إلى القلعة وتسبب ذلك بنزيف حاد في فخذي الأيسر».

وأوضح: «ما أشيع عني بتعرضي إلى تكسر في العضلات ورضوض بسيطة غير صحيح، وإنما تم تهديدي بالتصفية الجسدية في حال

أخبرت عن إصابتي، أدخلت على أثرها العناية القصوى بسبب النزيف المستمر، تم منعي من التواصل مع عائلتي ووضعت في العناية بمستشفى العسكري واجريت لي عملية جراحية وخضعت لعلاجات متكررة ومتطورة لفترة زمنية تم فيها تخطيط مكان الإصابة».

وقال السميع: «أوجه رسالتي وتحياتي لأبناء الشعب وإلى الرموز الوطنية والجمعيات المعارضة لمواقفهم المشرفة وثباتهم في ساحات العزة والكرامة. وتحية أخرى إلى الشباب المجاهدين والمطاردين على صمودهم. فنصيحتي للنظام هي أن لا تتعب نفسك كثيراً فأنت تحارب شعباً شبابه لا يهاب الموت والانكسار ومستمر في حراكه السلمي الثوري حتى يأذن الله له بالنصر». وأضاف «لقد قالها سماحة الشيخ علي سلمان «الأمين العام لجمعية الوفاق» 10 سنوات أماما لإستمرار الثورة، فإنني أضاعفها لتكون 20 سنة لثقتي بالشباب الثوري ورجالات لثورة وتحركهم المتطور في الساحات والميادين الثورية».

وأكد السميع: «رسالتي لكم يا شعبي عهداً عهداً أنني سوف أبقى صامداً شامخاً فلا مشكلة عندي بأن أمضي بقية حياتي في السجين وفي الطوامير حراً رافضاً للظلم. بل المشكلة عندي بأن أقضي بقية عمري حراً طليقاً متخادلاً عن نصره الحق والمظلومين».

وختم قائلاً: «إذا كان تطبيق حكم الإعدام سيحرر هذا الشعب الأبى من حقبة طويلة عاشها مع نظام فاسد انتزع حرته، فليكن هذا التطبيق حاضر ولا المذلة، ليكن مقبراً ثانياً يروي عطش هذه الأرض، فإنني لا أرى الشهادة إلا سعادة».

وحدة التحقيق الخاصة ترد على فيديو خطاب السميع بعد عام على سكواه: دعوى التعذيب كاذبة وحفظنا الشكوى!

ردت وحدة التحقيق الخاصة بالنيابة العامة عبر حسابها في تويتر على خطاب المعتقل السياسي المحكوم بالإعدام عباس السميع، والذي بث في تسجيل فيديو من داخل السجن يوم أمس، واتهم فيه سلطات الأمن بتعذيبه تعذيبا وحشيا خلال التحقيق معه، لإجباره على اعترافات زائفة.

وبعد حوالي عام من شكوى تعذيبه، وفي اليوم الذي قضت فيه محاكم النظام عليه بالإعدام، زعمت وحدة التحقيق الخاصة بأن دعوى تعذيبه كاذبة، بناء على تقرير من الطبيب الشرعي، وإن ما كان به من إصابات لحقت به نتيجة مقاومته القائمين بالقبض عليه، بحسب تحقيقات النيابة العامة، وقالت الوحدة إنها بناء عليه أمرت بحفظ الشكوى.

وجاء بيان وحدة التحقيق الخاصة «تعليقا على الفيديو المتداول لعباس السميع»، بحسب ما قالت، ولم تعلن الوحدة عن نتائج تحقيقها في هذه الحادثة إلا الآن، كما أنها لم تعلن عن تحقيقاتها في مئات الحوادث الأخرى التي تتلقى بشأنها شكاوى بشكل يومي من الأمانة العامة للتظلمات.

الإعدام لثلاثة متهمين والمؤبد لـ 7 آخرين وإسقاط الجنسية عن 8 في قضية تفجير الدية

أصدرت المحكمة الكبرى الجنائية الخميس 26 فبراير/ شباط 2015 حكماً بالإعدام بحق ثلاثة متهمين في قضية تفجير الدية التي قتل فيها 3 شرطة بينهم الضابط الإماراتي طارق الشحيّ. وحكمت المحكمة في القضية ذاتها أيضاً بالسجن المؤبد لـ 7 متهمين إسقاط الجنسية عن 8 أشخاص، مع إلزامهم بدفع 929 ديناراً و691 فلساً غرامة.

هذه ردة فعل والدَيِّ المَكْرَم بإعدام عباس السميع فور سماعهما قرار المحكمة

قالت والدة المعتقل عباس السميع إن «الحكم بإعدامه لم يكن مفاجئاً».

وأوضحت في تصريح لـ «مرآة البحرين» عقب قرار محكمة بحرينية الخميس (26 فبراير/ شباط 2015) الحكم بإعدامه واثنين آخرين وبالسجن مدى الحياة على سبعة بتهمة قتل ثلاثة شرطة أحدهم إماراتي «إن الحكم مسيّس وكنا متوقعين».

وأضافت «منذ اعتقاله وزملائه سمعنا في تلفزيون البحرين المتحدث باسم وزارة الداخلية يتوعد بأن أحكامهم تصل إلى الإعدام؛ ويومذاك لم يكن قد صدر حكم قضائي بعد».

وقالت إن «النيابة العامة منعت محاميي ابنها (محمد التاجر، منار مكي) من اللقاء به طيلة أشهر اعتقاله؛ حيث لم يلتقيا به ولا مرة»، مشيرة إلى أن النيابة «سمحت فقط لمحام عرفنا أن اسمه نواف السيد بزيارته في ظرف شهر من تعيينه من قبل المحكمة إثر انسحاب محاميه الرئيسيين».

وذكرت بأن الأخير «التقى عباس مرة واحدة ولم ير له أثر بعد ذلك».

وأضافت رداً على سؤال بأن المحامي المذكور «لم يلتق بالعائلة ولا مرة ولا نعرف عنه أي شيء»، على حد تعبيرها.

وأضافت إن «عباس لم تكن لديه أية خلفية عن المحامي ولا عن قرار المحكمة بوضع محام له وأنه صُدم لدى استدعائه في السجن للقائه فجأة».

وتساءلت «لماذا ظلت النيابة العامة ترفض على مدى أشهر لقاء محامي عباس به منذ اليوم الأول لاعتقاله إلى لحظة انسحابها احتجاجاً على ذلك؛ بينما منحت المحامي المكلف من المحكمة هذا الحق في ظرف شهر واحد من تعيينه؟ هل تسألني الآن ما إذا كنت قد توقعت الحكم أو لا!».

وتتهم السلطات السميع وتسعة متهمين آخرين بتفجير وقع في 3 مارس/ آذار 2014 في قرية الديه غربي المنامة قتل فيه ثلاثة شرطة أحدهم ضابط إماراتي. فيما يؤكد محامو المعتقلين بأنه لا دليل على إدانتهم عدا اعترافات انتزعت تحت التعذيب.

وأضافت والدة السميع «الشيء الذي لم أتوقعه فعلاً هو أن تلصق به هذه التهمة؛ فهي لا تناسبه. ابني جامعي متعلم يعمل مدرساً، ليس قاتلاً، ولا هو مجرم أو إرهابي».

وتابعت «النيابة العامة والتحقيقات نفس الشيء.. يلعبون الدور نفسه»، وفق تعبيرها.

وقالت رداً على سؤال «مثل أي أم مشاعري صعبة. قلبي محروق ولم أتمالك نفسي ما إن سمعت الحكم رغم توقعي له».

واستدركت بأن «عباس منحني القوة لمواجهة هذا الموقف. طلب مني أن أتوقع أي حكم وأكون قوية. قال إنه مظلوم وأمله كبير بأن يخرج؛ لكن إذا أراد الله له الشهادة فهو جاهز».

بدوره، قال والده جميل السميع إن «أولادي مظلومون لكنني مطمئن؛ لأن معهم رجال وعلماء».

وأضاف بأن «قضيتهم ليست قضية مخدرات أو سرقة، إنها قضية عز وشرف. هذه الأحكام نتمنى أن لا تنفذ».

وأمل «أن يحصل تدخل في القضية. إنني مطمئن بخروجهم في يوم ما»، على حد تعبيره.

السميع في خطاب مصور للشعب الإماراتي: أؤكد لكم أنني بريء براءة الذئب من دم يوسف¹

أكد المحكوم بالإعدام في قضية مقتل الضابط الإماراتي طارق الشحي عباس السميع، في خطاب مصور للشعب الإماراتي، أنه بريء من التهم التي وجهت له، مشيراً إلى أن الحكومة البحرينية لعبت على وتر الطائفية لاستعطاف السنة في الوطن العربي.

وعبر السميع في فيديو مصور حصلت «مرآة البحرين» على نسخة منه عن احترامه للشعب الإماراتي، الذي قال إنه يرغب في مخاطبته قبل نقله للسجن الإنفرادي، في انتظار تنفيذ حكم الإعدام، وقال «يجب أن تتيقنوا أنني مناضل من أجل نيل كافة الحقوق لشعبي المظلوم».

وشدد على إيمانه بـ «الحراك السلمي البحت الذي كفلته كل الأعراف والقوانين الإلهية والدولية في سبيل الحرية والمساواة»، مشيراً إلى أن حراك الشعب منذ انطلاقاته ولأن كان سلمياً، «كنا نرمي الورود على عساكر السلطة بينما كانوا يواجهوننا بالآلات القمع».

وأضاف «استخدمت القوات الرصاص الحي والغازات السامة أدى لسقوط قتلي وجرحي، ورغم البطش تمسك الشعب بسلميته».

وقال «لقد اتهمنا بالإرهاب وعدم الولاء للوطن وأصحاب أجنادات

1 السميع في خطاب مصور للشعب الإماراتي: أؤكد لكم أنني بريء براءة الذئب من دم يوسف

<http://bhmirror.myftp.biz/news/22573.html>

خارجية وغيرها من الأكاذيب من أجل استعطاف السنة في الوطن العربي»، متابعا وللأسف الشديد انطلقت الحيل القذرة على بعض ممن لا يعرفون واقع البحرين من وعاظ السلاطين.

ولفت إلى أن السلطة استفادت من ذلك لكسب دعم الحكومات الخليجية والعربية حيث قدمت الحكومات دعما لوجستيا وماديا وإعلاميا، ولم تكتف بذلك بل قامت بإرسال عسكريين من مواطنيها من أجل قمع أبناء الشعب تحت عنوان تطهير البلد من الخونة وختم السميع خطابه بالقول «أؤكد وأكرر بأنني بريء ومن معي براءة الذئب من دم يوسف، ورفع القرآن قائلًا «وهذا كتاب الله بين يدي والله خير الحاكمين».

**والدة الحكوم بإعدام عباس السميع:
مستعدة أن أقدم أبنائي الثاني والثالث والرابع ... ولا المذلة**

اعتبرت والدة المحكوم بالإعدام الشاب عباس السميع، إن حكم الإعدام الصادر بحقه هو «شرف وتاج على الرأس» موضحةً أن الحكم لم يصدر بحقه لأنه قام بعمل مُنكر أو لأن سيرته لم تكن حسنة.

وأضافت أم عباس في مقطع مصوّر بثه ناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي إن أبنائها «لم يعيشوا حياتهم مستقرين، ولم يشعروا بالأمن والأمان في عمل أو دراسة ولا حتى في المنزل»، مؤكدةً بحزم وثبات إنها مستعدة أن تقدم أبنائها «الثاني والثالث والرابع، ولا المذلة» حسب وصفها.

«علي السنكيس» المحكوم بالإعدام في قضية «تفجير الديه»: في قبضة «الباصت الجنائية»!

اعتقلت قوات النظام الشاب المطارد علي عبدالشهيد السنكيس (19 عاماً) والمحكوم بالإعدام في قضية مقتل الضابط الإماراتي «طارق الشحي» وتشكيل خلية ائتلاف 14 فبراير، وهي ما يعرف بقضية «تفجير الديه»، التي حكم فيها على الشابين «عباس السميع» و«سامي مشيمع» بالإعدام أيضاً.

واعتقل السنكيس يوم الخميس الماضي 2 أبريل / نيسان 2015 بكمين في منطقة الدراز. والسنكيس هو الفتى الذي اشتهرت على نطاق واسع قضية اختطافه من قبل قوات الأمن في منطقة السنابس في العام 2012، حيث التقطت له صور وهو ملقى في كراج أحد المنازل، غائباً عن الوعي ومعرّى من ملابسه، في حين أكد لاحقاً أنه اختطف لأنه رفض عرضاً لتجنيد من قبل المخابرات، وقد تعرّض السنكيس خلال هذا الحادث إلى اعتداءات جنسية وطعنات بالسكين وغيرها، وكان عمره وقتها 16 عاماً.

وقالت عائلة السنكيس إنها تلقت اتصالاً من ابنها المطارد يوم الجمعة 3 أبريل / نيسان لشوان معدودة أخبرهم خلاله بأنه معتقل في مبنى إدارة التحقيقات الجنائية سيء الصيت، ومن بعدها انقطعت أخباره تماماً، ما زاد من احتمال تعرضه للتعذيب.

وكان السنكيس قد صرّح لحساب يديره نشطاء بحرينيون لعرض

معاناة المعتقلين والمطاردين، في شبكة الإنستغرام، بتاريخ 27 فبراير/ شباط الماضي أنه «عاش حياة المطاردين مذ كان في عمر 15 ربيعاً عندما أطلق سراحه في فبراير/ شباط 2011 وحينها كان الشعب معتصماً في دوار اللؤلؤة، لكنه اختار أن لا ينام في منزله خوفاً من مدهامة قوات الأمن في أية لحظة، لذا اختار النوم فوق أسطح المنازل أو في منازل بعض المواطنين الذين كانوا يشفقون عليه ويؤونه ليلة أو ليلتين، ومن ثم يقوم بالبحث عن مكان آخر يأويه من جديد». وذكر السنكيس أن القوات الأمنية داهمت منزله الكائن في منطقة السنابس لأول مرة في 3 مارس/ آذار 2015 وهو يوم حادثة تفجير الديه، وبعدها صارت الإحضاريات للمحاكمة ترسل له، وفي هذه القضية لفقت له تهمة التجنيد لصالح إحدى الجماعات، وأضاف أنه لم يستغرب حكم الإعدام الصادر بحقه في 26 فبراير/ شباط 2015 معتبراً أن هذه الأحكام ليست غريبة على حكومة ظالمة مستبدة، وليست جديدة على شعب أبي أن لا يعيش إلا بالعزة.

وعن حادثة الاعتداء عليه في 21 مارس/ آذار 2012، ذكر السنكيس أنه عندما كان بعمر (16 عاماً) لاحقته قوات مدنية وقامت بتقييده وطمعنه بالسكاكين وتهديده بالاغتصاب إن لم يعمل معهم مخبراً، معتبراً أن سبب استهدافه كونه هاوياً للتصوير، وفي 23 مارس/ آذار 2012 برأت النيابة العامة عناصر وزارة الداخلية من تلك التهم، موجهة أصابع الاتهام للسنكيس بأنه هو من قام بافتعال الإصابات بنفسه.

يذكر أن السنكيس اعتقل لأول مرة في 3 يناير/ كانون الثاني 2011 (خلال مرحلة الأزمة الأمنية التي اعتقل فيها مجموعة كبير من الشبان والناشطين)، وتعرض خلال اعتقاله للتعذيب، ولُفقت له

عدة تهم منها التعدي على أحد الضباط المدعو «فيصل المرسي»
أحد المناوبين في مركز المعارض، كما تم الحكم عليه بالسجن خمس
سنوات في قضية خلية ائتلاف 14 فبراير، وفي فبراير/ شباط الماضي
حكم عليه بالإعدام في قضية الشحّي إلى جانب عباس السميع
وسامي مشيمع.

الاستئناف تؤيد إعدام 3 متهمين والتزبد لسبعة في قضية مقتل 3 شرطة بالديبه بينهم ضابط إماراتي

أيدت محكمة الاستئناف العليا برئاسة محمد بن علي آل خليفة وأمانه سر ناجي عبدالله الثلاثاء (31 مايو/ أيار 2016) الحكم الصادر بقضية مقتل ضابط وشرطين آخرين بمنطقة الديبه.

وكانت المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة أصدرت الخميس (26 فبراير/ شباط 2015)، حكمها بإعدام ثلاثة متهمين، والمؤبد لسبعة، كما قضت بإسقاط جنسية 88 منهم بقضية مقتل ضابط وشرطين آخرين بمنطقة الديبه. كما أمرت المحكمة بإلزامهم بالتضامن بدفع 929 ديناراً و691 فلساً، وبمصادرة المضبوطات.

التمييز البصريّة تنقض أحكام الإعدام والزّيد للمتّهمين بقتل ضابط إماراتيّ بالديه

نقضت محكمة التمييز الإثني (17 أكتوبر/ تشرين الأول 2016)، الحكم بإعدام 3 متهمين، والسجن المؤبد لسبعة، وإسقاط جنسية 8 منهم بقضية مقتل ضابط إماراتي وشرطيين آخرين بالديه.

وأصدرت المحكمة الاستئنافية العليا الأولى في (31 مايو/ أيار 2016) حكمها في القضية الخاصة باستهداف قوات الشرطة بالمنطقة الشمالية يوم 3 مارس/ آذار 2014 بعبوة متفجرة مما نجم عنه مقتل الضابط الإماراتي طارق محمد الشحي والشرطيين محمد رسلان وعمار عبدو علي محمد، بتأييد الحكم المستأنف بإعدام المتهمين الثاني والثالث والرابع والسجن المؤبد للمتهم الأول ومن الخامس حتى العاشر، وإسقاط الجنسية عن المتهمين من الأول حتى الثامن وإلزام جميع المتهمين بالتضامن بدفع قيمة التلفيات الناشئة عن الواقعة وبمصادرة المضبوطات.

وتزعم السلطات أن المتهمين وضعوا عبوات متفجرة بالطريق العام قابلة للتفجير عن بُعد، وقاموا باستدراج الشرطة إلى مكان الواقعة بافتعال أعمال شغب استدعت تدخل القوات، التي ما إن بلغت مكان العبوات المتفجرة حتى قام المتهمون بتفجير إحداها مما ترتب عليه وفاة المجني عليهم من القوات وإصابة 13 آخرين.

وتطعن منظمات حقوقية في الوقائع المنسوبة إلى المتهمين بسبب

التشكيك في استقلالية القضاء البحريني الذي يعين أعضاؤه
بمراسيم ملكية، فيما يعتمد إصدار الأحكام على اعترافات منتزعة
تحت التعذيب، وأدلة مقدمة من تحريات سرية وشهود مجهولين.

محكمة الاستئناف العليا تعود وتؤيد ثلاثة متهمين بقتل ضابط إماراتي ساهم في قمع المظاهرات البحرينية

أيدت محكمة الاستئناف الأحد 4 ديسمبر 2016 إعدام ثلاثة وسجن خمسة بالسجن المؤبد، وإسقاط جنسية ثمانية متهمين في قضية مقتل ضابط وشرطين بالديه.

وقضت محكمة الاستئناف العليا السادسة برئاسة القاضي إبراهيم الزايد وأمانة سر يوسف بوگردان، وإجماع الآراء، الحكم بإعدام 3 متهمين، والسجن المؤبد لخمسة، وإسقاط جنسية 8 منهم في قضية مقتل ضابط وشرطين آخرين بالديه.

وكانت محكمة التمييز قد نقضت في 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، الحكم بإعدام 3 متهمين، والسجن المؤبد لسبعة، وإسقاط جنسية 8 منهم بقضية مقتل ضابط وشرطين آخرين بالديه، وبموجب الحكم اليوم فإن حكم المؤبد سقط عن اثنين من المتهمين.

وكانت المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة أصدرت في 26 فبراير 2015، حكمها بإعدام كل من سامي مشيمع، وعباس السميع، وعلي عبدالشهيدي السنكيس بتهمة قتل ثلاثة من الشرطة بينهم (الضابط الإماراتي طارق الشحي) في 3 مارس/ آذار 2014 في قرية الديه.

وحكمت المحكمة أيضاً على سبعة متهمين آخرين بالسجن مدى

الحياة، وهم كل من أحمد جعفر، علي جميل السميع، طاهر السميع،
حسين أحمد، حسن الصباح، أحمد معتوق، ورضا مشيمع. كما ألغت
المحكمة جنسية ثمانية من المتهمين العشرة وفرضت عليهم غرامات
مالية.

والدة المحكوم بالإعدام علي السنكيس : أخبرني ابني بأنه لم يتم التحقيق معه في قضية السّمي!

أكدت والدة المحكوم بالإعدام علي السنكيس، إن النيابة العامة لم تحقق معه في قضية مقتل الضابط الإماراتي طارق الشحي واثنين آخرين في الديره غرب العاصمة المنامة (3 مارس / آذار 2014).

وقالت والدته إن ابنها أبلغها أنه لم «يتم التحقيق معي في قضية مقتل الشحي»، متسائلة «فكيف يتم الحكم عليه بالإعدام في حادثة لم يتم التحقيق معه بشأنها؟!».

ورشحت أبناء عن نية السلطات تنفيذ حكم الإعدام بالسنكيس واثنين آخرين هما عباس السميع وسامي مشيمع.

دليل براءة السميع: شهادة رسمية من المدرسة التي يعمل فيها بأنه كان على الدوام عصر يوم التفجير

نشرت صحيفة الوسط شهادة رسمية من مدرسة الروابي، التي يعمل لديها المعتقل السياسي المحكوم بالإعداد عباس السميع، والتي تثبت أنه كان في المدرسة وقت وقوع الحادثة، في أبرز دليل على براءته.

وجاء في الرسالة أن مدرسة الروابي تشهد بأن الأستاذ عباس جميل طاهر السميع والذي يعمل كمدرس تربية رياضية لدى المدرسة، عاد إلى المدرسة حوالي الساعة الثالثة من ظهر يوم الإثنين الموافق 3 مارس 2014 بعد انتهاء دوام العمل، وذلك للإعداد لليوم الرياضي والذي كان سيقام يوم الخميس 6 مارس، ولبث في المدرسة حتى الساعة الخامسة والنصف عصراً.

وحررت في الشهادة في 3 أبريل/ نيسان 2014.

وكانت محامية المتهم الرابع قد أكدت بأن المحامين يتعذر عليهم تقديم دفاع موضوعي وجدي لعدم تمكنهم كقضاء واقف من الاطلاع على أدلة النيابة العامة وحجب كل الأدلة عليهم كدفاع.

وأضافت المحامية أن أدلة براءة المتهمين قد تم استنباطها من خلال أوراق الدعوى وأقوال شهود الإثبات الذين استمعت إليهم المحكمة وكذلك من خلال التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة والتي ثبتت بمحاضرها وأكدت على وجودها إلا أنه لم يتم تمكين الدفاع من الاطلاع عليها وقد استندت النيابة العامة عليها كأدلة إدانة.

وقالت إنه رغم مطالبة الدفاع من الحصول على هذه الأدلة في كل جلسة إلا أنه لم يتمكنوا من الاطلاع عليها، وتمثل الأدلة المطلوبة في الصور الخاصة بالواقعة والفيديوهات التي أكد على وجودها الشهود وصرحت بها أوراق التحقيق في النيابة العامة.

أحكام باتة بإعدام 3 متهمين في تفجير الدية الذي قتل فيه ضابط إماراتي وشرطيين آخرين

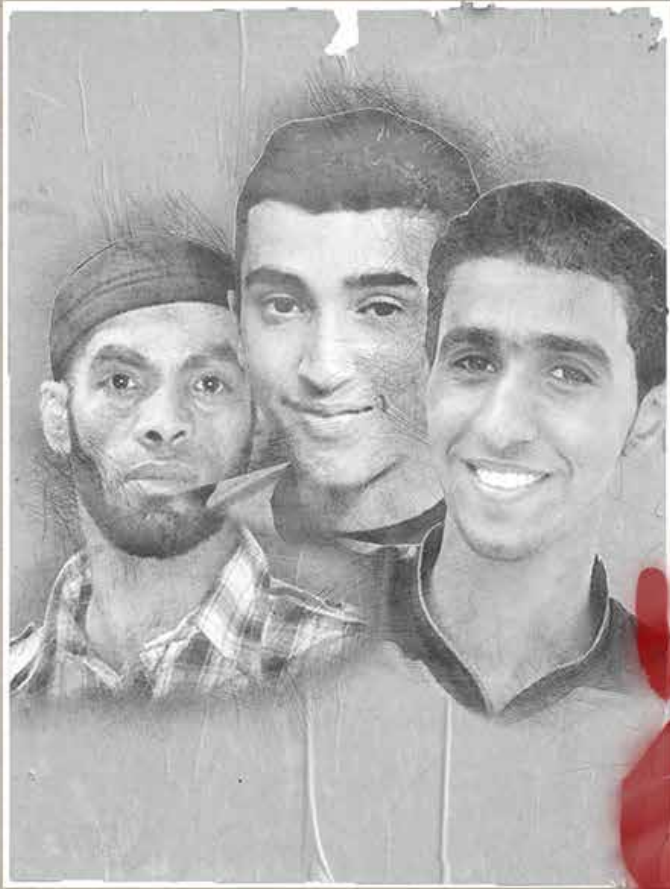
أيدت محكمة التمييز البحرينية (الإثنين 9 يناير/ كانون الثاني 2017) أحكاماً بالإعدام بحق 3 مواطنين، متهمين بإحداث تفجير في الدية راح ضحيته ضابط إماراتي وشرطيين آخرين.

وقال هارون الزباني المحامي العام بالمكتب الفني للنائب العام بأن محكمة التمييز قد أصدرت حكمها في القضية الخاصة باستهداف قوات الشرطة بمنطقة الدية يوم 3 مارس/ آذار 2014 بعبوة متفجرة مما نجم عنه مقتل الشرطة الثلاثة، الملازم أول طارق محمد الشحي والشرطيين محمد رسلان وعمار عبدو علي محمد، حيث قضت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً، ومن ثم صار الحكم الصادر بإعدام المتهمين الثلاثة الرئيسيين في تلك القضية باتاً في حقهم.

وتدعي السلطات أن المتهمين قاموا بوضع عبوات متفجرة بالطريق العام قابلة للتفجير عن بُعد، وتمكنهم من استدراج قوات الشرطة إلى مكان الواقعة بافتعال أعمال شغب استدعت تدخل القوات، التي ما إن بلغت مكان العبوات المتفجرة حتى قام المتهمون بتفجير إحداها مما ترتب عليه وفاة المجني عليهم من القوات وإصابة 13 آخرين.

وأحالت النيابة ثمانية متهمين إلى المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة
منهم خمسة محبوسين احتياطياً وثلاثة هاربين، وذلك بتهمة الانضمام
إلى سرايا الأشتر المتهم بتفجير الديه.





ردود الفعل المحلية
والإقليمية والعالمية



الصدمة المدوية التي أحدثها تنفيذ حكم الإعدام بحق النشطاء سامي مشيمع وعباس السميع وعلي السنكيس في 15 يناير 2017، أعادت للشارع زخم حراكه من جديد. مئات الغاضبين اشتبكوا مع رجال الأمن، واستخدمت القوات قنابل الغاز والرصاص الانشطاري في مواجهة المحتجين، وشارك الآلاف من النساء والرجال في تظاهرات واسعة في منطقة السنابس، على مشارف دوار اللؤلؤة (مهد انتفاضة 14 فبراير / شباط 2011)، ورفعوا صور الشهداء مرددين شعارات مناوئة للملك الذي يلزم تنفيذ حكم الإعدام مصادقته عليه.

وفي الماحوز (شرق المنامة)، طوّقت قوات النظام مقبرة الماحوز حيث تم دفن الشبان الثلاثة، وسمحت القوات فقط لأهالي الشهداء بزيارة قبورهم.

ورفع تنفيذ الإعدام من حدة الاضطرابات والاحتجاجات في البلاد التي ما زالت مستمرة بعد مرور أكثر من شهر على تنفيذ الإعدام، في مناطق واسعة في البحرين، وردت قوات النظام باستخدام القمع، عبر إطلاق رصاص الشوزن بكثافة، بإطلاق عبوات الغاز المسيل للدموع، مما تسبب في وقوع إصابات متفرقة بين المتظاهرين خصوصا في منطقة الدراز ومنطقة بني جمرة.

بدورها حملت عوائل الشهداء في بيان أصدرته (الجمعة 20 يناير/ كانون الثاني 2017) رأس النظام (الملك حمد بن عيسى آل خليفة) مسؤولية إعدام أبنائها، وشددت على براءتهم من التهمة المنسوبة لهم بقتل 3 عناصر شرطة أجنب.

نواب غريبون ونسطاء: قتل خارج نطاق القضاء

اشتعل تويتر محلياً بالتغريدات الغاضبة والمنددة والمستاءة، لكن تنفيذ حكم الإعدام لاقى ردات فعل من قبل نواب أوروبيين وبريطانيين ونسطاء أجنب؛ غرد بعضهم الخبر من وكالات أنباء مختلفة، وذيلوه بتعليقاتهم الخاصة.

التغريدة الأبرز كانت للنائب البريطاني توم برايك الذي تساءل فيها «أي إجراء ستتخذه حكومة المملكة المتحدة ووزارة الخارجية بعد القتل خارج نطاق القضاء في البحرين؟ المملكة المتحدة تستثمر كثيراً في إصلاحات حقوق الإنسان في البحرين؟؟؟».

النائبة مارغريت فيرييه قالت من جهتها إنه «يوم حزين جداً لأهل وعوائل هؤلاء الرجال الثلاثة الذين تم إعدامهم اليوم وسط ادعاءات بالتعذيب واعترافات قسرية».

أما النائب مارييت تشاكي، فأعدت تغريد خبر وكالة أسوشيتد برس وعلقت بالقول «أدين بشدة استخدام عقوبة الإعدام مهما كانت الظروف، كما نفعل جميعنا في الاتحاد الأوروبي، ما الذي ستقوله فيديريكا موغيريني؟»

من جانب آخر، قالت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أغنيس كالا مار د على حسابها على تويتر إن «البحرين أهدمت عباس السميع وعلي السنكيس وسامي مشيمع: تعذيب ومحاكمة جائرة + أدلة واهية: إنه قتل خارج نطاق القضاء». وقال سليل شيتي، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، «إعدامات في البحرين، خطوة مظلمة أخرى من قبل حكومة تغطيها القوى الغربية! إنه مثال مخز آخر على ازدواجية المعايير بشأن حقوق الإنسان» تعليقاً على تغريدة أعاد نشرها لنيل رجب، تبرز «مشهد

لأحد الثكلي الذي تم إعدام ابنه الأحد» وتتضمن مقطع فيديو لأخ الشهيد سامي مشيمع.

أما نيكولاس ماكجيهان، من هيومن رايتس ووتش، فقال إن «إعدامات البحرين جائزة وتحريضية. الإدانة العلنية والواضحة ضرورية لمنع البحرين من قتل المزيد من الشبان». وفي تغريدة أخرى له بعد ساعات، قال ماكجيهان إن «ردود فعل المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ضعيفة جدًا. لا بد أن البحرينيين يتساءلون عما تعنيه القيم البريطانية والأوروبية في هذه المرحلة».

وغرد براين دولي، مدير برنامج المدافعين عن حقوق الإنسان في هيومن رايتس فيرست، بالقول: «إعدامات في البحرين، الأولى منذ انتفاضة 2011، إنه مستوى جديد من القمع ومن المرجح أن يثير الغضب والعنف». وأعاد الصحافي الأمريكي نيكولاس كريستوف، من النيويورك تايمز، نشر تغريدة دولي، وعلق عليها: «مثال آخر من مضاعفة القمع لدى حليفنا البحرين، أنا فعلاً حزين لرؤيتي البحرين تنزلق في هذا الاتجاه».

الصحافية الأمريكية آنا تيريز داي، والتي كانت قد اعتقلت سابقاً في البحرين، قالت على حسابها: «النظام الملكي في البحرين نفذ ثلاثة إعدامات»، وخاطبت الخارجية الأمريكية بالسؤال «هل ستوقفون مبيعات الأسلحة الأمريكية؟ ما الذي سيتطلبه الأمر بعد؟»

غريب وعاليه : صدمة وشك وقلق

طالبت الأمم المتحدة في بيان صحافي البحرين «بفرض حظر على استخدام عقوبة الإعدام والتّصديق على البروتوكول الاختياري الثاني من العهد الدولي، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام نهائياً». وقال روبرت كولفيل، المتحدث باسم المفوض السامي لحقوق

الإنسان في الأمم المتحدة، إنه «صُدِّمنا بخبر إعدام ثلاثة رجال رمياً بالرصاص في البحرين»، وأضاف «لقد أدينوا بعد ادعاءات بتعرضهم للتعذيب للإدلاء باعترافات كاذبة ولم يُمنح محاموهم حق الاطلاع على الأدلة المقدمة ضدهم أو استجواب شهود الادعاء خلال جلسات المحكمة».

وأضاف كولفيل أن «الطريقة التي أُجريت بها المحاكمات أثارت شكوكاً جدية بشأن حصول المتهمين على محاكمة عادلة، وهو ما تضمنه المادتان 9 و 14 من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية».

من جانبها عبّرت الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقها من إعدام السلطات البحرينية لثلاثة معتقلين. في مؤتمر صحفي عقده المتحدث باسم الخارجية الأمريكية جون كيربي (الثلاثاء 17 يناير/ كانون الثاني 2017)، قال «اطلعنا على مزاعم بأن من تم إعدامهم كانوا ضحايا تعذيب، وأن الأدلة التي استخدمت ضدهم في المحكمة اعتمدت في جزء منها على اعترافاتهم التي انتزعت تحت الإكراه».

وتابع «نحن قلقون من أن هذه الإعدامات وقعت في ظل ارتفاع حدة التوتر بالبحرين، ولا نزال ندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس والمساهمة في إيجاد مناخ يفضي إلى الحوار والمصالحة».

ودعا جون كيربي حكومة البحرين «للعودة على وجه السرعة إلى طريق المصالحة والعمل الجماعي لتحقيق تطلعات جميع البحرينيين، ونحن نعتقد أن هذه أفضل وسيلة لتهميش أولئك الذين يعمون العنف، كما وأنه يساهم في تحقيق مزيد من الأمن والاستقرار للمنطقة».

بدورها أدانت فرنسا تنفيذ السلطات البحرينية «عقوبة الإعدام بحق ثلاث من رعاياها، وكررت في بيان «رفضنا الثابت لعقوبة

الإعدام أينما كان وفي جميع الظروف»، وناشدت السلطات البحرينية أن توقف مجددا العمل بعقوبة الإعدام تمهيدا لإلغائها نهائيا.

أما وزير الخارجية البريطاني بورييس جونسون، فقد اكتفى بتكرار موقف المملكة المتحدة المعارض لعقوبة الإعدام، وقال إن «المملكة المتحدة تعارض تماما عقوبة الإعدام، وموقفنا راسخ في معارضة هذه العقوبة في كافة الظروف. والسلطات البحرينية تدرك تماما موقفنا هذا، وقد أثرت تلك المسألة مع الحكومة البحرينية». ولم تصدر من الوزير إدانة رسمية لتنفيذ السلطات البحرينية حكم الإعدام الذي قال إن بلاده تعارضه، كما لم يتطرق بيانه للقضية التي أعدم على أساسها المعارضون الثلاثة الذين أكدوا مرارا أمام المحاكم تعرضهم للتعذيب لانتزاع اعترافات تحت الإكراه.

وقد أدانت منظمة ريبريف البريطانية دعم الحكومة البريطانية للنظام البحريني، وقالت مايا فوا، مديرة المنظمة، إنه «أمر مثير للغضب -وانتهاك مشين للقانون الدولي- أن تمضي البحرين قُدماً بتنفيذ هذه الأحكام. أحكام الإعدام بحق علي وسامي وعباس استندت إلى «اعترافات» انتزعت تحت التعذيب، والمحاكمة كانت زائفة».

وأضافت فوا أنه «سيكون من المشين أن تواصل المملكة المتحدة دعمها لجهاز الأمن في البحرين ولوزارة الداخلية مع وجود مثل هذه الانتهاكات الفظيعة. على الحكومة البريطانية أن تعيد بشكل طارئ النظر في علاقاتها الوثيقة مع المملكة وتوضح أنها تدين هذه الجرائم المروعة».

ولفتت فوا إلى أن «إعدام ضحايا التعذيب هؤلاء أصبح ممكناً بسبب عدة جهات فاعلة في النظام القضائي البحريني، والمملكة المتحدة تقدم المساعدة لهم جميعاً». وقالت إن لديها وثائق، أشارت إليها

صحيفة الأوبزرفر، تكشف عن أن مفتشية صاحبة الجلالة للسجون ساعدت في التفتيش في منشآت في البحرين، بينها السجون ومديرية التحقيقات الجنائية، حيث عُدب الرجال الثلاثة (قبل وبعد التفتيش). وأن تقرير التفتيش المكون من ست صفحات فشل في الإشارة إلى ادعاءات بتعرضهم للتعذيب.

عربى وإقليمى : جريمة نكراء

أدانت الخارجية الإيرانية في بيان لها بشدة إعدام السلطات البحرينية لثلاثة معتقلين. وأضافت أن السلطات البحرينية أثبتت بخطوتها المتهورة أنها لا تريد حل الأزمة القائمة في البلاد منذ العام 2011 بشكل سلمي. وأشارت إلى أن الحكومة البحرينية طالما أصرت على التمسك بالحلول الأمنية وقمع المعارضين العزل.

وأدان نائب رئيس الجمهورية العراقية، ورئيس ائتلاف دولة القانون، نوري المالكي تنفيذ الإعدامات ووصفها بـ «الجريمة البشعة والتصرف التسلطي»، معتبراً أن ذلك يجعل البحرين في «قفص الاتهام الدولي باعتبارها تنفذ مشروع قتل ممنهج لمعارضى الحكم، وهو ما ترفضه الأعراف السياسية في العالم».

إلى هذا واستنكر تحالف قوى المقاومة الفلسطينية عملية الإعدام الجائرة التي نفذت بثلاثة من شباب البحرين، وقال في بيان إن الثلاثة «كانوا رهن الاعتقال وجرى إصدار الأحكام بحقهم دون أدلة قاطعة، بل إن الأحكام صدرت نتيجة مشاركتهم في الحراك السلمى والمطالبات الشعبية بالحقوق المشروعة لشعب البحرين الشقيق».

واعتبر التحالف أن «هذه الجريمة النكراء تمثل تجاوزاً لكل القوانين

والحقوق المدنية وخرقاً لحقوق الإنسان، واستمراراً للتعامل القمعي والإجراءات الوحشية مع المواطنين نتيجة هذه المطالبات المحققة». وأضاف «الإعدام هو الأبعث لأبسط الحقوق القانونية التي تتطلب إجراء محاكمة عادلة لهؤلاء الشباب المظلومين في الوقت التي طالبت هيئات دولية وعربية وإسلامية ومحلية لاحترام حقوق الإنسان، وأن الابتعاد عن منهج العنف والترويع هو الحل العادل الوحيد لمعالجة المشاكل التي تعصف بالبحرين».

وأدان حزب الله اللبناني الجريمة التي ارتكبتها السلطات البحرينية، وقال «إن هذه الجريمة التي يتحمل مسؤوليتها النظام البحريني والأنظمة العربية والدول الغربية التي تقدم له الدعم والحماية هي جزء من الجريمة الكبرى التي يرتكبها هذا النظام بحق الشعب البحريني، من خلال مصادرة حقوقه القانونية والمدنية وفرض حالة من الإرهاب والقمع وصولاً إلى القتل الممنهج في السجون بالتعذيب ومن ثم بالإعدام»، واستنكر البيان «الصمت المطبق الذي يعم العرب والعالم إزاء هذه الجرائم، وتواطؤ وسائل الإعلام في تغييب هذا الإهدار لحياة الناس وكراماتها على أيدي النظام البحريني»، وقال أنه «بات من الواضح أن عملية الإعدام هذه سوف تطيح بأي فرصة لإيجاد حلول سياسية للأزمة في البحرين، وسوف تقود البلاد نحو مستقبل مجهول بما يهدد الاستقرار في البحرين نفسها وفي المنطقة كلها».

واستنكر السيد علي فضل الله «إقدام السلطات في البحرين على إعدام ثلاثة من المعتقلين السياسيين لديها وبهذه الطريقة التي لا يأخذ فيها المعتقل حقه الطبيعي والعادل في الدفاع عن نفسه، يمثل قراراً تصعيدياً وإذكاءً للأزمة في البحرين، وصباً للزيت على النار

ودفعا للأمور نحو الأسوأ»، ودعا في بيان له إلى «العودة لمساحة الحوار مع شعبه درءاً للفتنة ولحماية استقرار البحرين».

واعتبرت جماعة أنصار الله اليمنية في بيان لها أن ما حدث ليس سوى «واحدة من سلسلة الجرائم والانتهاكات والتعسفات التي ترتكب بحق أبناء الشعب البحريني الشقيق منذ عدة سنوات بشكل يومي وعلى مرأى ومسمع من العالم أجمع».

وأشارت إلى أن النظام البحريني «يتتهج سياسة البطش والقتل والتنكيل بحق أبناء شعبه مستمداً دعمه وقوته من النظام السعودي ومن ورائهم أنظمة الاستكبار العالمي».

ومن جانبها دانت كتائب حزب الله العراق بأشد العبارات، إقدام السلطات البحرينية على إعدام عدد من الشباب في البحرين، معتبرة ما حصل «جريمة بحق الشعب البحريني المظلوم».

واعتبر نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان، الشيخ عبد الأمير قبلان في تصريح أن النشطاء الذين تم تنفيذ الإعدام في حقهم هم «شهداء مظلومين»، ورأى أن «قرار الإعدام فاقم من حدة الأزمة السياسية في البحرين الشقيق ويدخله في دائرة الشغب والاضطراب ما يحمل السلطة المسؤولية الكاملة عن التداعيات».

القرى العلية: نبالاً لرنة

أصدر نائب الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيخ حسين الديهي بياناً ندد فيه بالجريمة البشعة بإعدام ثلاثة معتقلين سياسيين، وطالب بفتح تحقيق دولي في كل جرائم القتل والانتقام والاضطهاد الطائفي والتدمير الحضاري التي لم تتوقف منذ 6 سنوات أمام مرأى العالم.

وقد عزّت جمعية العمل الوطني الديمقراطي واعد الشعب البحريني بتنفيذ الإعدام، وقالت في بيان لها «لقد فجعنا به وفجع به شعب البحرين من فعل تنفيذ حكم الإعدام بحق كوكبة من شباب الوطن الشهداء عباس السميع وسامي مشيمع وعلي السنكيس». وقالت جمعيات التيار الوطني الديمقراطي في بيان لها أنها تلقت «بصدمة وحزن كبيرين تنفيذ أحكام الإعدام»، مشيرة إلى أن تنفيذ الحكم جاء «في وقت تزداد فيه الحاجة في البحرين إلى إطلاق مبادرة شجاعة لطي صفحة الأزمة السياسية العميقة التي تعاني منها البلاد منذ عام 2011».

ووصف كبار العلماء في البحرين إعدام السلطات البحرينية 3 نشطاء بـ «النبأ الكارثة». وقال كل من آية الله الشيخ عيسى قاسم، السيد عبدالله الغريفي، الشيخ محمد صالح الربيعي والشيخ عبدالحسين الستري، في تعزية لعوائل الشهداء «بقلوب مفجوعة تلقينا النبأ الكارثة بإعدام ثلاثة من أبنائنا: سامي مشيمع، وعباس السميع، وعلي السنكيس تغمّد الله أرواحهم بالرحمة والرضوان». وأضاف البيان «لقد أحدث هذا النبأ صدمة عنيفة جدّاً هزّت كلّ المشاعر».



الشهيد عيانت السميع



الشهيد علي السكيني



الشهيد سامر ضهير

